



أثر الكوارث الطبيعية في المجال الاقتصادي

بالمغرب والأندلس

د. عبد الهادي البياض

كتاب
المجلة
العربية

200

أثر الكوارث الطبيعية في المجال الاقتصادي

بالمغرب والأندلس

د. عبد الهادي البياض

المجلة العربية

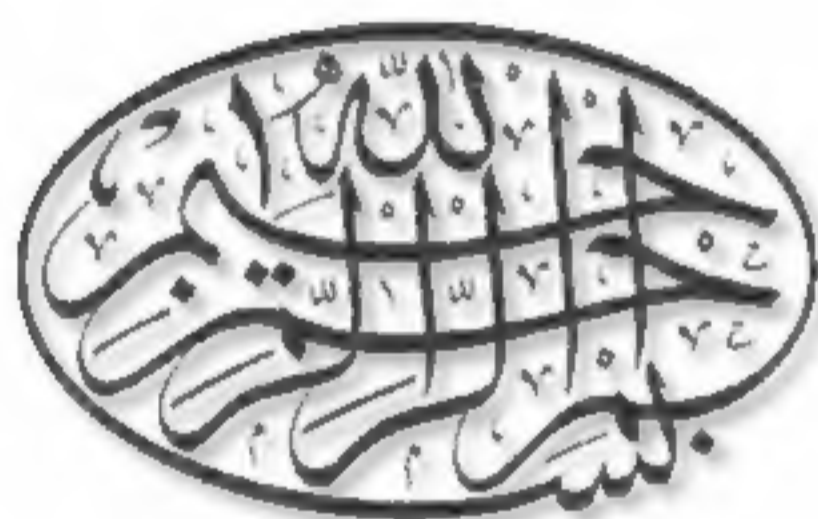
رئيس التحرير
د. عثمان بن محمود الصيني

الرياض - طريق صلاح الدين الأيوبي (الستين) - شارع المنفلوطي

هاتف: **4778990 - 4779792** فاكس: **4766464**

ص.ب **5973** الرياض **11432**
المملكة العربية السعودية

www.arabicmagazine.com - info@arabicmagazine.com



ح (المجلة العربية، 1434هـ)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البياض، عبدالهادي

أثر الكوارث الطبيعية في المجال الاقتصادي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط.

عبدالهادي البياض - الرياض، 1434هـ

136 ص، 21x14 سم

(كتاب المجلة العربية : 200)

ردمك: 978.603.8138.02.1

1- الكوارث 2- الكوارث - اقتصاديات 3. العنوان

ديوي 303.23 1434/6373

رقم الإيداع: 1434/6373

ردمك: 978.603.8138.02.1

المحتوى

7	• مقدمة
	• الفصل الأول
11	أثر الكوارث الطبيعية في الفلاحة بالمغرب والأندلس
	• الفصل الثاني
73	أثر الكوارث الطبيعية في الحرف والصناعات بالمغرب والأندلس
	• الفصل الثالث
89	أثر الكوارث الطبيعية في التجارة والتجار بالمغرب والأندلس
145	• خاتمة
148	• قائمة المصادر والمراجع

دليل الرموز المستعملة

ص: صفحة

ج: جزء

ق: قسم

س: سفر

ط: طبعة

ع: عدد

ق م: قسم الموحدين

م س: مصدر أو مرجع سابق

ضم: ضمن مجموع

د - ت: دون تاريخ

مخ خ ع: مخطوط الخزائن العامة

مخ خ ح: مخطوط الخزائن الحسينية

(...): إضافة حرف أو كلمة أو توطين زمني ليتضح السياق

(...) حذف كلمة أو عبارة من النص

/ T: tome

Op. cit: Ouvrage précité

Vol: volume

مقدمة

تعتبر دراسة أثر الكوارث الطبيعية في المجال الاقتصادي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط من المواضيع المسكوت عنها في الكتابة التاريخية سواء عند المؤرخين القدامى أو المحدثين. فمؤرخو التراث الإخباري غضوا الطرف عن دراسة المواضيع الاقتصادية في علاقتها بالموثرات الطبيعية، فكان كل همهم التاريخ للأحداث دون ربطها بأبعادها ومآلاتها، باستثناء ما ورد عند ابن خالمة وابن خلدون والطنجالي وابن هيدور وغيرهم.

بينما لم تعد محاولات الدارسين المحدثين الإقرار بصعوبة الخوض في هذا الحقل المعرفي الذي يشكو من عقم في المادة المصدرية، فكان العزوف واضحاً عن اقتحام الإشكاليات التي يطرحها الموضوع المعني بالدراسة، مع الإشارة إلى وجود نتف لا تتجاوز بضع فقرات مدمجة في ثنايا مواضيع تعالج الاقتصاد بشكل عام. لهذه الأسباب وغيرها لا نكاد نعثر - حسب اطلاعنا - على دراسة مستقلة بذاتها في الموضوع الذي نحن بصدده⁽¹⁾. ولحسن الحظ، فإن المصادر الدقيقة أسعفت البحث التاريخي بما وفرته

(1) إن ما كتب في الموضوع عطي عبوراً لاحقة همت التاريخيين الحديث والمعاصر، ونعني بالذكر: محمد سنيور: الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب القرن السادس عشر، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب فاس، 1988. (رسالة مرقونة).
ROSENBERGER (B) et TRIKI (H): "Famines et épidémies au Maroc aux XVI et XVII siècles"; in: Hespéris - Tamuda. 1^{er} partie, vol. V 1974; 2^{ème} partie, Vol. VI, 1975.
محمد الأسين البراز: تاريخ الأوبئة والجائعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1992.

للدارس من مادة علمية قيمة بثلم بعض الفجوات، من خلال الكشف عن أثر أصناف الكوارث الطبيعية في تدهور الإنتاجين الفلاحي والحرفي وتراجع المبادلات التجارية وارتفاع الأسعار.

ولتجاوز هذه الصعوبات عولنا على اعتماد منهج يهتم بالتوثيق وتعقب النصوص المعنية من مظانها وإدراجها في سياقها التاريخي، وذلك بالوصف تارة وبالتحليل والتركيب والنقد تارة أخرى.

والتقويم الرصين لما في هذا العمل من هنات، معقود على نوعية الإضافات التي يجود بها النقد البناء للدارسين المهتمين بالتاريخ الاقتصادي للمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط.

(وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)⁽¹⁾

مكناسة الزيتون في 2011م

عبد الهادي البياض

(1) سورة التوبة الآية 105 .

الفصل الأول

أثر الكوارث الطبيعية في الفلاحة بالمغرب والأندلس

1-1 أثر الكوارث الطبيعية في الزراعة بالمغرب والأندلس

تكاد تجمع معظم الدراسات المهتمة باقتصاد المجال المعني بالدراسة أن الظروف الطبيعية لم تكن ملائمة للأنشطة الزراعية بالمغرب والأندلس خلال الحقبة الوسيطة، فالإنتاج الزراعي رغم تنوعه كما تدل على ذلك الأدبيات الفلاحية والجغرافية، فهذا لا يعني بالضرورة أنه كان يكفي لسد حاجيات السكان الغذائية لعدة اعتبارات منها: اضطراب أحوال المناخ، وسرعة تبدله وتغيره، فأحياناً يسود الجفاف والقحط، وأحياناً أخرى تشتد العواصف والسيول⁽¹⁾. إلى جانب تعقد البنية العقارية للأراضي الزراعية من الناحيتين الاستغلالية والقانونية⁽²⁾. فضلاً عن عتاقة وسائل الإنتاج وضيق المساحة الصالحة للزراعة، وبخاصة في الأندلس بحكم سيادة الطابع الجبلي⁽³⁾. وعلى هذا الأساس كانت الأشغال الفلاحية بمرمتها محكومة بسمطوة

(1) انظر كتاب الكوارث الطبيعية وآثارها في ملوك ومغيبات الأندلس (1486هـ / 1412م)، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 2008م، ص 17، 63. سعيد بجماعة، هذه ولاسات في الأندلس خلال القرنين 8 و 7هـ / 13 و 14م، إسهام في دراسة المجال والتجمع والتغيرات، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 2007م.

(2) راجع في ذلك، يوسف (أبراهيم الفادري)، أثر التقاطع في تاريخ الأندلس السياسي من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة (250هـ - 316هـ) منشورات عكاظ، ط 1، 1992م.

(3) انظر تأليفه، أثر الكوارث الطبيعية في المجال الفلاحي بالمغرب الإسلامي خلال العهد الوسيط، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في التاريخ، بوفنت بكلية الآداب بجامعة القنيطرة، مكناس، موسم 2000 - 2001م، (مرفوعة).

الكوارث الطبيعية، ذلك أن تعثر الإنتاج وبوار الأراضي شكل أهم سمات الحقبة المعنية بالدراسة، بحيث لا نعثر في مظانها سوى على عبارات من قبيل (أمسك الله السحاب ورفع الغيث)⁽¹⁾. و(انقطع الغيث وهدمت الغلات)⁽²⁾. و(توالى القحط وامتنع الغيث مدة شهرين)⁽³⁾. فتأثرت بذلك المزروعات الأساسية بشكل عام وفي طبيعتها المتنوعات الموجهة للاستهلاك المعيشي، وخاصة أنواع الحبوب التي تشكل (أصل معاش الناس)⁽⁴⁾. ويزداد وضغ الزراعة سوءاً إذا علمنا أن ندرة المياه بالمغرب والأندلس مثلت حجر عثرة أمام تطلعات الفلاحين، وحدثت من طموحهم في رهانهم الدائم مع مضاعفات الكوارث الطبيعية. وآيات ذلك أن المصادر دأبت على وصف حقول وأراضي الأندلس بأنها غير مأمونة بسبب تعرضها للقحوط بشكل دوري⁽⁵⁾. وبحسب خصائص المناخ المتوسطي غير المستقر، فقد لاحظ أحد الجغرافيين أن أراضي المغرب الزراعية تعاني من قلة المياه لا سيما في فترات الجفاف، حيث تتصاعد حدة المشاحنات بين المغاربة على الماء⁽⁶⁾.

(1) ابن الخطيب نقاضه الجراب في هلاكة الاغتراب، تحقيق أحمد مختار المصري، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985، ج 1، ص: 318.

(2) ابن الأثير الكامل في التاريخ، ط 1967، ج 9، ص: 179.

(3) ابن عبد البر: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، قسم المخطوطات، تحقيق محمد إبراهيم الكفاني، محمد زويو، محمد بن ناوي، عبد القادر باحة، دار الغرب الإسلامي، دار الثقافة بيروت - البيضاء، ط 1، 1406 هـ / 1985، ص: 126.

(4) الطبري: حرة البستان وحرمة الأندلس، مخطوطات خزانة أحمد، رقم 1260، ص: 95.

(5) ابن معين الخطيب: المقنع في علم التواريخ، مقدمه وتحقيق فرانسيسكو خافيير أغيري شادابا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية مع معهد التعاون مع العالم العربي مدريد، 1994، ص: 235. الفرناطي: تحفة الألباب ونخبة الإعجاب، تحقيق: إسماعيل العربي، دار المحاج الجليلية، الدار البيضاء، ط 1، 1413 هـ - 1993، ص: 32.

(6) مؤلف مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، شرح وتحقيق: سعد رطلون عبد الحميد، مطبعة جامعة الإسكندرية، 1985، ص: 152. الزركة محمد: فقه الثورات على المنهج المالكي (تأليف أبي عمران الحاسي)، نشر أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط 2، 2010، ص: 156، 157.

وفي هذا الصدد ندرك أن موارد عيش المزارع ومصادر رزقه المرتبطة بالأرض كانت مخوفة بالمخاطر. وهذا الخدس كان يتأكد كلما ترددت موجات القحط والجفاف. خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تقنيات السقي رغم بدايتها لم تكن تغطي إلا نسبة ضعيفة من أراضي المغرب والأندلس الزراعية. ومن ثمة ندرك حجم المعاناة والضغط النفسي والمادي اللذين كانا يؤرقان الفلاح في حال تأخر هطول الغيث عن فترة الحرث ومعالجة التربة بالخدمة الضرورية للأنبات. فالمزارع كان يعلم بحكم العادة أن قسماً مهماً من جهده قد أهدر في زراعة غير مأمونة النتائج. وفي هذا الصدد تشير النصوص إلى معاناة أهالي سبتة من تبعات الجفاف والغلاء الذي ألم بالمغرب عام 637هـ. حيث أعقبتها مجاعة وصفت بالعظيمة، حتى عدم فيها الطعام بالكلية⁽¹⁾. وفي أشبيلية تأثر إنتاج الحبوب بتردد الجفاف عام 645هـ. فكانت الحصلة مأساوية، حيث (مات بالجوع خلق كثير وعمت الأطعمة من القمح والشعير وأكل الناس الجلود)⁽²⁾. من الطبيعي أن تخلف هذه الظواهر الطبيعية القاسية انعكاسات وخيمة على الإنتاج الزراعي من خلال تدمير بنيته الأساسية، وخير من عبر عن هذه الشدة وشهد بعض أطوارها سنة 763هـ. بالمغرب المريني، ابن الخطيب السلماي⁽³⁾ بقوله: «وأظلم جو الشدة لهذا العهد فأمسك الله السحاب

(1) ابن عدي: البيان المغرب، ج 2، ص 351. الأندلسي: أخبار عما كان بغير سبتة من مني الآثار، تحقيق

عبد الوهاب بن منعم، الرباط ط2، 1403 هـ، 1983 م، ص 83.

(2) المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العربي، ومحمد العربي العلمي، دار الكتاب، البيضاء،

1978 م، ص 202. ابن عدي: البيان المغرب، ج 2، ص 351.

(3) نقاضة الجراب، ج 2، ص 318.

ورفع الغيث، وقد ذهب من فصل البذر أكثر من شطره والسماء زجاجية
الأديم مشتعلة الكواكب، متقاذفة الرجوم والأرض عليها قفرة). هذا تصوير
بليغ لواقع الزراعة المعيشية المرتبط بشروط مناخية متغيرة تزيد من استفحال
بؤس شرائح واسعة من العوام المستضعفين الذين ارتبط عيشهم ومعاشهم
بمواردها⁽¹⁾.

ولم تتأثر الزراعة في المغرب والأندلس بموجات القحط فحسب، بل
أسهمت السيول وفيضانات الأودية في تعثر الإنتاج. ففي الأندلس ارتفع
منسوب مياه وادي أشبيلية سنة 543هـ بسبب غزارة الأمطار مما حال بين
المزارعين وبين حقولهم الزراعية جراء (امتلاء الأودية وحملها وثقل الأرض
ووحلها)⁽²⁾. فأصبحت التربة نتيجة لذلك غير ملائمة للاستغلال، وتعذر
إصلاحها وغدت حسب ابن بصال⁽³⁾ الخير في شؤون الزراعة (مريضة لا
يصلح أن يزرع فيها شيء). وهذا يفسر بعض المحن الصعبة التي كان يعانيها
إنسان المغرب والأندلس إبان الحقبة الوسيطة.

وكانت الحقول الزراعية الموجهة للإنتاج الغذائي المعيشي، الواقعة
بمحاذاة الأودية أكثر تهديداً بخطر الفيضانات إبان الفصل المطير، لا لضياع
المحصول فحسب، وإنما كانت تربتها مهددة بخطر التعرية والانجراف، مما
كان ينعكس سلباً على تقلص الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي. وفي

(1) ابن خلدون: المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت 1992، ص: 420.

(2) ابن عديم: البيان المغرب، ق. هـ، ص: 40.

(3) كتاب الفلاحة، تعليق: خومي حاية بيكر ومحمد عمر، طوانة، 1955، معهد مولاي الحسن، ص: 58.

وبالمثل تأثرت زراعات البيرة سنة 727هـ بالأمطار الرعدية مدة شهر دون أن تفر ساعة⁽¹⁾. مما أدى إلى سقوط أوراق الشجر المثمر وتكسير معظم فروعه، بحيث قلت فرص توفير الثمار الجافة الموجهة للتخزين.

ولم يكن واقع الفلاحة بالمغرب أحسن حالاً من الأندلس، فالسهول الزراعية المتاخمة لمدينة طنجة تعرضت للخراب سنة 532هـ، جراء ما ألم بها من (السيل العظيم)⁽²⁾. وبالتالي تطور الأمر إلى استفحال محن عميقة تجلت في نقص الأقوات والغلات، والمجاعة والأمراض.

كما تمخض عن تكرار السيول عواقب وخيمة أثرت في الإنتاج، وجرفت التربة الصالحة للاستغلال الفلاحي، وغمرت المياه سهول فاس عام 626هـ⁽³⁾. ودمرت الفيضانات سهول مراكش عام 632هـ⁽⁴⁾. وخربت بسائط تامسنا عام 677هـ⁽⁵⁾. فكان لهذه السيول الطامية التي أملت بالميدان الفلاحي مضاعفات سلبية تجلت في ندرة المواد الغذائية المعيشية في الأسواق، إلى جانب نفوق قطعان المواشي جراء قلة مواد الرعي من عشب وكأ⁽⁶⁾.

وفي نفس المنحى هطلت تساقطات غزيرة، وتالت عواصف رعدية

(1) ابن سعد: الحمى الثاقب فيما لأولنا، الثامن من معاصر الخلفاء، مع: ج. ع. الرماطري (د 1910)، ص: 19.

(2) ابن عبد البر: البلدان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج. س. عباس، دار الثقافة، بيروت، ط 2، 1400هـ، 1980م، ج 4، ص 96.

(3) ابن أبي زرع: روض الفرجان، م. س. ص: 360.

(4) ابن عذاري: البيان المغرب، م. س. ص: 315.

(5) الناصري: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، البيضاء، 1997، ج 3، ص: 50. ابن أبي زرع: روض الفرجان، م. س. ص: 431.

(6) ذلك ما استخلصه التحليل في محور أثر التغيرات في مجال الرعي.

قوية ببعض الحواضر المغربية أنت على الأخضر واليابس، فأتلفت المحاصيل الزراعية وأسقطت الثمار قبل إبان نضجها، وأهلكت عدداً لا يحصى من رؤوس المواشي. ولعل أسطع مثال نسوقه في هذا الصدد، ما تعرضت له غلات مكناس وفاس وتازة عام 722هـ، حين ضربت العواصف الطوفانية الحقول والضيعات بشكل مستمر لمدة (يومين بليتيهما...) قلعت الأشجار (...) وأقمرت من زيتون مكناسة وزيتون المقرمدة شيئاً كثيراً⁽¹⁾. ومن المضاعفات السلبية للأمطار الجارفة اجتثاث الأشجار، وهلاك الحيوانات الشبيء الذي انعكس سلباً على موارد عيش شرائع واسعة من عوام ومسطعفي مدينة فاس. وحسبنا دليلاً على ذلك ما أورده ابن أبي زرع⁽²⁾ عن قوة الفيضانات والسيول التي غمرت سهول فاس الخصبة، بقوله: (فحملت الناس والدواب والمواشي والبقر والغنم والإبل والدواوير. وجاء سد وادي أوراغ بسيل عظيم...) أهلك جميع ما بزغ من الكروم والزيتون والشجر).

وبما أن المصادر تشيد بالغطاء الشجري لسهول سايس المنبسطة، فإن العواصف المطرية المصحوبة برياح عاتية كان لها دور في تساقط أوراق معظم أشجارها قبل أوانها الطبيعي، مثلما حصل في المجالات المذكورة عام 763هـ، حين (عصفت الريح الرجف...) فاستأصلت الأوراق من

(1) ابن أبي زرع: تاريخ القرطاس، ص: 543.

(2) ابن أبي زرع: تاريخ القرطاس، ص: 545.

الشجر الدهين⁽¹⁾. وهذا ما أضعف من مردودية المحصول السنوي لبعض الثمار والفواكه المعدة للاستهلاك المعيشي والادخار لوقت الحاجة. ولم تسلم محاصيل الحقول الزراعية ولا ثمار المغروسات الشجرية من آفة الجراد، ذلك أن بعض النصوص - على ندرتها - تكشف دور التدمير الذي أحدثته أسرابه بالأندلس عام 529هـ، إلى درجة أنه محا (ما على الأرض من زرع وكلاء)⁽²⁾. أما بلاد المغرب فلم تكن بمنأى عن هجوم أسرابه الذي تزامن مع موجات قحط شديد عام 679هـ، حيث ذكر ابن أبي زرع⁽³⁾ أنه: (أكل جميع زروعها فلم يترك بها مخضرا).

من الطبيعي جدا أن تؤثر الهجومات المفاجئة للجراد الجوال على الحقول والضيعات الزراعية، لا سيما قيل مراحل جني الثمار أو حصاد الحبوب، مما كان يسببهم في تصاعد معاناة السكان المرتبط عيشهم بما تنتجه الأرض، بحيث بلغت محن المستضعفين أن واجهوا مجاعة⁽⁴⁾ رهيبة في السنة المذكورة لما أتى الجراد على موارد رزقهم ومصادر غذائهم.

(1) ابن الخطيب: خلاصة الخراف، ج 3، ص 64.

(2) ابن القطان: نظم الخمان، ص 242.

(3) روضة القرطاس، ص 535.

(4) روضة القرطاس، ص 535.

2-1 عوامل تدهور الإنتاج الزراعي

إن تدهور الإنتاج الفلاحي بالمغرب والأندلس خلال حقبة الدراسة لا يعزى للآفات الطبيعية وحدها، بقدر ما هو حاصل تداخل عوامل تقنية وبشرية وطبيعية يصعب الفصل بينها. بيد أن التركيز على أثر الكوارث الطبيعية هو تركيز إجرائي اقتضته وحدة الموضوع وطبيعته، لذلك سيقصر مسعاهي على إبراز دور بقية العوامل المركزية ذات الصلة الرئيسة بأزمة الإنتاج الزراعي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط حتى تأخذ المؤثرات الطبيعية حجمها الطبيعي دون تحجيم أو تضخيم. ويمكن رصد أهم هذه العوامل الأخرى في عتاقة وسائل الإنتاج، والفتن والاضطرابات، وسياسة الإقطاع، والتعسف الضريبي.

سيادة وسائل إنتاج تقليدية

اتسمت وسائل الإنتاج الزراعي في المغرب والأندلس بطابعها التقليدي خلال العصر الوسيط، ويكفي الرجوع إلى مصنفات أدب الفلاحة في المرحلة عينها للوقوف عن حقيقتها البدائية عن كثر⁽¹⁾. ذلك أن الفلاح ظل يعتمد في إدارة مراحل الإنتاج على قسوة البهائم والجهد العضلي

(1) من بين الوسائل التي استطاع صنفها من خلال ما تم الإطلاع عليه من مصادر، نذكر (الخاروف، المرجعيل، المناقش، الفاشوم، الجند، المناجر، السكين، الشمار، المعريد من شفاصير عن وظيفة عدد الأدوات التي لم تكن متاحة لجميع الفلاحين نظراً إلى بصل. كتاب في الفلاحة، صفحات: 22 55 96 143 / الطعوي: زهرة البستان، ص: صفحات: 38 - 44 - 48 - 49 - 55 - 103 - 190 / خير البحر الإشبلي: كتاب في الفلاحة، طبع على عهدة فاطمي ورزازات: التهامي الجعفري داس، طبعة 1357 هـ، صفحات: 10 - 98 - 158.

للإنسان. إلى جانب سيادة وسائل سقي عتيقة لم تشهد تطورا يمكن أن يفي بغرض رفع المردودية، وعلى الرغم من تعدد مسمياتها فهي لا تعكس تغطيتها للمجال الفلاحي برمته⁽¹⁾. بل ظلت حيسة بساكني الأمراء وبحائر الخلفاء والسلاطين⁽²⁾. كما أن جهود وخبرات بعض رواد أدب صناعة الفلاحة والنبات، اتجهت نحو تطوير البستنة لتنميق الحدائق والنبات، في وقت كانت فيه الحاجة ماسة إلى ابتكار أساليب ناجعة لمساعدة الفلاح على تطوير الزراعة وخاصة منها زراعة الخبوب الموجهة للتسويق المحلي.

وعلى الرغم من علو كعب ابن بصال في تدبير أعمال الزراعة والغراسة بشهادة من عاصره أو جاء بعده⁽³⁾، إلا أنه لم يوجه قسطا وافرا من تجاربه الميدانية لتطوير زراعة الخبوب⁽⁴⁾، علما أن إنسان المغرب والأندلس عدها أصل معاشه وصمام أمنه الغذائي⁽⁵⁾.

ومن ثمة يتضح أن وسائل الإنتاج السائدة شكلت دعامة خلفية للآفات الطبيعية التي أملت بالمغرب والأندلس وطبعت إنتاجهما بالندرة المستدامة.

(1) مثل (الناخورة) نظم الحسن، ص: 259. (الزيتون) نزهة المشتاق في اختراق الأسفار، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1414 هـ / 1994 م، ج 2، ص: 551. (الشطارة)، المقرئ، فتح الطوب، ص: 3، ص: 454. / (المساقبة) المن بالإمامة، ص: 776.

(2) أبو الخير الأشيلي: عمدة الطبيب في معرفة النبات، فقه له وحققه وأعاد ترتيبه محمد العربي لخطاوي، الرباط، 1411 هـ / 1990 م، ج 1، ص: 23 من مقدمة المحقق. (الزيتون) محمد بن الحسن، كتاب الفلاحة، البيضاء، دراسة وتحقيق أحمد الطاهري، مطبعة المحامخ، الطبعة الأولى، 1422 هـ، ص: 15. أحمد مختار العبادي: الزراعة في الأندلس وتراثها العلمي، ضمن ندوة بحوث ندوة الأندلس، تونس، 1422 هـ، ص: 15. أحمد مختار العبادي: الزراعة في الأندلس وتراثها العلمي، ضمن ندوة بحوث ندوة الأندلس، تونس، 1422 هـ، ص: 15. أحمد مختار العبادي: الزراعة في الأندلس وتراثها العلمي، ضمن ندوة بحوث ندوة الأندلس، تونس، 1422 هـ، ص: 15.

(3) الطاهر بن زهره البستاني، ص: 131 - 132. أبو الخير الأشيلي: عمدة الطبيب في معرفة النبات، ص: 1، ص: 23 من مقدمة المحقق / ماكن ماير هيرف، ملخص عن تاريخ العسيلة والنبات عند مسلمي إسبانيا، مجلة الأندلس، الرباط، 1953 م، عدد 3، ص: 40.

(4) ابن بصال: كتاب في الفلاحة، ص: 29.

(5) الطاهر بن زهره البستاني، ص: 95.

وعلى هذا الأساس لا نجاري رأي الدارسة بولانس⁽¹⁾ التي جازفت بالقول: (إن الأندلس شهدت ثورة زراعية). وقد غاب عنها أن الأندلس نادرا ما حقت اكتفاءها الغذائي ولا سيما في إنتاج الحبوب⁽²⁾. إذ لا نعدم من القرائن الدالة على استيراد الأندلسيين للحبوب من المغرب في العصر الوسيط عموما، وفي العهد المريني خاصة. ولعل أوضح مثال نضربه في هذا الصدد، يتجلى في رسالة الشكر والامتنان التي بعث بها سلطان الأندلس يوسف الأول إلى السلطان أبي عنان المريني عما بعثه هذا الأخير إلى مملكة غرناطة من حبوب ومواد استهلاكية متنوعة سنة 752هـ⁽³⁾.

وعموما فقد أسهمت وسائل الإنتاج السائدة في إضعاف النشاط الزراعي بالمغرب والأندلس وطبعت مردوديته بالندرة التي لم تكن تكف لسد حاجيات السكان الغذائية. وعلى هذا الأساس لم تزد لها المؤثرات الطبيعية سوى تدهورا وخاصة في المراحل الاستثنائية الصعبة التي مر بها المجال المذكور إبان الحقبة المعنية بالدراسة.

(1) Bolens Lucie « la Révolution agricole Andalousse du XIe siècle », dans *studia Islamica*, XLV2 Paris.

Maisonneuve la Rosa. 1978. PP: 120 / 141

(2) يقول القلقشندي: (وكتب رومها بالخط) (فيها خطب خطبة من بر العدة) جميع الأعشیر في صناعة الإنشاء شرحه وعلق عليه وقال صرحه بيل حاتم الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 407هـ / 1987م، ص 5، ص: 210.

(3) وما جاء في الرسالة المرفوعة إلى السلطان أبي عنان المريني: (وَسأله صلة ما عود من البطائع، ويرى أن ما يشاء بطلب السقاء (المغرب) من عيت فضله عاتد على همد لأفانق (الأندلس) من الخطيب: كتابة الدكان بعد انتقال السكان، تخفين محمد كمال شانة، مراجعة حسن محمود، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، المؤسسة المغربية العامة للتأليف والنشر، وزارة الثقافة، القاهرة، 1966م، ص: 77.

الحروب والاضطرابات

احتل الاختيار الزراعي حيزا ضيقا في سياسات الدول المتعاقبة على حكم مجال المغرب والأندلس خلال الفترات العvisية من الحقبة المدروسة، فانعكس ذلك على تعثر عمليات استغلال الأراضي، مما كان يمهّد لاستفحال الأزمات الغذائية كلما لاحت في الأفق كارثة من الكوارث الطبيعية. هذا الأمر تحكمت فيه لغة الحروب والفتن والاضطرابات، وما أعقب ذلك من ذبوع أعمال الغصب والنهب، لاسيما في مراحل ضعف العvisيات الحاكمة الموافقة في الغالب لعهود النكوص الحضاري.

لما أخذ المرابطون على عاتقهم مهمة توحيد المغرب والأندلس (وجدوا أمامهم ثروات اقتصادية تجلت في الغنائم الجاهزة، كالسهول والمراعي والأبل التي انتزعوها من الدول المنهارة)⁽¹⁾. ووزعوها على سبيل الإقطاع فاستفاد منها من لا علاقة له بالأرض ولا بالزراعة⁽²⁾. أما المزارعون فقد كانوا أكثر شرائح المجتمع تضررا من الحروب والاضطرابات، بحيث تحولت استغلالياتهم الزراعية على ضيق مساحتها إلى ساحات للمعارك، فتعرضت زروعهم للنسف وأشجارهم للحرق. كما غورت الجيوش العابرة لضيعاتهم عيون المياه، وأجبر - في بعض المنعطفات التاريخية - المزارعون على الانضمام إلى سلك الجنديّة. في حين انقبض من نجا من التجنيد عن

(1) إبراهيم الفادري، توّشيش: أثر الحروب في المجال الحضري، مجلة الإحتفاء عدد 3435، السنة 9، 1417 هـ، 1997 م، ص: 80.

(2) منفصل في هذا المعبر في التحول اللاحق للموقع السياسي للإقطاع.

العمل الزراعي، فحصل نتيجة لذلك نقص حاد في المواد الاستهلاكية الأساسية. وبالمثل لم تنج المحاصيل من عمليات الأرض المحروقة، وخاصة في الضفة الشمالية للبحر المتوسط، حيث (تزايدت غارات نصارى إسبانيا على جميع جهات الأندلس ولم تثمر جهود تاشفين بن علي بين عامي 523 و531هـ في حماية صيفيات الأندلس)⁽¹⁾.

وتوافر في هذا المنحى على فيض من القرائن المؤكدة للعلاقة الوثيقة بين الحروب والاضطرابات والنقص في المواد الغذائية، من ذلك ما أورده ابن عذاري⁽²⁾ بشأن ما عاناه أهالي مراكش من نقص حاد في المؤن الغذائية إبان المجاعة المترتبة على الحصار الموحدى للمدينة عام 541هـ، حتى ظهرت بينهم سلوكيات شاذة (فلما طال عليهم الحصار تسعة أشهر وثمانية عشر يوما هلكوا جوعا طول هذه المدة حتى أكلوا الجيف، وأكل أهل السجن بعضهم بعضا، وهدمت الحيوانات كلها، وهدمت الخنطة بأسرها (...)) وكثر الضيق والشدة وفتحت مراكش حينئذ). وفي ظل هذه الظروف غطت الفتن والقحوط مجال المغرب والأندلس بدليل ما أورده صاحب الحلل الموشية⁽³⁾ عن فترة الصراع المرابطي الموحدى، بقوله: (وسبب هذه الفتنة أن اتصلت الحروب وغلت الأسعار وتوالت الفتن وعم الجذب وقلت

(1) عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس، دار الشروق ببيروت القاهرة ط1، 1403هـ 1983م، ص 159.

(2) البيان المغرب، ق 2، ص 27.

(3) مؤلف مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأحداث المغربية، الطبعة، البيضاء، لطيف مهنر زكار وعبدالقادر زمامة، ط1، 1399هـ 1979م، ص 119 - 120.

المجاني وكثر على أهل الإسلام المحن بالعدوتين).

وللإشارة فالموحدون أولوا عناية بالغة للزراعة والمزارعين في طور قوتهم، وحتى في بعض أوقات الشدة⁽¹⁾. إلا أن جيوشهم عاثت في الحقول والبساتين الزراعية خراباً، مثلما حصل في شرق الأندلس في حربهم ضد بني مردينش، وغدت لهم المزارع (محتطياً ومتاعاً)⁽²⁾. ومن ثم نفهم أن ما رده ابن الأثير⁽³⁾، بشأن نفاذ أوامر الخليفة عبد المومن لجيوشه إلى درجة أنهم كانوا يمشون بين الزروع فلا تتأذى لهم سنبلة، مجرد هبة لا صدى لها، ذلك أن الجيوش لم تكن تنضبط إلا في ضيعات القبائل الموالية والمساهمة في تجهيز الحملات الحربية وتمويلها بالمؤن والعلف⁽⁴⁾. وما عدا ذلك فالمصادر مليئة بلغة تخريب الضيعات الزراعية ومصادرة قطعان المواشي، إذ غالباً ما أسهمت الحروب والحروب المضادة في تفاقم الغلاء وظهور المجاعات والأمراض، وذيوع أعمال السطو والنهب، ولعل هذا ما فطن له ابن هيدور⁽⁵⁾ مؤكداً (أن الغلاء لحدوثه سببان، إما احتباس المطر في البلاد المحتاجة إليه، وإما لظهور الفتن والحروب (...))، فإذا دامت الفتنة وقع

(1) عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص 160.

(2) ابن صاحب الصلاة: في الإمامة، ص 282.

(3) الكامل في التاريخ، ج 11، ص 242.

(4) لورد ابن صاحب الصلاة مثلاً حينما دعا إليه أمير بني همدان عبد الله بن مؤن وعلمه أثناء الإعداد لحملة الخليفة عبد المومن إلى الجهاد بالأندلس فقال: (أعد من قمح وشحمي للعلوفات والنساء للمساكن على وادي سبو بالمعصرة) (إما عاينته مكثراً كما أشار الخازن) في الإمامة، ص 184. والراجح أن عماد المصور أبو حنن كانوا يرمون الناس ويكرهونهم على (إعداد الأقوات وترعيها، وتيسر الترمي، وتوفر العلوفات، وأن لا عسر لهم فيما يحتاج إليه الخيل من المجهودات) (البيان المغرب، ق 1، ص 186).

(5) ماهية المرض الوثائقي. (وتسمى أيضاً: الخطبة النكية في الأمراض الوثائية) مع: ج. الرباط رقم: (9605)، ورقة 2.

الفساد في الحواضر والبادي، وفسدت حيوبها المختزنة وانقطعت الطرق وعدمت المرافق لأجل ذلك).

وفي هذا السياق تكشف رواية ابن عذاري⁽¹⁾ وجهها آخر للدمار الذي استهدف المحاصيل الزراعية بسهولة مراکش من خلال عمليات الإتلاف الذي قامت به قبائل الخلط العربية النائرة على الخليفة الرشيد الموحد (630 - 640 هـ)، فقال: (فأحدقوا بجناباتها وخيموا بأحوازها وجناباتها وشرعوا في تدمير البحائر وقطع مياهها وشجراتها، وقد خلت أمامهم المداشر والقرى (...). فضاقت الأرض بما رحبت على الناس لانقطاع المرافق والمواد، وارتفعت الأسعار وعدمت الأقوات، وقل كل مرفق وأعوز وجدان ما ينتفع به الناس (...). واقشعرت الجلود من هول المكابدة في طلب شيء من أنواع الحنطة وبلغت مبلغا لا عهد بمثله).

لقد توصل ابن خلدون⁽²⁾ بما أوتي من دقة في التحليل وعمق في البناء والاستنتاج إلى صياغة قاعدة في الاجتماع البشري تمكن بواسطتها من رصد الأسباب الكامنة وراء تقلص الإنتاج الفلاحي بشكل مباشر، فقال: (أما المجاعات فلقبض الناس أيديهم عن الفلح في الأكثر بسبب ما يقع في أخسر السدول من العدوان في الأموال (...). أو الفتن الواقعة في انتقاص الرعايا وكثرة الخوارج لهرم الدولة).

وعلى ضوء ملاحظات هذه القاعدة التي أثبت الواقع التاريخي موثوقيتها،

(1) البيان المغرب، ج ١، ص 318 - 319.

(2) المقدمة، ص 320.

يمكن اعتمادها في تحليل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي برمته. ذلك أن الفترات الانتقالية التي يدعوها بـ: (آخر الدولة) أو (هرم الدولة) فترات تشتد فيها الفتن والاضطرابات وتستعر فيها الحروب، وتزامن معها أعمال الغصب والسلب والنهب، وتكون بذلك الحقول الزراعية مرتعا سهلا للتدمير والتخريب.

وفي هذا المنحى شهدت الفترة الانتقالية من العهد الموحيدي إلى نظيره المريني تجاوزات واضطرابات مما يركي مقومات القاعدة الخلدونية الأنف ذكرها، وآية ذلك ما أورده الملتزوزي⁽¹⁾ بشأن الدمار الذي حل بزروع مراکش، في سياق الحملة التي قادها أبو يوسف يعقوب المريني سعيًا منه لإرغام الخليفة الموحيدي إدريس على الاستسلام (فعاث في الزرع وأفنى ما وجد وخربه).

ومن القرائن التي تصب في هذا الصدد، أن محاصيل سوس كانت مرتعا للجيش المريني بقيادة أبي يعقوب يوسف، الذي (سرح الغارات وأطلق الأيدي والأعنة للنهب والعبث فحطموا زروعها وانتسفوا آثارها وتقرى نواحيها)⁽²⁾. ونفس الأسلوب تكرر في مناسبات عديدة، منها أن جيوش يعقوب بن عبد الحق المريني خربوا شرق البلاد ولما هدموا وجدة، أجهوا لمحاصرة تلمسان عام 670هـ، (فقطعوا الثمار والأجنات وخرّبوا الرباع

(1) نظم السلوك في الأبياء والخلفاء والملوك، نشر عبد الوهاب بن معمر، النسخة الملكية، الرباط، 1382هـ-1963م، ص: 83.

(2) ابن خلدون: كتاب العبر ونجون الهند والخر في أيام العرب والمسلمين والبربر ومن عاصروهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1413هـ-1992م، ج 7، ص: 182.

وأفسدوا الزروع، وحرقوا الضياع حتى لم يدعوا بتلك النواحي قوت يوم حاشا السدرة والدوم⁽¹¹⁾.

وفي الأندلس تفصح بعض النصوص عن سياسة الأرض المحروقة التي قام بها بعض سلاطين بني مرين في مرحلة التأسيس خاصة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما أقدم عليه أمير المسلمين يعقوب في جوازه الرابع للجهاد ضد نصارى الأندلس في (شريش) سنة 684هـ، فهبت قواته (لإفساد الزروع وقطع الثمار وتخريب القرى)⁽¹²⁾.

وعموما لم تتوقف الحروب في مجالي المغرب والأندلس خلال الحقبة المعنية بالدراسة، وكانت المحاصيل والغلات من جملة المواد المستهدفة بالنسف والحرق والتدمير. وحسبنا قرينة على ذلك ما أعرب عنه ابن غازي⁽¹³⁾ بقوله: (واستوى على المغرب تخريب بني مرين). فكان من نتائج ذلك تقلص المجال الزراعي⁽¹⁴⁾ واتساع المجال الرعوي جراء انقباض المزارعين وتخوفهم من الفتن والاضطرابات وانعكاساتها السلبية على محاصيلهم التي شكلت عصب دورتهم الاقتصادية القائمة على أساس الزراعة ومشتقاتها. وبالمثل لم تسلم ضياع الأندلس من أعمال السطو والنهب التي اشتدت في فترات

(11) ابن أبي زرع، وصف القرطاس، ص: 406.

(12) ويعني ابن أبي زرع من حملة يعقوب هذه قتالاً (فكان لا يفر عن أخيه المسلمين) (ومسب مداومته على هذا القتال أنه عليه أن يصاري معهم الله قد برعت محاربة من الزروع، والبلاد قد عدا لادهم، والجوع قد استولى على جميع أقطارهم، فخاف أن يسكنوا من هذه العداقة فينظفون بهم ويكون لهم فيها بلفة عيش، مداومته على إفساد الزرع لأجل ذلك). نفسه، ص: 447.

(13) الروض المكنون في أخبار مكناسة الريون، النسخة الملكية، الطبعة: 1384 / 1964، ص: 12.

(14) بغضه الجراب، ج 3، ص: 108 - 109.

انعدام الأمن وسيادة الحروب والفتن، وفي هذا الصدد وصف ابن الخطيب⁽¹⁾ سلوك أهالي (أندرش) -التابعة لأعمال ألمرية- في مثل هذه المنعطفات، بأنهم (أولوا استطالة، وأبناء مترقيها كثير و البطالة فلا يعدم ذو الزرع عدوانا).

وإذا كان دور الأعراب التخريبي للمجال الفلاحي في العصرين المرابطي والموحدي مسألة لا يرقى إليها الشك، فإن نشاطهم كان باهتا في العصر المريني (بحكم تناقص عددهم خلال القرن 8هـ/14م، مما جعل تأثيرهم ضعيفا بالمغرب مقارنة عما كان عليه ببلد أفريقية)⁽²⁾.

من حيلة ما سبق يتأكد أن تراجع الإنتاج الزراعي شكل إحدى النتائج الرئيسية للحروب والاضطرابات، وواجهة لأعمال الغصب والنهب. وهذا ما كان يعجل بحدوث أزمات غذائية دورية كلما اضطرب حبل الأمن والاستقرار.

وبما أن الدول المتعاقبة على حكم مجال الدراسة، كانت دولا عسكرية -حربية بالدرجة الأولى، فإن تردد المجاعات والأوبئة مثلت انعكاسا أميناً لها خاصة في مراحل هزمها وبداية انحطاطها. ومن ثمة نخلص إلى أن (الكوارث الطبيعية لا تزيد على كونها عوامل مباشرة)⁽³⁾ في بلوغ الأزمة غاياتها في المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط.

(1) معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، دراسة وترجمة لسبابة النضر العمري لمحمد كمال شبانة، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي ببلقربيد الرباط، 1397هـ/1977م، ص 61

(2) Marçais Georges, la Berbérie musulmane et l'orient au Moyen Age, édition montagna, Paris, 1946, P:228

(3) ذي كاسترو (جوزوبه): جغرافية الجوع، ترجمة زكي طرشيدي ومراجعة محمود موسى، دار الهلال، (د ت) ص: 130.

سياسة الإقطاع

أدت سياسة الإقطاع دورا خطيرا في تاريخ المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، يعكس قيمة وضعية الأرض كثابت من ثوابت تفسير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعدوتين في مراحل قيام الدول وانحطاطها على وجه التحديد. وبحكم تشعب موضوع الإقطاع وأصنافه، فإن اهتمامي سينصب على ماله علاقة بطبيعة الموضوع، وتحديدًا بتراجع الإنتاج الزراعي واستفحال الأزمة⁽¹⁾ لتأخذ المؤثرات المناخية حجمها الطبيعي في التحليل. لقد اعتبر أحد الدارسين⁽²⁾ (الجوع أثر امن آثار النظام الإقطاعي، إذ أن أول سبب لوجود الجوع هو الاستغلال الوحشي للثروات). وفي مقدمتها سوء تدبير واستغلال الأراضي الصالحة للزراعة. وحسبنا أن الدولة المرابطية بدأت في إحدى مراحلها (تبع سياسة الإقطاع للمجند، بعد أن كانت تتبع سياسة إقطاع القبائل ما يفتحونه من أراضي البلاد الغربية)⁽³⁾. فكان تنفيذ هذا التصور في مراحل الانحطاط المترام مع واقع المجاعة النقدية يصطدم بعجز الدولة عن توفير رواتب الجيش، فاتجهت نحو تمكين أفرادها من إقطاعات عقارية للاستغلال الزراعي مقابل ما يؤدونه من خدمات عسكرية.

- (1) لا يتسع موضوع البحث لتشعب معاليم الإقطاع وهو صفة ملكية الأرض وعبرها عن الأمور الأخرى. وقد كلفنا بعض الدراسات الجادة مؤونة دلت حيث توصلنا إلى نتائج مهمة، يذكر منها: عبد الله أحمد موسى، البطايات الاقتصادية، ص 141 وما بعدها، إبراهيم الفاتري، تنفيذ أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس العباسي، ص 13.
- (2) في كتابه الجوع، جغرافية الجوع، ص 13.
- (3) سعيد عازي، جرائد الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الإسلامي، دكتوراه الدولة في التاريخ، توفقت بكلية الآداب جامعة محمد الخامس، الرباط، 1991 - 1992، ص 138 (مرفوعة)، ص 138.

ولم تكن عمليات نزع الملكية الخاصة دائما في صالح الأجهزة الحاكمة،
بدليل تراجع علي بن يوسف المرابطي عن قراره باستعادة الأراضي الخاصة
في قرطبة سنة 539هـ بسبب اندلاع الثورة بقيادة القاضي ابن حمدين،
وعجزت الدولة عن إخمادها إلا بعزل ابن رشد عن منصب القضاء،
باعتباره يتحمل مسؤولية الإشارة على الأمير بمراجعة ملف الملكيات
الخاصة في ربوع الأندلس⁽¹⁾.

وبما أن الأرض كانت وما زالت تعد من وسائل الثروة وأجاء، فقد
أقطعتها معظم الدول المتعاقبة على نظام الحكم بالمغرب والأندلس خلال
العصر الوسيط إلى القبائل التي انخرط أفرادها في أسلاك الجندية⁽²⁾. هذا
الإجراء كانت له تداعيات سلبية على المردود الزراعي بالعدوتين، حيث
تراجعت نسب الأراضي المستغلة في الزراعة لكون المستفيدين من أراضي
الإقطاع كانوا يهملونها (ولا يفلحون ما يملكون)⁽³⁾، نظرا لانشغالهم
الدائم بأمور الحرب. إلى جانب (جهلهم لأساليب الزراعة وتقنياتها، وإنابة
وكلاء عنهم في ضياعهم، فقد أهملوا مرافقها كلية (...)) إذ لم يهتموا سوى
بريع الأرض⁽⁴⁾. هذا السلوك اتسع باتساع المنخرطين في الجندية، مما أسهم
في ركود الإنتاج (لأن الانقلاب الذي أحدثه المرابطون في نظام ملكية

(1) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج 8، ص 290 - 299.

(2) الدخيرة السبية في تاريخ الدولة المرينية، تاريخ شعور المنطقة والموقف الرباطي، 1972، ص 65.

(3) سعيد عازي جرائد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ص 139.

(4) إبراهيم القاضي بن تيش: أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي، ص 111 / حسن أحمد محمود: قيام دولة
المرابطون، القاهرة، 1957، ص 405-406.

الأرض كان في نوع المستثمر لا في طبيعة الاستثمار⁽¹⁾، وعليه ندرك أن تواتر أخبار نقص المواد الغذائية وظهور المجاعات يعزى في قسط وافر منه إلى ضعف السياسة الزراعية في البلدين، بدءا بسوء تدبير سياسة إقطاع الضيعات الزراعية نفسها.

وعموما ظل النمط الإقطاعي شكلا من أشكال علاقات الإنتاج السائدة في القرن السادس الهجري⁽²⁾.

وعلى النقيض من ذلك، فقد استطاع خلفاء دولة المصامدة في طور قوتهم تجاوز هنات المرباطين المتعلقة بإدارة المجال الزراعي، حيث أقدموا في بداية عهدهم على خطوة جريئة عندما وزعوا الأراضي الصالحة للاستغلال على الفلاحين، على سبيل (المزارعة والمشاركة)⁽³⁾. فاستفادت الخزينة الموحدية من إيرادات نقدية وعائدات عينية أفادتهم في تغطية نفقات الحروب المتعددة الجبهات سواء داخل المغرب أو الأندلس.

هذا الوضع سرعان ما تأثر ببعض الهزات الاجتماعية والسياسية، فراجع الإنتاج وتقلصت مداخيل خزانة الدولة، مما انعكس سلبا على رواتب الجيش الموسومة بـ(البركة والمواساة والإحسان)⁽⁴⁾. هذه المجاعة النقدية

(1) سعيد غانج جراف: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ص 140.

(2) إبراهيم القاسري بوتشيش: إصدارات حول العرب الإسلاميين وتاريخهم الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، مارس، ط1، 2002، ص: 78.

(3) عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص: 147 / عصمت عبد اللطيف دنش: الأندلس في نهاية المرباطين وممتهل الموحدين، بيروت، 1988، ص: 160.

(4) البركة راتب الجدد وعطاياهم كانت تخرج مرة كل أربعة أشهر. أما المواساة والإحسان: تفرقات كل سنة على حسب أقدار الناس، فالأولى غلة تفرق عند تحصيل الحلات في المحازن، وعطية مبلغ من المال، عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص: 143 - 144.

المرتبطة بالإنتاج الزراعي، كان لها انعكاس جلي على الأمن الغذائي للإنسان المغرب أو الأندلس.

كما أن الدولة لم تعد تقبل في مراحل هرمها (أسلوب التنظيم الزراعي التشاركي) الذي كان يسمح لها بحصيلة عنية من المتوج بسبب ارتفاع مصاريف الحروب ونفقات الاضطرابات في العدوتين. فكان رد فعلها غير مدروس العواقب، بحيث أقدمت على مصادرة الأراضي من المزارعين وفوتتها على سبيل الإقطاع للجنود، مما حكم عليها بالبوار البطي.

ومن القرائن التي تثبت تقلص الإنتاج، إقدام الموحدون على جلب القبائل العربية وإقطاعها أراضي خصبة بسبب حاجة الدول الحاكمة إلى خدماتها العسكرية، في وقت اتسعت فيه دائرة الجبهات والفتن التي لم تعد قادرة على مواجهتها بجيشها مقارنة مع اتساع مجال المغرب والأندلس. وبالتالي أجهض مشروع التنمية الزراعية من خلال (إقدام المنصور الموحدي على استقدام القبائل العربية الأفريقية من الرحل الرعاة، وإنزالها سهول أزغار وتامسنا وتادلا الخصبة، كما أقطعهم فيما بعد الرشيد الموحدي أرضا يتوارثونها مقابل أداء العشر)⁽¹⁾.

وهكذا أصبحت الغاية من الإقطاع الموحدي في طور الوهن (دفع جزء من الرواتب تسكينا أو تأليفا أو لقاء خدمة أو هبة)⁽²⁾. وفي هذا الصدد

(1) Rozali Ben Yunes, Recherche sur le mode de production au temps des Almohades sous la direction, Robert Fossier, Université de Paris, Sorbonne, 1986, PP: 80-84

(2) عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص 145 - 146.

أنزل الخليفة عبد الواحد الرشيد الموحدى سكان شرق الأندلس في سهول
رباط الفتح، بعد سقوط مدنتهم في يد القوات المسيحية التي أعلنت حرب
الاسترداد⁽¹⁾.

إن هذا الإجراء اقتضى من السلطة توفير المزيد من الأراضي الزراعية
للاستفادة من خبرات المزارعين الوافدين، غير أن عجز خلفاء عهد النكوص
عن انتزاع الأراضي المقطعة للقبائل التي أهملت خدمتها حال دون إعادة
هيكلتها، بحيث تذكر بعض النصوص أن آخر إجراء تم في هذا السياق،
كان على يد الخليفة يعقوب المنصور الموحدى الذي استعاد الأراضي التي
أقطعها والده لأهالي أشبيلية⁽²⁾. وبالمثل اضطربت الأوضاع وزاد تعسف
الأعراب في السهول التي أقطعت لهم، بحيث لم تنج من غاراتهم محاصيل
ومواشي المناطق المجاورة لإقطاعاتهم⁽³⁾.

وفي ظل هذا الواقع المشحون بالفتن والاضطرابات وجد المرينيون
الفرصة سانحة للسيطرة على المغرب، وبسطوا نفوذهم عليه، ووفروا في
البداية الأمن للأهالي، غير أنهم لم يحافظوا على الجدولة العامة للأراضي
الزراعية ولم ينظموا استغلالها بالشكل التي كانت عليه سياسة الموحدين في
طور ازدهارهم.

(1) محمد عبد الله عنان: عصر المرابطين والموحدين بالمغرب والأندلس، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط 1،
1383 هـ 1964 م، ج 2، ص 737 - 738.

(2) ابن عبد الملك: النظم والتكملة لكتابي النور والهدى، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد بن خرباسة، مطبوعات أكاديمية
المملكة المغربية، 1984 م، ص 6، ص 325.

(3) ابن الرواح: التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب الرباط 1984، ص 409.

فالمرينيون ظلوا أوفياء لنمط الترحال وبالتالي لم يعيروا الأنشطة الزراعية أهمية في البداية، بل تحولت نسبة مهمة من السهول إلى منتجعات رعوية مقابل تقلص المساحة المزروعة. وحسبنا أن أول إجراء أقدم عليه أبو بكر بن عبد الحق المريني بعد تلقيه البيعة أن (جمع أشياخ بني مرين ورؤساء قبائلهم وقسم عليهم بلاد المغرب، فأنزل كل قبيلة في ناحية منه، وجعل لها ما نزلت عليه من الأرض وغلبت عليه من البلاد طعمة لا يشاركهم فيها غيرهم)⁽¹⁾.

قصارى القول إن سياسة الإقطاع المعتمدة في مجال المغرب والأندلس إبان الحقبة المعنية بالدراسة لم يكن الهدف منها تمييزا للرفع من الإنتاج، بقدر ما كانت الغاية الأمنية وراء منح إقطاعات شاسعة لقبائل بدوية لملك القوة العسكرية ولا علاقة لها بالاستغلال الزراعي. وهذا ما يدفعنا إلى التحفظ بشأن ما ذهب إليه أحد الدارسين⁽²⁾ مؤكدا أن إقطاع الاستغلال كان أكثر أنواع الإقطاع انتشارا في المغرب والأندلس. غير أن هذا التعميم لا يهم عصر الدراسة برمته بقدر ما يعني مراحل القوة فيه.

(1) الدجيرة السنية، ص. 64 - 65.

(2) La Zarev grigore. Aspects du capitalisme agraire au Maroc avant le protectorat, A.A.N., T: 12, XIX, 1975, P:80.

التعسف الجبائي

حاول ابن خلدون⁽¹⁾ البحث عن العلل الكامنة وراء استفحال المجاعات فعزاها إلى الفتن والعدوان في الجبايات، فقال: (إن المجاعات والموتان تكثر عند ذلك في أواخر الدول ...) بسبب ما يقع في آخر الدول من العدوان في الأموال والجبايات (...). وأما كثرة الموتان فلها أسباب من كثرة المجاعات). وإذا كان الشق الثاني من نظرية ابن خلدون المتعلق بالأسباب الطبيعية للمجاعات والموتان قد أكد الواقع التاريخي للمغرب والأندلس حسب ما توصلنا إليه⁽²⁾. فهل تعزز المصادر الشق الأول من نظريته وتكسبه مصداقية علمية فيما يخص دور الشطط الجبائي في تعميق الأزمة خلال الحقبة الوسيطة؟.

لم يكتب للسياسة الضريبية المعتدلة التي أفرزها الواقع السياسي للمغرب والأندلس أن تتواصل وتستمر بنفس الحرص الذي ميز أطوار القوة، إذ لم يفرضوا فيها تبعا لما تواتر في النصوص سوى ما أقره الشرع الإسلامي⁽³⁾. أما في عهود التدهور المتزامنة مع الاضطرابات والكوارث الطبيعية، فقد تأثرت القطاعات الإنتاجية بفيض من الضرائب غير الشرعية لمواجهة خطر

(1) المقدمة، ص: 320 - 321.

(2) انظر تفصيل ذلك في كتابنا: الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وتجهيزات الإنسان، ص: 19 وما بعدها.

(3) بخصوص الاعتدال الضريبي الذي ميز عهود القوة الأولى بالمغربين خلال الحقبة الأندلسية، انظر: برهنة المشتاق، ص: 140، ص: 235 - 236 / أعمال الأعلام، ص: 100 في الاختلاف من ملوك الإسلام وما يجر ذلك من شعور الكلاء، حققه وشرحه: أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكافي، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1964، ص: 234 / البيان المغرب، ص: 140، ص: 37 / أخبار المهدية بن تومرت وبعثية دولة الموحدين، دار النشر للطباعة والوراقة، الرباط، 1971، ص: 140 / النشاط الاقتصادي، ص: 164.

المجاعة النقدية والعينية التي حلت بالدول الحربية، جراء فراغ بيت المال مما أثر سلباً في الأنشطة الحرفية والفلاحية والتجارية.

ففي هذا الطور اشتط المرابطون في فرض ضرائب زادت من محن الناس وأسهمت في ركود الإنتاج، نذكر منها: القبالة⁽¹⁾، والخرص⁽²⁾، والرحاب⁽³⁾، والتعيب، والمعونة⁽⁴⁾. ويبدو أن المتقبلين استغلوا وظائفهم وبالفوا في تحصيل الضرائب المفروضة على المزارعين. ومما زاد من تعسفهم أن علياً ابن يوسف المرابطي جلب الروم إلى المغرب (وقدمهم على جباية المغارم)⁽⁵⁾، ولهذا استنزفوا جبل درن⁽⁶⁾.

وفي الأندلس تعسف ابن مردنيش في تحصيل الجباية من الفلاحين، فقد أورد ابن الخطيب⁽⁷⁾ أنه (استكثر من القبالات، ورسم بدائع من المكوس، وقرر على المواشي عددا يلزم المثلين، وفرض على الأدم والبقول والحبوب معاون ثقيلة تقارب أصول الأثمان). وخير مثال لصور الشطط الجبائي نازلة

(1) الوثائقي: المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتوح تغريبية الأندلس والمغرب، أخرج جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حمدي، بترجمة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دار نشر المغرب الإسلامي، بيروت 1981، ج 8، ص: 168، وذكر عن الدين موسى (أما ترد معنى كراه الأرض) نشاط الاقتصادي، ص: 167.

(2) معناه حسب دلفش: (هم يقلب غلات الزيتون لتقسيم حراستها) الأندلس في نهاية المرابطين، ص: 225. أما الأستاذ بوتش فقد فسره في (عند المحصول) ما حدث في تراجع الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة، بيروت، ط 1، يونيو 1998، ص: 207. وعموماً فخر عن (هو تقدير محصول الأرض بالطن والتعدين لا الإحاطة والدقة). إحصاءات حول تراث العرب الإسلامي، ص: 80.

(3) يبدو أنها كانت مفروضة على مزارعين، ويجهه ذلك من خلال أنها من عيوت المقاتلين على جانبها بأنهم (يهود أموال الفلاحين عبر جنالات رجال في قضاء وخمس، تحقيق إلي بن محمد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، 1955، ص: 31).

(4) شغل الأندلس في نهاية المرابطين، ص: 227 - 228.

(5) مؤلف مجهول: الحق النقضية في ذكر الأحيار التراكيبية، ص: 85.

(6) عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص: 171.

(7) أعمال الأعلام بين يوح قبل الاحتلال، ص: 161.

وردت على ابن رشد⁽¹⁾ من غرناطة يستفسر فيها السائل عن الكلام النابي الذي واجهه به المتقبل عندما فتش عليه متاعه لإرغامه على أداء الضريبة. وكان لمغلاة المتقبلين نتائج وخيمة على الإنتاج مما دفع المزارعين إلى ترك حقولهم، الشيء الذي زاد من بوار الأراضي مما انعكس سلبا على واقع المستضعفين المعيشي. ولهذا حمل المحتسب على المتقبلين ووصفهم بأنهم (فساق أكلة سحت أشرار سفلة لا خوف ولا حياء ولا دين ولا صلاة لهم إلا طلب الدنيا وأكل السحت والربا)⁽²⁾.

ويعزى هذا الشطط الجبائي إلى ضعف الدولة وتزايد نفقاتها الحربية بتزايد جبهات الفتن والحروب مما كان يقتضي سيولة ضريبية مسترسلة لتلبية حاجيات الجيش المتزايدة. ولعل هذا ما قلل من فرص الرقابة على الجباة، فضلا عن عدم تخصيص الدولة للجباي راتبا محمدا عن خدماته (وإنما تجعل أجره على أهل الزراعات والأموال لذلك كان المجال كبيرا للتعدي والشطط في تحصيل الأعشار (...)) خصوصا وأن هذه القبالات لم تكن محددة بمبلغ معين، وإنما ترك لاجتهاد المتقبل الذي كثيرا ما يتعسف في جبايتها)⁽³⁾.

(1) سنن أبو عبد الله بن عتاب عن عتب شهد عليه أنه قال لرجل ما حش متاعه: (أما ما عليك علي وأنتك إلى النبي) ابن رشد: فتاوى ابن رشد، تحقيق: المحسن بن الطاهر الفيلالي، دار الفكر الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ / 1987م، ص1. ص: 343. وقال له عبد الحسين عليه: (إنك كذا هذا التصديق على تباين وقد أنتك برخصة تجعل مثل هذا ثم أنتك تسأل الناس، وستكون كذلك إن شاء الله، فقال المحسن: يا تكت مآت، فقد ستر النبي صلى الله عليه وسلم، فأهني ابن عتاب عليه بالقتل نفسه.

(2) ثلاث رسائل في آداب الخصة، ص: 5.

(3) وندهش الأندلس في نهاية المطاف، ص: 225.

كما يعزى استفحال الشطط الضريبي إلى (عدم مراقبة القاضي أسماء الذين أدوا واجباتهم الضرائبية رغم وجود زمام لتسجيل ذلك ولم يأخذه بعين الاعتبار)⁽¹⁾. والغريب في الأمر أن بعض قضاة الأندلس استعانوا بخدمات أهل الذمة لجباية الضرائب فأوكلوا إلى اليهود جباية عدة مناطق⁽²⁾. وهذا ما أثار حفيظة الأمير المرابطي تاشفين بن علي فوجه رسالة إلى العلماء فيها استنكار ونهي شديدان عن إطلاق أيديهم في رقاب المسلمين، يتضح ذلك من قوة التقرير الذي تضمنته رسالته إليهم، بقوله: (...) (بأن لا يتصرف أحد منهم في أمور المسلمين لأنه من فساد الدين)⁽³⁾.

هذه الإجراءات التعسفية في المجال الضريبي زادت من تدهور أوضاع الناس، فالتجؤوا إلى الأولياء الذين تبوا ظلاماتهم وسعوا في رفعها إلى أمراء المرابطين. ففي فترة مبكرة رفض أولو القبلة من علماء المالكية محاولة أمير المسلمين يوسف بن تاشفين فرض ضريبة المعونة على المسلمين بهدف مواجهة النفقات المستمرة التي فرضتها هجمات النصارى على المسلمين في الأندلس. وتزعم هذا الرفض قاضي ألمرية ابن الفراء⁽⁴⁾.

وبالمثل رفض أهالي قرطبة أداء ضريبة المعونة ورشقوا بالحجارة قاضي

(1) إبراهيم القافري بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص 206 / إبراهيم القافري بوتشيش: أثر الحروب في الحال العربي، ص 88.

(2) عمر البني أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، ص 171.

(3) حسين مؤنس: عجم من مياسة عن فترة الانقار من تاريخ الإسلام إلى اليوم الحديث، مجلة للعهد العربي، مدريد، عدد 3، 1995، رسالة رقم 1، ص 113.

(4) معطى بسام: المظلة بين الشعر والطبع والخيول ما بين عهدي المرابطين والموحدين، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، تطوان، ط 1، 1999، ص 88.

الجماعة ابن المناصف المكلف بتحصيلها⁽¹⁾. ويمكن تأطير هذا السلوك المتعلق برجم أحد أعلام قرطبة بالحجارة كإفراز لواقع مزري يمكن النظر إليه من زاويتين: الأولى تخص التجار الذين فقدوا أموالهم بسبب الحرائق التي اتهمت سوقى الكتان والحرير، وفقدوا مصادر أرزاقهم. بيد أن السلطة لم تفهم أوضاعهم والزمتهم بإداء الكلف الضريبية. ومن زاوية ثانية أن المزارعين عانوا من الهجومات المتكررة التي تزعمها الفونسو المحارب والتي استهدفت محاصيلهم بالنسف والحرق، ولم يكن بوسعهم الاستجابة لضريبي التعيب والمعونة لتسييج وترميم أسوار قرطبة⁽²⁾. فكانت ثورتهم تعبيرا صريحا عن حجم معاناتهم من الظروف الطبيعية والبشرية التي تعاقبت عليهم.

كما تنسحب هذه التجاوزات كذلك على جياة ضريبة الخراج⁽³⁾. مما يعكس النقص الحاد في مجموع الإيرادات بسبب انقباض (كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة)⁽⁴⁾. ومن ثمة فإن مقدارها كان لا يغطي نفقات المحاربين، كما لا يفي بالمصاريف الباهضة للأمراء.

وعليه فقد كان ابن خلدون⁽⁵⁾ محقا عندما شخص ما يعتري الجباية من خلل بين مرحلتين دقيقتين من عمر الدول، فقال: (إن الجباية أول الدولة تكون

(1) إبراهيم القدادري بونشيش، *أثر الحروب في التحاليل الديموغرافية*، ص: 89. *الاندلس في نهاية المرابطين*، ص: 227 - 228.

(2) ابن عذاري: *البيان المغرب*، ج 4، ص: 73 - 74.

(3) (إن المعونة سماها الشاطبي حراجا، وكذلك كان المغاربة يسمونها حراجا معروفا على الأرض) عز الدين أحمد موسى: *النشاط الاقتصادي*، ص: 168.

(4) ابن خلدون: *المقدمة*، ص: 295.

(5) نفسه، ص: 294 - 295.

قليلة الوزائع كثيرة الحملة، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الحملة، لما تحتاج إليه الحامية من العطاء والسلطان والنفقة، فيزيد في مقدار الوظائف والوزائع (...). ويدرك الدولة الهرم). ولعل الهرم الذي أصاب دولة المثلثين بسبب ما تقدم، قد أحسن الزعيم الروحي للمصامدة ابن تومرت وخلفاؤه من بعده تسخيرها في شحذ عزائم الناقمين عنهم لإسقاط دولتهم.

ففي بداية اعتقالهم سدة الحكم، احترم الموحدون شعارات الإلغاء الضريبي التي استمالوا بها السكان في مراحل توطيد سلطانهم (فقطعوا القبالات بكل وجه وأراحوا منها واستحلوا قتل المتقبلين، ولا تذكر الآن القبالة في شيء من بلاد المصامدة)⁽¹⁾. فانبسطت أحوال الناس ورجع معظم الفارين من المزارعين إلى حقولهم وضيعاتهم⁽²⁾. مستفيدين من التقنين النسبي لمقادير الجباية بعد عملية التكسير التي أمر بها الخليفة الموحد عبد المؤمن بن علي سنة 555هـ⁽³⁾. هذا التدبير المعقن للمداخيل الضريبية نوه به هنري تيراس⁽⁴⁾ حيث اعتبره إجراء اقتصاديا متميزا غير مسبوق في مجال الغرب الإسلامي برمته. وكان لهذا الإجراء أهمية قصوى تجلت في أهمية العائدات التي استفاد منها بيت المال، وفي هذا المنحى أكد المراكشي⁽⁵⁾

(1) الأزهري: برهة الشقاق ج 1، ص 235 - 236.

(2) ابن القطان: طه الحمان، ص 175.

(3) (أمر عبد المؤمن بتكسير بلاد أفريقيا والمغرب...) فاستقط من شتات التفت في الجبال والسهول والأهوار والسياح والطرفات والخروب وما غلب فسط عليه الخراج) ابن أبي ربيع: روض القرطاس، ص 260.

(4) Henri Terrasse, Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat Français, édition Atlantide, Casablanca, 1949, PP: 311-312.

(5) المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص 370 - 371.

أنه (لم يرتفع ملك من الملوك قبل أبي يعقوب هذا وبعده ما ارتفع إليه من الأموال).

ولعل هذا ما يعطي لنظرية ابن خلدون السالفة مصداقية في التحليل، مما يعكس خبرة الرجل في العمران البشري، وذلك حين أكد أنه (إذا قلت الوظائف والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه، فيكثر الاعتماد ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم، وإذا كثر الاعتماد كثرت أعداد تلك الوظائف والوظائف، فكثرت الجباية التي هي جملتها)⁽¹⁾. وعلى هذا الأساس كان خلفاء الموحدين في طور القوة لا يتوانون في إنزال العقوبات فيمن أدين من عمالهم بالتعسف والشطط الجبائي الذي كان يستهدف شرائح واسعة من المستضعفين⁽²⁾.

وفي بداية طور النكوص تفاقمت الأوضاع بسبب اتساع نطاق الحروب والفتن، تبعاً لاتساع مجال نفوذ الموحدين، فتزايدت نفقات الجيش، وتوالى الكوارث الطبيعية، واستطال الوسطاء على أموال الرعية، وخملت همم المزارعين جراء الإجحاف الضريبي، وخير من نقل إلينا صور معاناة المزارعين ابن غساري⁽³⁾ بقوله: (وملك الموحدون البلاد والأموال

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص 294.

(2) ذكر ابن غساري أن الخليفة الموحدي المصنف قد حفر في الشكايات التي يوصل بها بشأن تجاوزات عامل فاس أبي الحسن بن أبي بكر وعامل مكناسة أبي الربيع بن أبي عمر - المستعفي - وجدا لهما من أحوال وأموال وأثاث وبقي كل منهما محبوساً في بلد عمله، البيان المغرب، ق 249، ص 249.

(3) ابن غساري: المروض المتهون في أخبار مكناسة الترتيب، ص 23 - 24. القشاشيون: هم المصنفون في بيع الأملاك وبيعها والمعرفة بقدار علائها) المصنف الصحيح الحسن بن مكي وعلمان جبالاً أبي الحسن، خفي: ماريبا خيموس بغر، تقديم: محمود بوعباد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1981، ص 311 - 312.

وصار الناس عمارا في أملاكهم، يؤخذ منهم نصف القواكه الصيفية والخريفية وثلثا غلة الزيتون، وكانت العادة إذا بدا صلاح الغلات يباع حظ المخزن منها حارة فحارة، وكان المشترون لها قوم لا خلاق لهم يقال لهم القشاشون، فتستطيل أيديهم على حفظ الرعية، ويصدقون عليهم حتى يبيعوا منهم حظوظهم بثمان بخس أو يشتروا منهم حظ المخزن غاليا. فكان الناس من ذلك في جهد عظيم ومحنة شديدة لا يتجرأ أحدهم أن يقطف من ملكه حبة واحدة).

وهكذا تقلصت المساحة المزروعة، وتراجعت المداخل الجبائية، ذلك (أن معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار (...))، فإذا انقبض الفلاحون عمن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة، ذهبت الجباية أو دخلها النقص المتفاحش⁽¹⁾. وكأني بصاحب المقدمة يومئ إلى ما اعترى المراحل الانتقالية وبدايات الدول ونهاياتها من تعسف جبائي وجور العمال والمتقيلين.

وتذكر بعض الروايات المنقوبة تدخل الأولياء عبر كراماتهم لإنقاذ التجار من الكلف الضريبة المجحفة، ذلك أن السلطة الموحدية منعت تجار وهران من مغادرة المغرب إلى بلادهم حتى يؤدوا ما عليهم من ضرائب، غير أنهم تمكنوا من الإفلات بفضل كرامة أبي العباس السبتي⁽²⁾.

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص. 297.

(2) سلك المقال لعل العقار محظوظ بفضله عن يوسف بن واقع الأريمة والخطاب الإصلاحية في كتب أئمة الكرامات (الواحد في 6 وبتاريخ 7هـ / 12 - 13هـ) مساهمات في أسطورة عروها والأريمة، دراسات في الكتابة التاريخية والثقافية، إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، مطبوعات جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط 1. 1994، ص. 38.

هذا الوضع بدت ملامحه في التشكل منذ هزيمة العقاب عام 609هـ وتداعياتها في المغرب والأندلس فاضطربت مداخيل الضرائب (وأخذت في النقص من سنة كائنة العقاب)⁽¹⁾.

هذه الهزيمة أعقبتها وباء 610هـ الذي انتهى به (مجاعة شكاها الظاعن والمقيم)⁽²⁾. فامتدت تأثيراتها الكارثية إلى حدود سنة 617هـ (وفيها ابتدأت المجاعة والفلاء، وكثرت الفتن وعم الجراد جميع المغرب والأندلس)⁽³⁾. وعليه استمرت مناهضة علماء التصوف للضرائب إلى أن عجز الخليفة الموحد عبد الواحد الرشيد عن تدارك الوضع فتقلصت المداخيل الجبائية وانطمس في عهده (رسم الخراج بالكلية وتعطل بكل مكان)⁽⁴⁾.

وفي إطار محاولة متأخرة أسقط أبو دبوس (665 - 667هـ) آخر خلفاء الموحدين ضريبة (معونة الرحاب)⁽⁵⁾ على المزارعين سعياً منه إلى العودة بالإنتاج إلى سابق عهده، من خلال ترغيب المزارعين في تعمير أراضيهم من جديد. غير أن استمرار حربه ضد المرئضي (646 - 665هـ) أفشل هذه المحاولة التي لم تخرج عن دائرة التسويق الدعائي لحكم منهار.

والملاحظ أن المرينيين الأوائل، وإن وفروا الأمن والاستقرار في المرحلة الانتقالية الممهدة لتوطيد سلطانتهم، فإنهم فرضوا ضرائب على السكان

(1) الروض البهلول، ص: 29.

(2) ابن عذاري: البيان المغرب، ص: 266.

(3) الدجوة السبية، ص: 54.

(4) ابن عذاري: البيان المغرب، ص: 333.

(5) نفسه، ص: 449.

دون مراعاة لأوضاعهم ومخنتهم، فالزراعة انحصرت بسبب نخول الحقول إلى مسارح للمعارك. فأهالي مكناسة وأحوازها تخوفوا من بطش المرينيين (وصالحوهم على أموال معلومة)⁽¹⁾.

وبالمثل حصل أبو سعيد عثمان (614 - 638 هـ) من سكان شمال المغرب على خراج سنوي مقابل وضع حد للتسبب الأمني المتفاقم بمناطقهم⁽²⁾. كما أنهك وظيف الخرص كاهل المزارعين (وكان عظيم المضرة بوظف على الناس وظائف في جناتهم ربما تعجز الجنات عن التوفية فأدى ذلك إلى أن قطع كثير من الناس جنته ليسقط عنه وظيف الخرص)⁽³⁾. علما (أن الخرص بالجملة ظلم لأنه يؤخذ على غير وجهه عشور نصاب)⁽⁴⁾.

ونظرا لثقل الضرائب وعدم قدرة المزارعين عن تسديدها فقد انقبض بعضهم عن العمل والإنتاج، وفر البعض الآخر من المزارع فتقلصت المردودية، وتراجعت مداخيل بيت المال فكانت النتيجة أن (خلت المجاشير وفر عنها أهلها)⁽⁵⁾.

يتضح أن المرينيين (أطلقوا أياديهم في المغرب كمنطقة أقطعها لهم الحفصيون فالزموا الناس ما لا يطيقون)⁽⁶⁾. وفي هذا المنحى زودنا ابن

(1) رومن القرطاس، ص. 289

(2) ابن عذارى: البيان المغرب، ق. 2، ص. 352.

(3) المسند الصحيح الخمسة، ص. 283

(4) ثلاث مسائل في القضاء والحسبة، ص. 6.

(5) الروض المكنون، ص. 29 - 30

(6) Kably (Mohamed): Société pouvoir et religion au Maroc à la fin du moyen âge, Paris, 1986 : P: 224

الخطيب⁽¹⁾ بنص يعكس عمق معاناة المزارعين من ثقل الضرائب المرينية، مؤكداً (أن الرعايا استولت عليها المغارم ونزفها الخلب).

ونلمس من خلال بعض كتب المناقب تخوف أجهزة المخزن من غضب الأولياء ودعائهم الذي يتوعدهم بالعقاب، وذلك من خلال إقدام الوزير المريني يوسف بن عمر الأنفاسي على فرض كلف ضريبة على سكان فاس، هؤلاء وكعادتهم قصدوا زوايا الأولياء لرفع ما حل بهم من ظلم في أموالهم، فعبر الشيخان العالمان أبو الربيع سليمان والقباب عن تضامنها مع الرعية، وتدخلوا لثني الوزير عن قراره، فامتنع وقال لهما: (إنما أنا متبع فيه من قبلي). فرد عليه الشيخ أبو الربيع بقوة فيها من الوعيد الشديد، بقوله: (أتريد أن تكافأ بما كوفي به من كان قبلك). فقال الوزير بعد أن بدا عليه الاضطراب: (لا ياسيدي). وعلق على هذا المشهد الشيخ القباب، قائلاً: (فخفت خوفاً شديداً حتى كادت الأرض تبلعني، وحصل للوزير خوفاً أشد وأكثر مني)⁽²⁾.

وبالتالي تأكد المرينيون الراغبون في ترسيخ سند شرعي لولايتهم السياسية، أن فرض المكوس سيؤلب عليهم الرعية من خلال غضب الصلحاء والعلماء، عن تدبيرهم لملف الضرائب، ولهذا أدخلوا إصلاحات في هذا المجال، حيث أعفى السلطان أبو يوسف يعقوب المريني الرعية من ضريبة (الفطرة) ووكّلهم فيها إلى أمانتهم، ورفع النزاع عن ديار الرعية، وكف أيدي الظلمة

(1) خاصة الحراب، ص: 270.

(2) أحمد بابا التيكلي: دليل الانتهاج تطوّر الدياج، القاهرة ط 1، 1351 هـ ص: 353.

والعمال عن الناس وأزال المكوس، وأمر بهدم المروس وصرف اعتناؤه إلى إصلاح السابلة، فأزال أكثر الرتب والقبالات⁽¹⁾.

هذه الإصلاحات لم تكن سوى إجراءات دعائية، كانت تبرز مع عهد كل سلطان جديد. كما يكشف هذا الإجراء عن شيوع جملة من المكوس والمغارم واجهتها المصادر الرسمية بغطاء من الصمت، بحيث لم تبرز إلا لإظهار بمن عهد سلطان جديد من خلال إسقاطها ورفع جورها عن الناس. وفي هذا الصدد أورد ابن أبي زرع⁽²⁾ أنه لما بويع أبو سعيد عثمان سلطانا للبلاد (رفع عن أهل مدينة فاس ما كان يلزم رباعهم من الوظائف المخزنية في كل سنة).

كما لم يأل علماء الصلاح جهدا في إبداء النصيحة لأولي الأمر، وتوجيه عنايتهم إلى رفع الظلم عن الرعية، فقد أورد ابن مرزوق أن السلطان المريني أبا الحسن ألزم الرعية بوظيف لتجهيز الأسطول الحربي، فامتنع الناس وقال له الفقيه أبو زيد بن الإمام: (لا يجب عليهم ما طلب منهم ولا تلزمهم عقوبة في توقفهم)⁽³⁾. فاستشاط السلطان غضبا، واستطرد الفقيه قائلا: (إن الله عز وجل قد استرعاك رعية وجعلك وكيلا على من استرعاك عليهم، وللمسلمين عليك حق كما لك عليهم، وهل هذه البيوت، بيوت الأموال التي تجمعونها، والجبايات التي تجبونها إلا مرصدة لما يحتاج إليه المسلمون،

(1) بوض الفرطاس، د. ص. ص. 375 / محمد المبري، روافد عن حضارة المرينيين، مطبعة النجاح الجديدة، مشغرات كلية الآداب، البيضاء، ط3، 1420 هـ / 2000 م، الرباط، ص: 90.

(2) بوض الفرطاس، د. ص. ص. 397.

(3) المسند الصحيح، د. ص. ص. 161.

حتى إذا فنيت بيوت الأموال، وفعلت ما فعل من أنت تقتدي به الفاروق رضي الله عنه، حين كنس بيت المال وصلى فيه. ثم يكون لهم نظر غير هذا، وحينئذ يوظف عليهم بحسب القدرة وما تدعو إليه الضرورة⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد كانت جهود الأولياء، عاملا من عوامل الإصلاحات الضريبية التي أقدم عليها السلطان أبو الحسن المريني (731 - 752 هـ)، وهكذا (رفع عن أهل البوادي جملة ألقاب لا تخصي كثرة كالحرص والبرنس والضيافة والإنزال والقاعة والخطيئة)⁽²⁾. وبالمثل أسقط من المكوس والضرائب (ما كان شائعا خسيما ويجتمع فيه أموال كالمغرم على الخطب والبيض والدجاج والتبن، وسائر المرافق التي يفتقر إليها القوي والضعيف، وإجحاف الضعيف بها أشد)⁽³⁾.

خلاصة القول إن تخلف وسائل الإنتاج وقلة الأمن وسيادة الإقطاع إلى جانب الضرائب المجحفة، شكلت الوجه المباشر الذي أضعف الإنتاج الزراعي، فتعثر الاكتفاء الغذائي، علما أن الكوارث الطبيعية الدورية لم ترد الوضع إلا تفاقمًا. وتزامنت هذه المعاناة مع الفترات الحرجة من عمر الدول مما يعزز نظرية ابن خلدون الراصدة لأثر تفاقم الآفات الطبيعية والبشرية على المجتمعات في عز المنعطفات التاريخية المذكورة.

(1) نفسه، ص: 161 - 162.

(2) نفسه، ص: 284.

(3) نفسه، ص: 285.

3-1 أثر الكوارث الطبيعية في المجال الرعوي

لرصد دور الكوارث الطبيعية في التأثير على الثروة الحيوانية ومجال الرعي بنطاقات المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، يقتضي منا الموضوع في البداية التعرض للثروة الحيوانية وأصنافها التي كانت سائدة في المجال المذكور.

الثروة الحيوانية بالمغرب والأندلس

مما لا شك فيه أن تنوع الظروف الطبيعية في مجال المغرب والأندلس جعل أصنافا من المواشي تتكيف مع مناطق دون أخرى، وهكذا تمركزت تربية الماعز في المناطق الجبلية، والبقر والأغنام في السهول والبساتين، في حين تتحمل أصناف أخرى كالإبل والفيلك والجواميس واللمط ظروف الصحاري والقفار الحارة.

وبالتالي ندرك سبب اشتهاار كل جهة بصنف معين من أصناف المواشي، وذلك بحسب درجة تكيفها مع المؤثرات الطبيعية من بنية تضاريسية وعوامل مناخية. فأهل فازاز اشتهروا (بكسب الغنم والبقر والخيل)⁽¹⁾. وعرف بنو حميد بغمارة بتربية الخيول إذ (لهم تناج معروف وخيلهم معروفة بالحميدية)⁽²⁾. وبالمثل تميز أهل جبل زغوان وتلمسان بكسب الخيول

(1) الاستبصار: ج 1، ص: 187.

(2) البكري: المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب - وهو جزء من كتاب المسالك والممالك لفرديناند سيلان، مطبعة الحكومة، الجزائر، 1857م، ص: 108.

والبغال، واشتهر بنو راشد من المرينيين بتربيتها في هضاب ونشريس⁽¹⁾.
 ووصفت أفريقية بكثرة كسب أهلها للبغال بدليل أن صاحب المعجب⁽²⁾
 يؤكد أنها كانت معدة لنقل المحاصيل الزراعية بأفريقية. وعلى غرار خيل
 ونشريس الراشدية، فقد ذاع صيت نظيرتها من خيول تلمسان التي كان
 لها فضل على سائر الخيول⁽³⁾. ووصفت ترنوط قرب المهدية بأن فيها
 العدد الكثير من الخيل⁽⁴⁾. بينما اعتنى أهل قرطبة وجيان وشلب بفصائل
 مهمة من الأغنام⁽⁵⁾. في حين اعتنى أهل السوس بتربية الأكباش⁽⁶⁾. وتعاطى
 سكان الصحراء من البدو الرحل تربية الإبل، ذلك أن صنهاجة المرابطية
 هجمت على سجلماسة سنة 446هـ (في جيش عدته ثلاثون ألف جمل)⁽⁷⁾.
 ووصفت درعة وباغاية وسجلماسة بتعاطي أهلها للإبل⁽⁸⁾. واشتهر سكان
 مزانة وخريسة بكسب الإبل أيضا⁽⁹⁾.

أما الدواجن من الحمام والدجاج وغيرهما، فكانت موجهة للاستهلاك
 المحلي، ذلك أن أبراج الحمام كانت تنتشر في فحوص غرناطة على مدى

(1) النشاط الاقتصادي - ص: 199.

(2) المراكشي - ص: 225.

(3) يافوت الحموي: معجم البلدان بيروت 1957 ج 1 ص: 871.

(4) البكري، المغرب - ص: 31. وبها ما دل على مد عهده إلى عهد محمد الخارجي وهو انقصوه في النش. (الدا بط الخارجي
 حيله بتربوط فريخ لأهل السواد المحليين ولا تربوطه. ص: 31.

(5) البيان المغرب - ص: 4 ص: 77.

(6) البكري، المغرب - ص: 161. وبها يقول أيضا (ويجي بي نامر فيلق من الزمر في حبل وعمر محوس يعشرون قنشا).

(7) نفسه - ص: 167.

(8) البيان المغرب - ص: 4 ص: 19.

(9) البكري، المغرب - ص: 144-145.

أربعين ميلاً⁽¹⁾. كما اهتم سكان فاس بتربية الدجاج في أقفاص كبيرة⁽²⁾. وعرف حصن مدلين القريب من ماردة بالأندلس بأنه حصن (أهل وفيه خيول)⁽³⁾، وكان لقلمرية (أغنام ومواش)⁽⁴⁾.

واضح إذن أن الثروة الحيوانية شكلت إلى جانب الزراعة الدعامة الأساسية لغذاء الإنسان خلال العصر الوسيط. وعليه فإن الرعي بالمجال والزمان المذكورين اتخذ أسلوبين في الكسب والتربية وذلك بحسب تباين أنماط العيش بين مناطقه وجهاته. فكان الأسلوب الأول بالمناطق الزراعية يميزه الرعي المندمج. وطبع الأسلوب الثاني في مناطق البدو حيث الصحاري والقفار بالظعن والانتجاع والتنقل بحثاً عن الماء والعشب⁽⁵⁾. ولذلك بات من الطبيعي أن تختلف انعكاسات تأثير الكوارث على الأسلوبين معاً سواء من حيث درجة المقاومة والتكيف تبعاً لضعف أو قوة الآفات والجوائح الضاربة.

الكوارث الطبيعية والثروة الحيوانية

تشير المصادر - على غرار الزراعة - إلى الآفات التي ضربت الثروة

(1) النشاط الاقتصادي، ص. 202

(2) حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخفاجي مصر ط 1، 1980 ص. 252.

(3) الإدريسي: النزهة، ص. 2 ح 2 ص. 350.

(4) نغمه ص. 547.

(5) النشاط الاقتصادي، م. ص. ص. 198.

الحيوانية ومجال رعيها إشارات باهتة لا ترقى لحجمها ومستواها في تغذية سكان العصر الوسيط، ومهما يكن فإنها لم تسلم من تأثيراتها، ففي سنة 450هـ (قحطت بلاد الملثمين وماتت مواشيهم ولقوا شدة عظيمة)⁽¹⁾. كما توالى اليبس واستحكم الوباء ببلنسية سنة 487هـ، ولم يبق ما يدب على أربع⁽²⁾.

يكشف النص الأول عما تعرضت له قطعان المواشي في أهم مجالات رعي الظعن بصحراء الملثمين من خسائر ناجمة عن الجفاف والقحط، وأغلب الظن أن المقصود بالمواشي: الأغنام والماعز بدليل أن الإبل تميزها المصادر عندما تتعرض لأخبارها باللفظ الصريح، من جهة، ومن جهة أخرى فإن القحوط من صنف الآفات التي تتحملها الإبل، لأنها اعتادت شدة الحرارة التي تؤدي عادة إلى تبخر المياه بحيث لا يمكنها إلا نزر يسير في سبخات مالحة، وهو ما أشادت به المصادر معتبرة (كل ماء مالح موافق للإبل)⁽³⁾. كما أن (الإبل أصعب الحيوان فصلا ومخاضا وأحوجها في ذلك إلى الدفأة)⁽⁴⁾.

ويتعرض النص الثاني لشمط الرعي المتدمج مع الزراعة في حواضر الأندلس

(1) الوبري: تاريخ العرب الإسلامي في العصر الوسيط، من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب، (ج 22) تحقيق وتعليق مصطفى أبو ضيف أحمد، دار النشر العربية، بيروت، 1984، ص 380.

(2) البيان المغرب، د.س.، ج 4، ص 39.

(3) الكرخي: المغرب، د.س.، ص 157، ويقول ابن سعيد أنه شذو لعدم تواجد ندرة المياه خزن المياه في بطون الإبل (هم يمدون لها المياه التي في بطون الإبل) ويجعلون على آفوها لئلا تكون شبة ماء يشرب الريح مياههم بحروا حملا حملا ولربوا ما في بطنه. بحث الأرض في الطول والعرض - تحقيق جواد فريط حبيش، طبع 1958، ص 47.

(4) القنعة: د.س.، ص 130.

وخاصة ببلنسية، حيث تدل جسامة العبارة (ولم يبق ما يدب على أربع) على أن الجفاف قد استحكم فتفشيت الأوبئة التي حصدت الإنسان والحيوان. غير أن تمة النص تستثني (اثان لابن جحاف وابنه، واثان لابن رتير، وباع ابن رتير فرسه من الجزارين بمئتي مثقال واستثنى منه عشرة أرطال، فبيع الرطل منه أوله بعشرة دنائير، وآخره بائني عشر ديناراً ورأسه بخمسة عشر مثقالاً)⁽¹⁾. وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر المتوفر من اللحوم في الأسواق، فبيع لحم البقر (مئة أوقية بدرهم، والكبش بستة دراهم)⁽²⁾.

كما شهدت تلمسان هبوب رياح عاصفية (اقتلعت الأشجار العظام ونظر الناس إلى البهائم ممر بين السماء والأرض)⁽³⁾. وعلى الرغم مما في هذا النص من مبالغة واضحة، فهو يعكس خطورة كارثة الرياح العاصفية وما أحدثته من خسائر في الثروة الحيوانية. وبالمثل شهدت فاس سنة 536هـ توالي (الأمطار والغيوم وحملت الوديان واشتد البرد إلى أن (...)) غرقت الدواب في موابطها إلى بطنها)⁽⁴⁾. وتعرضت طنجة سنة 532هـ إلى (السيل العظيم الذي حمل الديار والجدر ومات فيه خلق عظيم من الناس والدواب)⁽⁵⁾. كما مثلت العواصف الممطرة والثلوج والبرد الكبير الجرم آفات مهددة لحياة الإبل، ولذلك فإن البدو (يظعنون في زمن الشتاء إلى الرمال حيث لا

(1) البيان المغرب، ج 1، ص 4، ص 39.

(2) الدجيرة الصبية، ص 95.

(3) روضة القرطاس، ج 1، ص 116.

(4) نفسه.

(5) نفسه، ص 96.

مطر ولا تلج خوفا على إنتاج إبلهم⁽¹¹⁾.

ومن خلال تراجع أهمية المواشي في مناطق الرعي المندمج وتناقص أعدادها جراء ضغط الكوارث والجوائح ارتفع سعر اللحم في الأسواق، وبما أنه مادة غذائية أساسية سرعان ما انخفض سعره بسبب نضوب المراعي المحاذية للمزارع فنفق عدد كبير من المواشي، ومن هنا كان هزيلا، لذلك سارع المزارعون إلى التخلص منها بأقل ثمن ممكن، مما أدى إلى وفرة اللحوم في الأسواق، ومع ذلك نتجت عن ذلك مشاكل عديدة حفلت بها كتب الحسبة، منها ظهور حالات الغش والتدليس كخلط اللحوم السمينة بالهزيلة.

ومن ثم تصدى المحتسب لمثل هذه التصرفات التي تستهدف الربح على حساب المستهلك، فبين أنه (لا يباع لحم مختلط في وضيم واحد، لا يباع سمين ومهزول في وضيم واحد أيضا)⁽¹²⁾. وبما أن المسارح غدت مقفرة لا عشب فيها، فإن الألبان أضحت نادرة، وفي هذا الصدد أورد الونشريسي⁽³⁾ جملة من النوازل ترصد حالات الغش والتدليس، وفي هذا السياق سأل أحد المستهلكين عن الحكم الشرعي (فيمن خلط اللبن والماء وزبد الغنم بزبد البقر أو لبيهما). وحفاظا على سلامة المستهلك جرى تحذير الجزارين - لما كثر هلاك الدواب - من (شراء الشاة المذبوحة الموقودة

(11) البكري: المغرب، ص: 144 - 145.

(12) ثلاث رسائل أنشائية، ص: 44.

(13) انقيار المغرب، ص: 7 من 412 ثلاث رسائل أنشائية، ص: 42 - 92.

والمتردية والنطيحة⁽¹⁾.

وتتجلى جسامه الخسائر التي شهدتها أصناف المواشي من جراء حالات الجفاف والقحط التي عانى منها المزارع والمستهلك أن بلغت الأسعار أعلى مستوياتها، حيث بيعت بيضة دجاجة بثلاثة دراهم ورطل اللحم البغلي بستة دنائير، ورطل الجلد البقري بخمسة دراهم⁽²⁾. كما وصل الجوع ببعض المتضورين أن أكلوا الفئران والقطط وجيف بني آدم⁽³⁾.

دور الكوارث في الاهتمام بالرعي في النطاق المندمج

أدت الكوارث الطبيعية إلى تقليص رقعة المسارح في نطاق الرعي المندرج، ولهذا اتجه الفلاحون إلى بدائل أخرى. ففي أحسن الأحوال كان المزارع الميسور يعرض النقص الحاصل في الكلاً والمراعي بالعلف، حيث أخذ سكان أغمات والسوس يجنون ثمرة الهلجان فتعلفه الماشية⁽⁴⁾. أما الدجاج فكانت تغذيه بالحبوب المطبوخة في بحر الإبل⁽⁵⁾، كما أشار أحد الباحثين⁽⁶⁾ إلى اهتمام المزارعين إلى (العلف الاصطناعي المغذي للحيوان مثل القرط والقصيل والكرسنة).

(1) ثلاث مسائل أندلسية، د.س.ص.ص. 96.

(2) البيان المغرب، د.س.ص. ج 4 ص 38.

(3) نفسه، ص. 39.

(4) الكري المغربي، د.س.ص. 163. ويدتورد الأندلسي بلفظ أرفان وهو شجر له (ثمر...) داخله نوى (...). فإذا كان في آخر شهر شتو جمع ووضع بين يدي النمل فتتلفه بعد أن تكون قشرته العليا شريفة، د.س.ص. ج 1 ص. 230 - 231.

(5) ابن خلدون: المقدمة، د.س.ص. 98.

(6) محمد حسن: المذبة والنباتية الأفريقية في العهد العفسي، جامعة تونس الأولى، 1999، ص 2 ح 448.

كما اهتم عليه المجتمع الأندلسي بإعداد حظائر خاصة يتم فيها تعليف دوابهم يستشف ذلك مما ورد عند ابن عذاري⁽¹⁾ أثناء تطرقه لإحدى غزوات النصاري لمرسية حيث غنموا (من دواب المسلمين خمسين دابة خرجت برسم العلف).

ويبدو أن عامة المزارعين الذين عجزوا بحكم حالة الخصائص عن توفير العلف لمواشيهم، اشترك أغلبهم في استئجار راع يقوم برعي مواشيهم⁽²⁾ مقابل أجرة موثقة في عقود الإجارة حفظت كتب العقود والنوازل نظائر لها. ويستشف من كثرة الرعاة الأجراء أنها كانت مهنة منظمة حيث كثر الطلب عليهم فتحول العديد من المزارعين إلى رعاة ولا غرو فقد وصفهم صاحب البيان⁽³⁾ بـ (خدمة الدواب).

وتعد مسألة الضمان من جملة ما كان يثير جدالا بين أرباب المواشي والرعاة، إذا حصل وهلك الدواب بجائحة من الجوائح وهي تحت رعايتهم. وفي هذا الصدد رفعت نوازل عديدة إلى الفقهاء، يستفسر أصحابها عما ضاع من مواشيهم هل يخلفه الراعي ويضمنه⁽⁴⁾. غير أن الفقه كان واضحا في شأن الهلاك الناتج عن الجوائح التي من أمر السماء، موضحا أن لا ضمان عليه⁽⁵⁾. واحترزا من أثر الكوارث فإن بعض الرعاة كانوا (لا

(1) البيان المغرب، د. م.، ج 4، ص: 162

(2) النقع في علم الشروط، د. م.، ص: 196؛ أحمد الوهبي، نعمة الفقهاء مع مسائل الرعاة، مطبع، الرباط، طبعه: 1079، ص: 13

(3) البيان المغرب، د. م.، ج 4، ص: 35.

(4) النقع في علم الشروط، د. م.، ص: 193.

(5) نفسه.

يعدون في القفر لفقدان المسارح الطيبة⁽¹⁾.

كما تعرضت مسارح الأندلس وخاصة بطليوس سنة 527هـ إلى جراد أكل ما على الأرض من زرع⁽²⁾، ثم محارطة سنة 529هـ ما في أرضها ومسارحها من كلال⁽³⁾ مما يقوم دليلا على ضيق الرقعة المخصصة للمرعى من خلال جذبها وضعف عشبها، وهذا ما جعل سكان إحدى القرى يتفقون على قسمة مسارح قريتهم بحسب حصصهم وذلك حتى يستفيد كل منهم من مجالته رغم ضيق مساحته، (فإن كانت تلك المسارح (...)) داخل قراهم غير خارجة ينفردون بالشرح فيها ولا يصل أحد من غيرهم إلى الشرح فيها إلا بالدخول إليها على قراهم، فالقسمة بينهم جائزة⁽⁴⁾.

ويلاحظ أن رعي الظعن والانتجاع كان أقل تأثرا بالكوارث والآفات، وذلك بسبب توفر عدة عوامل منها اتساع المسارح، ثم الثقل والترحال بقطعان المواشي بشكل مستمر، فضلا عن عادة الجوع التي جبل عليها حيوان القفر إذ يكفيه السير من العشب والكلأ، على نقيض حال مواشي المناطق الخصبة في السهول الزراعية، ذلك أن (الجوع لحيوان القفر حسن في خلقها وأشكالها)⁽⁵⁾.

ولعل تأثر الواحات بظاهرة التصحر والزوابع الرملية هو ما شجع على

(1) القنفة، ص: 130.

(2) ابن القطان: نظم الحسان، ص: 235.

(3) نفسه، ص: 242.

(4) العيار المغرب، ص: 8، ج 1 ص: 132.

(5) القنفة، ص: 95.

استمرار ظاهرتي التنقل والانتجاع، كما أن معظم بلاد القبلة عبارة عن مناطق جافة يقل فيها الغطاء النباتي طول السنة باستثناء الرطوبة النسبية التي تؤدي أثناء موسم الشتاء إلى ظهور أعشاب قصيرة ومتفرقة، وكذا خلال موسم الربيع الذي تشهد فيه الأقاليم الصحراوية المغربية نباتات ناتجة عن الفيضان الفجائي للأودية المعروفة بعدم انتظام جريانها، ومن ثم شكلت قساوة المناخ في هذه الربوع الدعامة الأساسية لظاهرة الانتجاع، ولعل الظروف الطبيعية كانت سببا في تكيف الإبل والماعز والفنك⁽¹⁾ واللمط والجواميس مع ضعف الكلأ، فتعودت على القليل منه، ذلك أن (مسارح التلول ونباتها وشجرها تستغني بها الإبل في قوام حياتها عن مراعي الشجر بالقفر وورود مياهه المالحة)⁽²⁾.

أثر الكوارث الطبيعية في تقلص المساحة المزروعة

إن النقص الحاصل في الكلأ هو ما حدا بالرحل إلى توسيع دائرة التنقل بقطعانهم وفي هذا الصدد تفيد بعض النصوص بأن قلة المسارح وانعدام الكلأ في بعض فصول السنة، أدى بالمرابطين إلى اختيار بسائط مراكش لتكون أساسا مرعى لإبلهم⁽³⁾ قبل أن تكون عاصمة ملكهم. وهو ما يركي اتساع نطاق المسارح والرعي على حساب انحسار الحياة الزراعية التي

(1) البكري: المغرب، ج 1، ص: 171.

(2) القنعة، ص: 130.

(3) البيان المغرب، ص: 4، ج 4، ص: 19.

لم تزد لها الكوارث الدورية إلا تدهورا وتقلصا، وإن كانت كارثة الجفاف لا تؤثر في الحيوانات الصحراوية، فالإبل مثلا (تصبر على العطش صبرها على الجوع، وفي استطاعتها أن تبقى خمسة عشر يوما دون أن تشرب ولا تتأذى بذلك)⁽¹⁾.

كما اتجه الزناتيون من الجهة الشرقية نحو المناطق الوسطى الشمالية، لتتسع فيما بعد رقعة المسارح على حساب انحسار الأراضي الزراعية، ويتضح هذا الأمر جليا من خلال فترة الصراع الموحدوي المريني الذي كان في أصله صراعا حول المراعي، ويبدو ذلك واضحا في أهمية المجال الذي هيمن عليه المرينيون، حيث أخضعوا الملوية والريف الشرقي ومكناسة وفاس وسلا والغرب⁽²⁾، وهي مناطق زراعية خصبة إلى جانب دورها التجاري كمحور في تقاطع تجارة الجنوب والشمال والشرق، مع أنهم كانوا متعودين على النزول (بانعامهم في السباسب والصحاري من قبلة القيروان إلى صحراء بلاد السودان، لا يعمرون إلا القفار، ولا يؤدون لسلطان بدرهم ولا دينار)⁽³⁾، غير أن هذه المناطق أضحت لا تلبي حاجيات أنعامهم من الكلا فاضطروا إلى السيطرة على المناطق الخصبة المذكورة التي حولوها إلى مسارح لأنعامهم مما ساهم في انحسار المجالات الزراعية لصالح اتساع المجال الرعوي، بدليل أنهم قوم (لا يعرفون الحرث ولا التجارات، ولا

(1) الحسن الوزان: وصف أفريقيا، الشركة المغربية لنشر الكتب، الرباط، 1982، ج 2، ص: 261.

(2) Kabil (Mohamed): Société pouvoir et religion, op.cit. P:7

(3) الدخيرة السيف، م.س. ص: 25.

يشتغلون بغير الصيد والغارات، جل أموالهم الإبل والخيل⁽¹⁾، مع العلم أنهم كانوا يتحركون قبل ذلك في الأراضي الممتدة من (بلاد القبلة من زاب أفريقية إلى سجلماسة)⁽²⁾.

وتحت ضغط قساوة المناخ كانت إحدى فروع قبائل بني مرين تسرب إلى المغرب عبر الجهات الشرقية لاكتيال ميرتها ورعي مواشيتها، وحين يتوسط الخريف تجتمع ببلاد جرسيف لتشد الرحال إلى مواطنها الأصلية⁽³⁾. يتضح مما سبق، أن القحط الذي ترددت أخباره كان من العوامل المحفزة للقبائل البدوية المنتجة على إيجاد مراعي تؤمن لأنعامها العشب اللازم، فكان البحث المستمر على موارد رعوية تفي بالغرض، ولذلك لما عثرت القبائل المرينية على مجالات خصبة استغلت فيها انشغال الموحدين بهزيمة العقاب، واضطراب الوضع (بعثوا إلى إخوانهم وأخبروهم بحال البلاد (المغرب الأقصى)، وخصبها وطيب مزارعها وسعة مراعيها وكثرة مياهها ومسارحها)⁽⁴⁾، ذلك أن الخصب والمياه المتوفرة في المناطق السهلية التي انبهر بها المرينيون دفعت بعض مربي الإبل إلى سقيها خلال مدد متقاربة بمعدل مرة كل ثلاثة أيام بدعوى أن المياه متوفرة ولا معنى في نظره أن تواصل الإبل صبرها على العطش إلى أن (أضرها ذلك لاعتيادها الورود كل خمسة أيام فقط أو كل تسعة أيام بل وكل خمسة عشر يوماً إذا اقتضى

(1) نفسه.

(2) روض القرطاس، ج 1، ص: 280.

(3) نفسه، ص: 282.

(4) نفسه.

الحال)⁽¹⁾، مع العلم أن البدو لا يستقرون في مكان وهو ما قد يضعف ثروتهم الحيوانية بكثرة التنقل، ورغم ذلك فهم (أصحاب إبل ونجب عتاق رحالة لا يقيمون بمكان واحد)⁽²⁾.

وبناء على ذلك، يتأكد أن الكوارث الطبيعية تحكمت إلى حد كبير في تغيير نطاق الرعي من مناطق الظعن والانتجاع والمناطق الجبلية إلى المناطق الشمالية حيث البساتط والسهول التي توالى عليها هي الأخرى حالات كارثية، كان أخطرها الطاعون الذي أحدث فيها خللا اجتماعيا من خلال النزيف الديموغرافي مما شجع العناصر الطارئة على اكتساحها واستغلالها في الرعي، إضافة إلى اعتبارها (مكانا مناسباً للبدوة الرعوية، ذلك أن عاملي: المناطق الطبيعية والمناخ يحولان دون زراعة دائمة لأراض شاسعة في ظل ظروف غير صناعية، فتصبح أكثر ملائمة لرعي الماشية موسمياً)⁽³⁾. كما أن حاجتهم إلى المراعي والمسارح ستؤدي إلى إحداث تحول على المدى المتوسط حتى في نمط عيشهم بل إن أغلبهم أعطى دولا مركزية ما كانت تخطر على بال المنتجعين الأولين: صنهاجة، المرابطية، وزناتة، المرينية، على سبيل المثال لا الحصر.

كما عرفت الأندلس بسبب تردد القحوط تحول العديد من المزارع

(1) وصف أفريقيا، ص 2، ج 2 ص 261.

(2) الأندلس: الرحلة، ص 1، ج 1 ص 224.

(3) رينسارد نايسر، الأندلس قبل حروب والمزحمة والفيلة، مجلة الاجتهاد، ع 17. السنة الرابعة، حريف همام، 1413 هـ - 1992 م ص 115.

البورية إلى مجالات رعوية لاسيما في قرطبة وشلب وجيان⁽¹⁾. وغلب على الأرض الساحلية طابع الرعي خصوصا بعد سيطرة أعراب بني هلال على المناطق الداخلية على اعتبار أن العرب لا يتغلبون إلا على البسائط⁽²⁾. ومن ثم عرفت العديد من المناطق انتشار ظاهرة الرعي التي اخترقت السهول الخصبة في إطار رعي مندمج، بحيث يخبرنا البكري⁽³⁾ أن قلعة بني خروب (كثيرة الزرع والضرع). والأمر ذاته يوجد ببوادي مغار لكثامة (قرار كبير بلد للزرع والضرع⁽⁴⁾). ووصف بلد مطماطة بأنه (كثير الزرع سقي كله من نهر ملوية، كثير البقر والغنم⁽⁵⁾). وامتد الرعي على حساب المزارع المنبسطة بين القيروان وقلعة أبي طويل بسبب توالي سنوات القحط حيث وجد البدو بها مسارح كثيرة الكأ والربيع (كذا) (...) ومنها إلى مدينة تامسالت وهي مدينة جليلة للزرع والضرع، ومنها إلى مدينة دمكة وهي (...) ذات مزارع ومسارح⁽⁶⁾، على أن مسارح وجدة وصفت بأنها أنجع المراعي وأصلحها للظلف والحافر ينتهي شحم شاة من شباههم مئة أوقية⁽⁷⁾، وهو دليل يوضح مدى توفر الكأ الصالح للرعي والانتجاع، كما اشتهرت مسارح واقعة بين تمسامان ونكور بقطعان البقر حتى اتخذ الموقع

(1) النشاط الاقتصادي، ص. 198. و يجب مومن المنطقة تمتد بين شرق إشبيلية و بلبوس.

(2) الفتن، ص. 157.

(3) البكري، المغرب، ص. 105.

(4) نفسه، ص. 144.

(5) نفسه، ص. 147.

(6) نفسه، ص. 10 - 53 - 54.

(7) نفسه، ص. 87 - 88.

المعروف بذكون بوادي البقر⁽¹⁾. وعلى نفس النسق اتخذت العديد من المراعي أسماء الصنف الغالب من الماشية التي ينتجع بها الرعاة حيث سمي أحد خنادق أصيلا بخندق المعزة (...). وبغربيها خندق يعرف بتاشت فيه مراعي مواشي أهلها⁽²⁾. كما عرفت إحدى المسارح القرية من جبل أوراس بعين الغزال⁽³⁾. وانطلاقاً من جنوب سجل ماسة تكثر المراعي في صحاري غير عامرة (إلا بقوم ظاعنين ولا تظمن بهم منزل وهم بنو مسوفة من صنهاجة ليس لهم مدينة يأوون إليها إلا وادي درعة)⁽⁴⁾. وهو ما يؤكد أن البدو الظعن كانوا يتحكمون في مجال رعوي غير محدود في إطار البحث الدائم عن ينابيع المياه ومجاريها والمناطق العشبية حيث تكثر الأراضي الشعراء، لا سيما مع انحسار الزراعة في المناطق الشمالية والداخلية بسبب تردد الكوارث وتعاقب السنوات العجاف، فالتسعت دائرة المراعي على حساب انحسار المساحة المزروعة، مما وفر (مساحات مترامية الأطراف من السهوب والأراضي شبه الصحراوية والجبال التي تصبح ملاعب للبدو الرحل ذوي النجعة الدائمة بحثاً عن الماء والكلأ).⁽⁵⁾

يتجلى مما سبق مدى تحكم الكوارث في تغيير الخريطة الزراعية وانحسار مجالها لصالح اتساع المجال الرعوي، يبدو ذلك واضحاً في المجال الزراعي

(1) نفسه، ص: 91.

(2) الكري: المقري، ص: 112.

(3) نفسه، ص: 144.

(4) نفسه، ص: 149.

(5) الأثر: بولوجيون والفوارجون والقيلف، ص: 115.

الذي حولته صنهاجة إلى مرتع للبقر حيث العشب والكأ متوفر بعدما كانت تقتصر على كسب الإبل فقط، يستشف ذلك من خلال أحد أسواق أغمات أوريفة الأسبوعي الذي يقوم يوم الأحد فيه الجزارون بذبح أكثر من مئة ثور وألف شاة⁽¹⁾. وهذا يعكس حجم الثروة الحيوانية المتجعة في أغمات أوريفة من خلال الأعداد الهائلة التي تستهلك في يوم السوق فقط.

كما وصفت صحراء زناتة وشعراء باغاية في الجهة الشرقية بأنها مناطق تكاثر الإبل باستثناء ساحل تل أطلس الشرقي مع الهالين⁽²⁾. ومعلوم أن هذه المناطق ذات مناخ صحراوي جاف تصلح لتربية الإبل فقط لأنها تتحمل الجفاف والعطش، كما يزداد الطلب عليها دون غيرها من أصناف المواشي الأخرى. وعرفت لتونة أيضا بمجالا رعويا⁽³⁾ واسعا تتحكم فيه الظروف المناخية من خلال التنقل بقطعان الإبل بين منطقتين خلال فصلين من السنة: الشتاء والصيف، وبذلك فهم (ظواعن رحالة في الصحراء مراحلم فيه مسيرة شهرين في شهرين (لا) يعرفون حرثا ولا زرعاً ولا خبزاً إنما أموالهم الأنعام وعيشهم اللحم واللبن)⁽⁴⁾.

ومما يوضح أن الكوارث ساهمت إلى حد كبير في اتساع دائرة الرعي

(1) البكري: المغرب، ص 153.

(2) النشاط الاقتصادي، ص 200.

(3) لقد اطلق المرابطون في القرن الأول من بعد الدولة من شعراء لتوحيد المغرب والأندلس. و أثناء عملية التوحيد وجبوا أمامهم ثروات اقتصادية (جاهزة) نمت في أعينهم كالمسبوك والرعي والإبل والأموال التي ائتمروها من الدول الربانية لشهارة... إبراهيم القادري بن عيسى: الحروب في شمال شرقي، ص 80.

(4) البكري: المغرب، ص 164.

المنتجع، أن أهل نول لمطة إلى جانب اهتمامهم باللمط أصبح عندهم البقر والغنم كثيرا⁽¹⁾. أما المناخ الجفاف وما يسفر عنه من غطاء نباتي قصير ومتفرق فهو يلائم أصنافا أخرى من المواشي ذات خصائص شبيهة بالابل. وخاصة في الصحاري المتاخمة للسودان وهو حيوان (اللمط هو دابة دون البقر لها قرون دقاق حادة لذكرانها وإناثها)⁽²⁾. وإلى جانب حيوانات اللمط تحاكيها في تحمل خصائص المناخ الصحراوي الحار (دواب الفنك وهي أكثر شيء في هذه الصحراء ومنها يحمل إلى جميع البلاد)⁽³⁾. على أن درجة الحرارة المرتفعة وجفاف الهواء وقلة الرطوبة أثرت في أصواف أصناف من الأكباش لا توجد إلا بالأقاليم الصحراوية وهي (الكباش الدمانية ...) شعرها شعر الماعز لا أصواف لها وهي أحسن الغنم خلقا وألوانا)⁽⁴⁾. وبالمثل دفعت قلة الكالأ رجال البدو إلى الاهتمام بشجر المرسين الذي تقبل على التهامه قطعان الابل واللمط والفنك والكباش الدمانية (وهو شجر ألاس وهو عندهم عزيز يجلب اليهم من سائر البلاد)⁽⁵⁾. ومع توالي سنوات القحط والجفاف وقلة المرعى فقد استنزف هذا الصنف من الشجر عن طريق الرعي المكثف حتى أصبح نادرا لا في (الصحراء ولا في بلاد

(1) الإدريسي: النزهة، ج 1، ص: 225.

(2) خمسة ص: 171

(3) الإدريسي: النزهة، ج 1، ص: 171.

(4) الاستيعار، ص: 114 / البكري: المغرب، ص: 171.

(5) البكري: المغرب، ص: 171.

أغنام ولا السوس⁽¹⁾ أيضاً. كما أن لسكان أوليل أغناماً ومواشي⁽²⁾. وكانت القبائل اللمتونية تجوب بقطعانها خلال الشتاء المراعي الصحراوية، ويحلول الصيف تكون ملزمة بالعودة إلى جبالها المكسوة بالنباتات، ومن ثم وصف جبل لتونة بأنه جبل مبيع كثير الماء والكالا⁽³⁾. كذلك أشار الوزان إلى أنه (لا يوجد الدمان بكثرة إلا في صحارى ليبيا)⁽⁴⁾. وبالتالي تعد الكوارث عاملاً أساسياً في اندثار بعض أنواع المواشي ووجود أخرى تكيفت مع بيئات لم تعدها من ذي قبل. وعموماً فإن اتساع مجال الرعي أدى إلى ارتفاع الإنتاج الحيواني خاصة منه الظاعن الذي اكتسح المجالات الزراعية التي أتت عليها الكوارث الطبيعية، وخاصة البورية التي انحسرت لصالح انتشار رعي الظعن المنتجع، كما انعكست هذه الكثرة على رخص أئنة المواشي وأرطال اللحم⁽⁵⁾. وفي الأندلس تجلت هذه الظاهرة سنة 580هـ في أشبيلية التي يصف لنا ابن صاحب الصلاة⁽⁶⁾ أطوارها باعتبارده شاهد عيان، بقوله: (لقد رأيت في هذا اليوم ثورا بيد عربي باعه بدرهم واحد، ولقد اشتريت مع أصحابي بقرة سمنية بثلاثة دراهم وامتألت المحلات مع كثرتها وكبرها من البقر والغنم. وبالمثل فإن أهل سجلماسة كان عندهم (البقر والغنم أكثر شبي،

(1) نفسه.

(2) نفسه.

(3) نفسه ص. 167.

(4) وصف أفريقيا، ص. 2، ج 2 ص: 265.

(5) وصف أفريقيا، ص. 2، ج 2 ص: 265.

(6) البيان المغرب، ص. 160، ج 2، ص 160، نقل عن ابن صاحب الصلاة، نقل بالإجازة.

يشترى بالمشقال الواحد عشرة أكباش وأكثر⁽¹⁾. ونظر الأهمية تربية المواشي في هذه المناطق صارت عملة تؤدي بها دية القتل عند بعض القبائل الطاعنة في الصحراء حيث كان مقدار (الدية عندهم مئة من البقر)⁽²⁾.

والملاحظ أن الكوارث لم تؤثر بشكل واضح إلا في المواشي التي كانت تربي بشكل مندمج مع الزراعة، ولهذا فإن الثروة الحيوانية للقبائل الطاعنة عوضت النقص الحاصل في الثروة الحيوانية التي تكبدت خسائر مرتفعة جراء تعاقب الكوارث في المناطق الزراعية، ذلك أن كل نقص في المحصول كان يلقي بظلاله على تراجع الإنتاج الحيواني لتداخل المسارح مع الأراضي الزراعية، ومن ثم لجؤوا للعلف أحيانا أو لاستئجار رعاة وحراس⁽³⁾، يخدمون مواشي الجماعة مقابل أجر معلوم موثق في عقود أو من خلال تناوب أفراد الجماعة في رعيها وهو ما يعرف بالدولة⁽⁴⁾. وبالتالي فإن قلّة الأمراض وعدم تأثير الكوارث في الثروة الحيوانية الطاعنة كان كفيلا بتغطية النقص المشار إليه. إلا أن حدوث بعض حالات الموت المفاجئة في أوقات متكررة للإبل في مراعي انتجاع البدو هو ما جعل بعض التفسيرات الخرافية تطفو على السطح، حيث اعتقد الأعراب الرحل أن النجم المسمى سهيل هو المسؤول عند طلوعه عن موت الإبل ووقوع الوباء فيها (إنما

(1) البكري، المغرب، ص 158.

(2) المقصود فئات برغواطة التي يقول عنها البكري: (والدية عندهم مئة من الغرور أو من كل حيوان عندهم حرمة و الحوت لا يؤكل إلا أن يدعى، و البعض عندهم حرمة و الدجاجة مكروهة إلا أن يحضر إليها)، ص 139.

(3) نخلة الفعالة، ص 13.

(4) ابن خلدون السجل المسمى: وازن ابن خلدون، طبعة عام 1316 هـ ص 141 - انقيار الفريدين، ص 8 ح 8 ص 205.

الغريب من أمر سهيل وهو صحيح مشاهد أن الإبل ساعة طلوعه تستديره فلا تزال مولية بوجوهها عنه مادام طالعا (...) وإن كانت مستقبله لجهته استدارت من الحين قوله أدبارها، وهذا أمر شائع (...) لم أر من أهل الإبل إلا مقرابه مصدق له⁽¹⁾.

واستمر التنوع الحيواني بالمغرب والأندلس إلى أواخر الطور الأول من العصر المريني، فمثلا لم تتأثر الخيول في جبل فازاز بالكوارث الدورية ولذلك حق لمن وصفها بأنها (من أعتق الخيول لصبرها وخدمتها)⁽²⁾. ومن ثم يفهم استمرار سلاطين بني مرين في إرسال أعداد مهمة منها كهدايا إلى ممالك مصر وبني نصر في غرناطة.

كما انتعشت تربية البقر والغنم في عهدهم وذلك ما لاحظته ابن الخطيب⁽³⁾ حيث اتسعت المجالات الرعوية في ظل حكمهم إلى مناطق معروفة بخصوبتها مثل بسائط دكالة التي يقول عنها: (هذا الوطن ...) الجرم الماشية، المنيب الحلل، الغاص على انفساح مداها، بالراعية والثاغية والصاهلة والناهقة، البالغ عدد أزواجه لإثارة الأرض ومعالجة الحرث ثلاثة آلاف زوج من أزواج الثيران)، وهو عدد ضخم يعكس ضعف تأثير الكوارث الطبيعية في هذه المناطق فضلا عن تنوع أصنافها. ولعل الحملة الثانية التي نظمتها قبائل بني سليم وبني هلال ساهمت بدورها في تفشي

(1) رحلة النجاشي، تقديم وتحقيق حسن عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب ليبيا - تونس، 1981، ص: 62 - 63.

(2) الأشعاري، ص: 187.

(3) ابن الخطيب: نقاضة الجراب، ص: 74.

ظاهرة الرعي واتساع المسارح على حساب الأراضي الزراعية⁽¹⁾. وعملت قبائل بني مرين على توسيع المجال الرعوي خصوصا بعدما بسطت عصبيتها وسيطرتها على مقاليد الحكم، ولا غرو أن ارتبط اسمها بنوع من الأصواف الجيدة⁽²⁾. وفي إطار مقارنة ابن خلدون بين المناطق التي تأثرت ثروتها الحيوانية في ربوع الغرب الإسلامي ميز بين المناطق الداخلية الزراعية التي هلكت ثروتها من المواشي إلى درجة أنه شاهد (بفاس السؤال يسألون أيام الأضاحي أثمان ضحاياهم، ورأيتهم يسألون (...)) مثل سؤال اللحم والسمن وعلاج الطبخ⁽³⁾. في حين توحى تنمة كلامه أن المناطق الظاعنة لم تتأثر ثروتها الحيوانية، وللإشارة فقد امتعض من سلوك أهل فاس مقارنا إياه بسلوك أهل تلمسان ووهران، حيث قال: (ولو سأل السائل مثل هذا بتلمسان أو وهران لا ستكر وعنف وزجر)⁽⁴⁾.

أما في الأندلس فقد حظي أهالي جبل الشارات بثروة حيوانية متنوعة (من الغنم والبقر الكثير الذي يتجهز به الجلابون إلى سائر البلاد ولا يوجد شيء من أغنامه وأبقارده مهزولا)⁽⁵⁾ بل هي في النهاية من السمن ويضرب بها المثل في جميع أقطار الأندلس⁽⁶⁾.

(1) Terrasse (H), histoire du Maroc des origines, op.cit., T.2 P: 23

(2) Maya shatzmiller, Islam de ville et Islam de campagne, le facteur religieux à l'avènement de

Mennides, studia Islamica, 1979 P. 123

(3) النقمة، ص. 322

(4) النقمة، ص. 322.

(5) الإدريسي: الترهة، ص. 2 ج 2 ص: 552

(6) نفسه.

وعموما يكون الإنتاج الحيواني قد تأثر بشكل نسبي بالكوارث الطبيعية التي اجتاحت المزارع والمسارح على حد سواء. وللتخفيف من وطأة الظروف الطبيعية القاسية اهتدى المزارعون إلى محاولة تعويض النقص في الكلاً والعشب إلى الاهتمام بالعلف واستجار رعاة يقومون برعي وخدمة دوابهم، مما مهد لانهيار المجال الرعوي، ذلك أن المجالات الصحراوية لم تتأثر إلا نسبيا بالكوارث باستثناء ظاهرة زحف الرمال وتصحر الواحات والمسارح على ضيق مساحاتها وتفرقها، ولذلك جبل البدو على الترحال بقطعان الإبل وأنواع (الحيوان من الغنم والبقر والمعز)⁽¹⁾. ولم تنفش الأمراض بكثرة إلا في مواشي المناطق الزراعية بدليل أن كتب الجغرافية الأندلسية لم تهتم بهذه الظاهرة كثيرا إلا في مناطق الزراعة حيث الرعي المندمج فدللت خبرة مؤلفيها على كيفية معالجة (العلة في الأجسام من الحيوان)⁽²⁾، بل إن حركات بعض أصناف المواشي اعتبره أبو الخير⁽³⁾ معيارا يقاس به حدوث تقلبات في الطقس كموشر يوحى بقرب اندلاع كارثة من الكوارث.

(1) نفسه ص: 129.

(2) أبو الخير الأندلسي كتاب في الفلاحة، ص: 178 - 179.

(3) قوله: (وهو القرد دليل صحيح على كون ربه شديد جد يوم أو ثلاث). كتاب في الفلاحة، ص: 178 - 179.

الفصل الثاني

أثر الكوارث الطبيعية في الحرف والصنائع بالمغرب والأندلس

اهتمت شرائح واسعة في المغرب والأندلس بالحرف والصنائع، ذكورا وإناثا. وفي هذا الصدد ذاعت شهرة الصناع الأندلسيين في إتقان عدة حرف، مصداق ذلك ما شهد به الزهري بقوله: (وأهلها كلهم صناع بأيديهم)⁽¹⁾. ولعل في هذا التنويه بمهاراتهم ما يعزز تشبيههم بالصينيين (في إتقان الصنائع العملية)⁽²⁾.

وفي المغرب فقد أولى أمراء المرابطين المؤسسين عناية خاصة بالصنائع، فتعاطى أهل مراكش منها وحرفا متنوعة⁽³⁾. ولا سيما المعدة لتلبية حاجيات الدولة المتطلعة للجهد بالعتاد العسكري. كما آمنوا لغيرها من الحرف الأخرى حاجياتها من المواد الأولية المرتبطة بالمواد الفلاحية ومشتقاتها، فانتعشت معظم الصنائع الأساسية والترفية بالعدوتين.

وفي هذا الصدد ضمت ألمرية (من كل الصناعات كل غريبة، وكان بها من طرز الحرير ثمان مئة طراز، وتعمل بها الخلل والديجاج والقلاطون والأصبهاني والجرجاني والستور المكلفة، والثياب المعينة والخمر والعنابي

(1) أبو عبد الله الزهري: كتاب الجغرافيا، مع ح. ح. الترابط، رقم (5935)، ص: 205.

(2) أبو حامد الغرناطي: نخبة الأثاب ونخبة الإيعاد، ص: 198.

(3) الحميري: الروض المعطر بتحقيق إسماعيل عيسى، مكتبة لبنان، جزء 2، 1984، ص: 541.

والمعاجز وصنوف أنواع الحرير⁽¹⁾.

وفي المغرب ازدهرت الصنائع في طور قوتهم حتى صار لبعض أصنافها أسواقا نافقة لها دون غيرها. وفي هذا المعنى ذكر الحميري⁽²⁾ احتضان مراكش لأسواق خاصة بالدخان وأخرى بالصابون. كما اشتهرت بعض الأسواق بالمصنوعات الجلدية في أعماق⁽³⁾.

وعموما فإن الإنتاج الحرفي تأثر في مراحل النكوص المربطي بعوامل الحروب وقلة الأمن والتعسف الضريبي، فصارت (أكثر الصنائع بمراكش متقبلة)⁽⁴⁾ في إشارة واضحة إلى ضريبة القبالة التي أقرت الصناع والحرفيين. إلى جانب ذلك كله أتت الكوارث الطبيعية على المنتوجات الحرفية، وكان التأثير بالغاً في الصناعات الموجهة للاستهلاك المعيشي، علماً أن معظم الصنائع كانت وطيدة الصلة بالمنتوجات الفلاحية ومشتقاتها (الأمر الذي لم يتح إمكانية توافر إنتاج بضاعي سوى في حدود ضيقة)⁽⁵⁾.

وهكذا فقد واكبت سلسلة من الكوارث الطبيعية ارتفاعاً مهولاً في أسعار المنتوجات الحرفية المرتبطة أساساً بالغذاء. وكانت انعكاساتها أعمق في صفوف الحرفيين والصناع الذين أضحوا عرضة للنوائب والمجاعات، حيث اندرست بعض الصنائع بموت أعلامها، وتشردت أسرار تربط دخلها

(1) نفسه، ص 538. أربعة المشتاق، ص 197.

(2) الروض القطار، ص 541.

(3) باقوت الحميري: معجم البلدان، ج 1، ص 225.

(4) الحميري: الروض القطار، ص 541.

(5) بوشيش: إضاءات، ص 89.

بالبضائع الحرفية. أما من نحا من مضاعفات القحوط والمجاعات والسيول والحرائق فقد اختار الهجرة سبيلاً للخلاص الفردي، مما كانت له انعكاسات سلبية على المنتج والمستهلك، وسجل تراجعاً حاداً في قدرة الناس الشرائية. وبالتالي فإن أوضاع الكساد التي ألمت بالحرفين والتجار عرضت كنوازل على أنظار المفتين سعياً للاستفادة من قانون الجوائح في إسقاط كراء الحوانيت أو نسبة منه. غير أن الفقهاء لم يعتبروا قلة التجارة في الفنادق والحوانيت المكتراة جائحة⁽¹⁾. إذ الجائحة حسب معاييرهم (لا تكون إلا من أمر السماء وأما فعل الناس فلا)⁽²⁾.

والملاحظ أن الأسواق الدائمة والحوانيت والأوراش الحرفية التي تعرضت لهذا الكساد والتراجع إبان المجاعات والأوبئة تركزت بكثافة في الحواضر المستبحرة العمران، مما يرجح فقدان العديد من الحرفيين والسكان باعتبارهم طاقة استهلاكية مباشرة. مما أثر على انكماش الحرف وتعطيل الحركة التجارية⁽³⁾.

ومن خلال عرضه لوضع الحرف والصناعات الموحدية المختلفة ومقارنته لها إبان مرحلتَي القوة والضعف، كشف ابن زرع عن نموذج لتجمع الأوراش الحرفية المتنوعة بفاس وأزدهارها زمن الخليفة يعقوب المنصور وابنه

(1) الوشيهسي: المعيار، ص 7: 451 - 452.

(2) ابن العطار: كتاب الرقائق والسهولات، اعنى تحقيقه وخبره شاذلي وكريمني - المعهد الإسلامي العربي للثقافة، مدريد، 1983، ص: 385 / ابن زرع: اعتماد الحكام في مسائل الأحكام، ص 13، الرمان، رقم (413)، ص: 440 / المراكشي: رقائق المرابطون والموحدين، تحقيق حميد مزور، مكتبة النهضة لثدية الطاهر، ط 1، 1997، ص: 566.

(3) Bernard Rosenberger. Hamid TRIKI: Famines et épidémies. Op.cit. P: 145

محمد الناصر من خلال جرد دقيق لأصناف الحرف والصنائع، مينا الدمار والخراب الذي خضعت له سنوات المجاعة التي تعاقبت أيام الخليفة العادل (621-624هـ)، وأخيه المأمون (624-629هـ)، والرشيد (630-640هـ). فالمقارنة إذن تهم فترتين زمنيّتين، الأولى تؤرخ لسنة 585 هـ زمن إجراء الإحصاء. والثانية واكبت فترة التدهور الطويلة الممتدة من سنة 618 هـ إلى حدود عام 637 هـ فقال: (وأحصيت ما بها من الترابيع⁽¹⁾، والأطرزة المعدة لصناعة الحياكة، فكانت ثلاثة آلاف موضع وأربعة وستين موضعا، وكان بها من الديار المعدة لعمل الصابون سبعة وأربعون دارا، ومن ديار الدباغ ستة وثمانون دارا، وديار الصباغ مئة دار وست عشرة دارا، وكان بها اثنتا عشرة دارا للسبك النحاس، وكان بها من الكوش المعدة لعمل الجير وطفه مئة كوشة وخمس وثلاثون كوشة، وكان بها من الأفران في حاراتها، وأزقتها ألف فرن ومئة وسبعون فرنا، وكان بها أحد عشر موضعا لعمل الزجاج، وبخارجها من الديار المعدة لعمل الفخار مئة دار وثمان وثمانون دارا، وكان بضفتي الوادي الكبير الذي يشقها (...)) دور الصباغين وحوانيتهم ودور الدباغ، ودور الصبانين وحوانيت الخياطين والقصابين والسفاجين، والكوش والأفران المعدة لطبخ الغزل وغيرهم مما يحتاج إلى الماء (...)) وكان بها أربع مئة حجر لعمل الكاغد، وخرب ذلك كله في أيام المجاعة والفتنة التي كانت في أيام العادل وأخيه المأمون والرشيد وذلك من

(1) جمع تربية: سوق صغير مربع الشكل يحس به بعض الباع كخياطين وجرموم، ولا تزال هذه الترابيع موجودة بمصر إلى اليوم. راجع القرطاس، ص 5، هامش رقم 97 ص 58.

سنة ثمانى عشرة إلى سنة سبع وثلاثين وست مئة. وكانت مدة توالى الخراب عليها عشرين سنة إلى أن ظهرت الدولة المرينية. فأنجبرت البلاد وتأمّنت الطرقات⁽¹⁾.

نستشف من خلال النص ازدهار الصنائع والحرف في عهود الاستقرار والقوة كما هو واضح من الإحصاء في شقه الأول. ويعزى ذلك إلى عدة عوامل ذلك أن خلفاء عهود القوة اتخذوا عدة إجراءات وتدابير للنهوض بالإنتاج الحرفي والصناعي، منها ما هو هيكلي تنظيمي ومنها ما هو مادي واقعي. ومن بين مظاهر هذه الإجراءات اعتناء بعض الخلفاء بمشاكل الحرفيين والصناع. وفي هذا الصدد أورد صاحب الذخيرة السنية أن الخليفة الموحي يعقوب المنصور (كان يجتمع بأمناء الصناعات مرتين كل شهر لتفقد سيرتهم ومعرفة أحوالهم في أسواقهم)⁽¹²⁾. علاوة على استقطاب جملة من مهرة الصنائع الأندلسيين إلى المغرب سعيًا منه لتطعيم خبرة المغاربة في شتى ألوان الحرف والصنائع⁽¹³⁾.

أما الضرائب التي كانت مفروضة في هذا الطور -مما زاد مع ذلك - فقد كانت معقولة وملائمة للزواج ومستوى الدخل حيث (قررت حسب دخل الصانع وترك تقديرها وتحصيلها لأمين كل صناعة في كل مدينة)⁽⁴⁾.

(1) راجع القمطاني، *مصر، مصر*، 58 - 59: الخرباني، حمى، *زهرة الآمل*، في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن معسور، المطبعة الملكية، طرابلس، 1411 - 1991، ص 33 - 34.

60 *Journal of Management Education* 27(1)

(3) انقريز: فم الطيب، ح م، ج، ح: 153.

(4) ينظم إسهامات في التاريخ الاقتصادي الاجتماعي لمدينة مكابى خلال العصر العُمَوي، مطبوعات جامعة مولاي إسماعيل، 1997، ص 557 - 558. انظر أيضاً: «السياحة الاقتصادية»، ص 210 - 211.

ومنذ قيام دولة بني مرين وإلى حدود أواخر حكم أبي الحسن (731-752هـ) وابنه أبي عنان (749-759هـ) سارت الصناعة والحرف على نفس النهج السابق. بحيث يمكن اعتبار الصنائع والحرف المرينية في هذا الطور امتدادا للصناعة الموحدية قبل وقعة العقاب تحديدا.

وبالنسبة للشق الثاني من النص المتعلق بدمار البنية التحتية لمختلف الصنائع والحرف فترة ليست بالقصيرة، ذلك أن (مدة توالي الخراب عليها) استغرق (عشرين سنة إلى أن ظهرت الدولة المرينية)⁽¹⁾.

اتفق أن الحرف تعرضت لإتلاف وخراب سببه العوامل الطبيعية والبشرية التي تزامنت مع هرم الدولة بدليل ما أقره ابن أبي زرع⁽²⁾ بقوله: (وخرب أكثر ذلك في أيام المجاعة والفتنة التي كانت في أيام العادل وأخيه المأمون والرشد).

هذا الوضع المتدهور الذي آلت إليه الحرف والصنائع بالعدوتين قد تنبه إليه ابن خلدون مؤكدا أن: (الأمصار إذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع)⁽³⁾.

كما أن محن الحرفيين كانت تتفاقم كلما تزامن الخراب مع أواخر الدول فتقلص مداخيلهم وتثقل كواهلهم بأنواع من الضرائب المجحفة التي ألزمتهم بها العصبية الحاكمة خلال مراحل النكوص لتلبية نفقات

(1) روض القرطاس، ص 59 / جى زهرة الآس، ص 34.

(2) نفسه.

(3) المقدمة، ص 430.

الحروب المتزايدة. مما حدا ببعض الباحثين المتمرسين⁽¹⁾ إلى التعليق على وضع الحرفيين بكونه وضعاً (تعباً وحياتهم حياة تعب ونكد ودخلهم لا يكاد يقيم الأود).

كما أن التوجه العسكري للعصيات المذكورة ألقى بظلاله على الإنتاج الحرفي فأجبر معظم الحرفيين على اتخاذ مهن وحرف لخدمة المشروع الحربي، مثل بناء الحصون والأسوار والقلاع والأبراج⁽²⁾، إلى جانب الحدادة والنجارة⁽³⁾. مما حرم مجتمع العدوتين من خدمات الصناعات والحرفيين، وانعكس ذلك على هشاشة البنية المعمارية فكانت الأسواق والخوانيت والفنادق والمنازل وغيرها من المرافق لا تتوفر فيها شروط الصحة والسلامة اللازمين بسبب استخلاص الأمراء والخاصة لمهارة الحرفيين. ويكفي أن تحدث كارثة من الكوارث الطبيعية كالسيول والهزات الأرضية فتنهار معظمها وتعطل عملية الإنتاج والتوزيع وتصاب مرافقها بالشلل.

ففي الوقت الذي كان فيه المغرب يعاني من خطر الجراد واكتساحه للمساحات الخضراء، وما ترتب عنه من مجاعة عام 679هـ⁽⁴⁾ اضطلع البناؤون بمهمة تشييد مدرسة الصفايين تنفيذاً للأمر العالي⁽⁵⁾. كما أرغم الحرفيون على مرافقة حملات الجيوش العسكرية الشبي، الذي أسهم في

(1) النشاط الاقتصادي، ص: 217

(2) روض القرطاس، ص: 508

(3) الموني محمد: التخطيط العمراني قديمه مكانه عبر أجياله عصور، مجلة الثقافة المغربية، ص: 7 سنة 1972 ص: 24.

(4) روض القرطاس، ص: 535

(5) نفسه ص: 405

تخلف وسائل الإنتاج الموجهة للاستهلاك المعيشي، وخاصة ما تعلق بتطوير وسائل الزراعة مما حكم على الإنتاج بالكفاف، لا سيما وأن الحروب الضروس شكلت الحالة العادية بالعدوتين إبان حقبة الدراسة. مما يعني عدم تطوير الوسائل التقنية للحد من خطر الآفات والجوائح التي استهدفت الميدان الزراعي، بدليل ما أورده ابن أبي زرع في سياق تغطيته لاستعدادات يعقوب بن عبد الحق المريني (656 - 658 هـ) لجسوازه الرابع إلى الأندلس. حيث حشد مهرة الصنائع والخرفيين (فصارت المحلة بمنزلة قواعد المدن، اجتمع فيها جميع أصناف الصنائع والتجارة فأخبر من تفقد أسواقها من أهل البحث أنه رأى فيها أصناف الصنائع كل قد تلبس بصناعته واحترف بحرفته ما عدا الحياكة خاصة. وأما سوق الغزل والكتان فقد كانا بها)⁽¹⁾. شكل هذا الوضع دعامة مساعدة لاستفحال الكوارث من مجاعات وأوبئة وغلاء، لا سيما عند حشد التجار والخرفيين بمختلف الصنائع والبيضائع. ومن ثم نفهم بعض عوامل تردد أخبار المجاعات في مجال العدوتين خلال العصر الوسيط.

كما زج بالعديد من الخرفيين في عهود النكوص في ساحات القتال التي لا قبل لهم بها من خلال إلزامهم بالتجنيد الإجباري على حد قول أحد الدارسين⁽²⁾.

(1) نفسه، ص: 461

(2) زبير محمد: الصناعة في حقبة ابن خلفون الاجتماعي، مساهمة ضمن أعمال ندوة ابن خلدون، منظومات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1979 ص: 286

وعلى هذا الأساس ندرك عوامل الركود التي طالت الإنتاج الحرفي واستفحلت مظاهره في طور هرم الدول، بحيث ظلت مرتبطة خلال الحقبة المدروسة بموارد الفلاحة ومشتقاتها النباتية والحيوانية. فكان إقبال الحرفيين عليها في ظل هذه الظروف مرتبطا بسد رمق العيش فقط.

وبالتالي فإن الكوارث الطبيعية على خطورة آثارها لا يمكن أن نعلق على مشجبتها تردّي الوضع البيوي للحرف والصنائع برمتها، بحيث لم تسهم التحولات المناخية سوى في التعجيل بكشف تدهوره وإعلانه بعدما كان مستترا. ذلك أن المتنوع الحرفي كان موجهها في معظمه لخدمة المشاريع التوسعية، بينما اقتصر النزر اليسير من الصنائع المدنية على سد حاجيات السكان المعيشية المحدودة.

وفي هذا المنحى حق لأحد الدارسين أن يقيم وضع الحرف بالمغرب في الحقبة المدروسة مؤكدا عجزها، إذ لم يكن بإمكانها (أن تنتج فائضا معدا للتبادل، كما أنها ظلت مرتبطة كذلك بحاجيات السلطة إن على صعيد الوظيفة العسكرية أو على صعيد العمران، وفي ذلك يكمن تفسير ركودها وتطورها البطيء)⁽¹⁾. مقارنة مع تطور الحرف والصنائع في البلاد الأندلسية⁽²⁾.

هذا التطور البطيء، كان يجهض دوريا بالكوارث والآفات الطبيعية. ومن بين الحرف التي طالتها الركود بسبب القحوط والسيول حرفة طحن

(1) بونطيل: إسهامات في التاريخ الاقتصادي، ص: 61

(2) النشاط الاقتصادي، ص: 209

الخبوب في الأرحاء المائية. إذ عادة ما يكون الجفاف أو ضعف منسوب مياه الأودية المقامة عليها سببا للنزاع بين المكثري والمالك. فكان هذا الأخير يطلب من المكثري أجر الكراء المتفق عليه حتى ولو تعطلت آلة الطحن عن العمل بسبب الجوائح المذكورة⁽¹⁾.

إلى جانب ذلك (عادة ما تكون شروط الكراء لمصلحة الملاك وبمحفة بالصناع فكثيرا ما يشترط أولئك على هؤلاء بناء ما تحتاجه الرحى أو الملاحاة أو الحمام أو الفرن من بناء أو صيانة ما هو قائم)⁽²⁾. فكان وضعهم مزرية للغاية بدليل (فساد حال المحترفين أيضا بالطحن والخبز، وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرف من لدن زراعته إلى صيرورته مأكولا)⁽³⁾.

غير أن هواجس تردد الكوارث والأوبئة والاضطرابات كانت وراء تدني عائدات الحرفيين، ففي مجاعة 632هـ التي عصفت بمراكش كانت معظم (الحوانيس مغلقة)⁽⁴⁾، مما فيها أوراش الحرفيين ودكاكينهم فانقبضوا عن ممارسة مهنتهم وتضرروا من المجاعات المتكررة وتشاغلوا (بطلب المعاش من وجهه يضمون الدرهم إلى الدرهم وأحبة إلى الحبة ليصنوا بذلك وجوه المسألة ويستدفعوا به الشدائد المعضلة)⁽⁵⁾. كما فقدت بعض الصناعات

(1) العقد للنظم للحكام في ما يجري بين أيديهم من الوثائق والأحكام، مع شرح، الرباط رقم (197)، ص: 80 - 81 /

الغبار المغرب، ص: 8، ص: 180.

(2) النشاط الاقتصادي، ص: 214.

(3) النفقة، ص: 424.

(4) البيان المغرب، ص: 325 - 326.

(5) ابن عباد: الرسائل الكرى، طبع بتحقيق أحمد بن محمد الشاذلي بن عباس بن صابر العجراوي، مطبعة العلم الأزرق،

طبعة حجرية، 1320هـ، ص: 99.

مكانتها في الأندلس كصناعة الجلود⁽¹⁾ على سبيل المثال لا الحصر.

وفي السياق ذاته حصدت المجاعات والأوبئة عددا لا يستهان به من الحرفيين والصناع، وقضت على طموحهم في إنتاج الفائض لأنها (كانت تنقض دوريا لتعرقل هذه الجهود وتخرب الشروط اللازمة لتقدم الصناعة)⁽²⁾. مصداق ذلك ما شهد به الواقع التاريخي جراء المجاعة التي ألمت بمدينة فاس خلال العقد الثاني من بداية الحكم المريني. ذلك أن نسبة مهمة من مهرة البنائين قضوا جوعا، ومن بقي منهم على قيد الحياة عاش منهوك القوى لا يقدر على الحركة ولا يفي بغرض حرفة البناء. اتضح ذلك جليا عندما (أشرف حائط جامع القرويين على السقوط والانكفاء، وذلك في أيام المجاعة والفتن وخسراب المدينة، ولم يكن لأحد في ذلك الوقت قدرة على بنائه، فرم وترك لحالة فبقي كذلك إلى سنة اثنين وثمانين وست مئة)⁽³⁾.

وللعبارة الأخيرة من نص ابن خلدون دلالة تقريرية في سياق قاعدة العمران الاجتماعي. مفادها أن الصنائع والحرف يصيبها الركود والاضمحلال في زمن الكوارث الطبيعية، وقلة الأمن وخراب العمران. وهي بحق ظاهرة كانت ملازمة للفترات العصبية من عمر دول الحقبة المدروسة. هذا التلازم بين النظري والتاريخي هو ما يضيف على قواعد ابن خلدون

(1) النشاط الاقتصادي، ص 230.

(2) البراز: حول المجاعات والأوبئة بالمغرب خلال العصر الوسيط، مجلة كلية الآداب، الرباط، ج 28، 1993، ص 113.

(3) (فاستشار) ولي المدينة محمد الخدم ذي أمير المسلمين الفقيه بالحق يعقوب بن عبد الحق في نفعه وإصلاحه، بعد أمره الكرم ببنائه وإصلاح ما يحتاج إليه الجامع المذكور. وضع شقر قاس، ص 83.

قيمة علمية في تفسير موضوعي لعوامل الركود والاضمحلال الذي شهدته القطاعات الإنتاجية بالمغرب والأندلس في العصر الوسيط.

ولم تكن المجاعات والقحوط وحدها التي أثرت على الحرفيين وخربت مرافقهم، بل أسهمت السيول والفيضانات الجارفة خلال فصل الشتاء في تخطيم البنية التحتية للحرف والصنائع.

وفي هذا الصدد أورد ابن أبي زرع⁽¹⁾ أنه في سنة 725 هـ (أتى سيل بوادي مدينة فاس أول الليل منها (26 جمادى الأولى) لم يعهد قبله مثله فهدم السور (...) والقناطر (...) وخرب سوق الصباغين وسوق الرصيف، وهدم القنطرة الكبيرة التي عليها سوق باب السلسلة وهدم سوق الرملة (...)) ومن الأرحاء ثمانية بيوت، ومن الأفران اثنين، ومن الخوانيت أربعة وتسعين حانوتا (...)). وفي شهر رجب أمر أمير المسلمين عثمان (709-731 هـ) ببناء القنطرة الكبرى التي عليها سوق باب السلسلة فبنت وبنيت الخوانيت التي عليها من الجانبين، وبني سوق الصباغين فعادت أحسن مما كانت). غير أن مثل هذه الإجراءات التضامنية لم تكن تبرز إلا في عهود قوة الدول وممكنها، في حين كانت شبه منعدمة في فترات الضعف والوهن.

وبالمثل كان للأوبئة والأمراض دورا في حصول تزييف بشري بما فيهم الصناع وأهل الحرف، فتعطلت العديد من الصنائع ولا سيما (في منتصف هذه المئة الثامنة من الطاعون الجارف الذي تخيف الأمم وذهب بأهل الجيل

(1) روضة القرطاس، ص 545.

وطوى كثيرا من محاسن العمران ومخاها، وجاء للدول على حين هزمها (...)
فخربت الأمصار والمصانع⁽¹⁾

أما من أخطأتهم سهام الموت فقد قل إقبالهم على متوجات الحرفيين
بسبب تراكم أمتعة وملابس الذين قضوا نحبتهم في الطاعون الأسود،
ورخصت أسعارها ففضل بعض الناجين من الصنائع ترك حرفهم والمتاجرة
في الملابس والأواني المستعملة لما تدره عليهم من عائدات بسبب إقبال
الضعفاء على اقتنائها⁽²⁾.

من حصيلة ما سبق نسجل الركود الذي أصاب الحرف والصنائع في
الفترات الاستثنائية التي خضع لها بحال العدوتين في عصر الدراسة. يضاف
إلى ذلك دور العوامل البشرية من فتن وحروب وضرائب...، مما انعكس
على تدهور الوضع الصناعي المرتبط بضعف المجالين الزراعي والتجاري.
وقد فطن ابن خلدون إلى عمق العلاقة الرابطة بين تأثير العوامل الطبيعية
والبشرية في اضمحلال الحرف والصنائع معللا ذلك وفق فلسفة نظريته
القائمة على مركات العمران البشري بقوله: (إن الأمصار إذا قاربت
الخراب انتقصت منها الصنائع (...)) لأن الصنائع إنما تستجد إذا احتيج
إليها وكثر طالبيها، وإذا ضعفت أحوال المصرو أخذ في الهرم بانتقاض
عمرانه وقلة ساكنه؛ تناقص فيه الترف ورجعوا إلى الاقتصار على الضروري
في أحوالهم فتقل الصنائع التي كانت من توابع الترف لأن صاحبها حينئذ

(1) المقدمة، ص 33.

(2) BIRABEN(J. N) "La Peste noire en terre d'Islam": l'histoire, N 1, 1979, p.38.

لا يصح له بها معاشه فيفر إلى غيرها أو يموت ولا يكون خلف منه. فيذهب
رسم تلك الصنائع جملة كما يذهب النقاشون والصواغون والكتاب
والنساخ وأمثالهم (...) ولا تزال الصناعات في التناقص ما زال المصر في
التناقص إلى أن تضحل⁽¹⁾.

إذا كان هذا حجم تأثير الكوارث الطبيعية في الحرف والصنائع
بالعدوتين، فما هو نصيب التجارة من هذا التأثير في الحقبة المدروسة؟

(1) المقدمة، ص، ص. 430.

الفصل الثالث

أثر الكوارث الطبيعية في التجارة والتجار بالمغرب والأندلس

اهتمت الدول المركزية بالعدوتين إبان الحقبة المدروسة بتوفير شروط تنمية التجارة فمهدوا البلاد، ونشروا الأمن في المسالك والطرق، وأحاطوا الحواضر بسياج من الأسوار حماية للتجارة والتجار من أعمال النهب والسلب والصوصية⁽¹⁾. وتهتم الإشارات الواردة في النصوص الحواضر الواقعة في طرق القوافل التجارية، وملتقى المسالك مثل فاس⁽²⁾ ومكناسة⁽³⁾ وسلماسة⁽⁴⁾ ومراكش⁽⁵⁾.

ولا غرو أن تهتم الدول في عهود قوتها بتوفير التجهيزات اللازمة لتطوير وإنعاش التجارة لهذا أقدمت على بناء وإعداد دكاكين وحوانيت توجر للتجار⁽⁶⁾. إلى جانب بناء وترميم الأسواق⁽⁷⁾ والفنادق⁽⁸⁾ والقيساريات⁽⁹⁾

(1) الإعلام، م، ج 10، ص 34 / التشوف، م، ص 321 أ نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق حسين بهار ومراجعة عبد العزيز الأهواني، القاهرة، 1403 هـ / 1983 م، ج 24 ص 229

(2) التشوف، م، ص: 310

(3) النشاط الاقتصادي، م، ص: 313

(4) التشوف، م، ص: 278

(5) الإعلام، م، ج 10 مراكش وأغصان من الأعلام، المطبعة الملكية، الرباط، 1394 - 1974 ج 1، ص: 251.

(6) القمار المغربي، م، ج 7 / 452 / التشوف، م، ص: 447

(7) البيان المغرب، ق، م، ص: 258 / روجي الخريطي، م، ص: 545

(8) احصاء الأحياء، م، ص: 38 / الاستيعاب، م، ص: 189.

(9) البيان المغرب، ق، م، ص: 257 - 258 / الاستيعاب، م، ص: 210 /

Marrakech, op. cit. p. Deverdun: 280

بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط.

هذا الاهتمام الذي حظيت به التجارة في المرحلة قيد الدرس لا ينفك عن رغبة الأجهزة الحاكمة في تطعيم بيت المال بموارد جبائية جديدة تنضاف إلى المغارم المفروضة على الفلاحة والحرف لتلبية نفقات الحروب والتراف الكاسحة. الشيء الذي لاحظته ابن خلدون⁽¹⁾ وقرره في شبه قاعدة تعتمد في تحليل أهم قسط من إيرادات الدول ومداخيلها المالية، فقال: (إن معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار).

هذا الاهتمام الذي حظيت به التجارة بالعدوتين سرعان ما تبخر بعد أفول عهد السلاطين المؤسسين الأقوياء، وأطلقت الضرائب المجحفة على التجار من جديد، وفرضت المغارم والمكوس على كل السلع⁽²⁾، وضعف حبل الأمن واضطربت أحوال الاستقرار، مصداق ذلك ما أورده ابن الأحمر⁽³⁾ عن تأثير التجار بأعمال النهب وقطع الطرق واستشراء اللصوصية بقوله: (وعم الجور وكثرت المحن بالعدوتين، وانقطع السفر والأسباب، وكثر النهب، وانقطعت الطرقات).

إلى جانب هذه العوامل المذكورة ساهمت الكوارث الطبيعية والأوبئة بنصيب وافر في اضمحلال التجارة من خلال قلة المواد والسلع، وارتفاع النزيف البشري في صفوف التجار، فضلا عما ترتب على هذه الأوضاع

(1) المقدمة، ص 297.

(2) نظم الحكم، ص 156 - 157 / الاستقصاء، ص 2، ص 54 / نفسه، ص 3 ص: / المنوي: ورفات، ص 32.

(3) سونات فارس الكبرى، تاريخ الطبع والنشر، ص 1972، ص 31.

من سلوكيات الاحتكار والادخار وغلاء الأسعار، واختلال التوازن الغذائي وظهور سلوكيات اجتماعية شاذة⁽¹⁾.

فكان الميدان التجاري بمثابة المرآة التي عكست دور الآفات والجوائح التي سبق وأن أسهمت في تقليص النشاطين الزراعي والحرفي، ولم تظهر آثارهما إلا من خلال حجم المبادلات في الأسواق، حين بدا قصور الإنتاج عن تحقيق الاكتفاء المحلي لا سيما في الفترات الاستثنائية والعصيبة التي استفحلت فيها الكوارث الطبيعية والاضطرابات والفتن البشرية.

ويمكن رصد نتائج الكوارث الطبيعية على التجارة بالمغرب والأندلس من زاويتين: الأولى تتعلق بالكوارث الجارفة التي حطمت البنية التحتية للمعاملات التجارية. والثانية مرتبطة بقلّة المواد وانعدام الأقوات زمن القحوط والجراد والمجاعات، ثم استخلاص ما ترتب على التجارة من نتائج عامة.

قال ابن خلدون: (إن الأمصار إذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع)⁽²⁾. تجلّى ذلك في اندثار مرافق التجارة وبناءها التحتية من قناطر وطرق مساعدة على نقل البضائع والسلع⁽³⁾.

هذا الاندثار تحكمت فيه كوارث متنوعة مثل السيول الجارفة التي

(1) الكوارث الطبيعية والزعماء في سلوكهم وذهاب الإقتصاد، ص 142 وما بعدها.

(2) انقضاء، ص 430.

(3) El alaoui Abdelaziz, le Maghreb et le commerce transsaharien (milieu du XI - milieu du XIV).

"Contribution à l'histoire économique sociale et politique au Maroc médiéval", thèse en vue du doctorat de 3^e cycle, Université de Bordeaux III institut d'étude arabes et islamique, bordeaux

..1983 P 401

حطمت القناطر والجسور لاسيما إذا وافقت فصل الشتاء، حيث تزيد من خطورتها فيضانات الأودية بسبب ارتفاع منسوب مياهها، فتقطع سبل التواصل بين مناطق التصريف والبيع، مثلما شهدته الأندلس عام 597هـ (وفيها كان السيل بوادي أشبيلية هلك فيه أم لا يحصيهم إلا الله ...) وقيل إن الذي ذهب من دور أشبيلية بهذا السيل ستة آلاف دار. وذكر التجار الواصلون من غرب الأندلس أنهم عثروا بالرمال الكبار على سبع مئة شخص من الغرقى⁽¹⁾.

بناء على ذلك نرجح أن المرافق التجارية كاخوانيت والأسواق المنتمة لهذا التجمع السكاني الذي أغرقه السيل قد اندثرت ودرست معالمها، ولا ريب أن يكون بعض التجار من بين الذين قضوا غرقا في فيضان وادي أشبيلية.

كما تضمنت إحدى رسائل الخليفة الناصر الموحدي التي بعث بها من الأندلس إلى المغرب عام 608هـ وصفا دقيقا للقناطر التي أتى عليها السيل الجارف بمقربة من شلبطة⁽²⁾. فقلت الحركة التجارية وقطعت حبال الاتصال بين التجار والمستهلكين (ذلكم مما لقي الناس في طريقهم من المطر المتدارك ...) والسميول الجارفة بكل أرض وجلسد، أنهارا ترمي غواربها الغدير بالزبد، حتى ذهب بالجسور، وامتنع أكثرها من العبور⁽³⁾. وأضحت

(1) البيان المغرب، ج ١، ص 239.

(2) شلبطة (Salvatierra) هم جمع من حصون الأندلس من عمل قلعة رباح (الروص النبطية) ص 344.

(3) البيان المغرب، ج ١، ص 261.

الأسواق والمسالك معزولة بفعل هول السيول الطامية، التي أفقدتها الصلة كذلك بمناطق الإنتاج والتموين.

وفي المغرب لم تسلم مدينة فاس من مخاطر السيل العظيم الذي اجتاحتها سنة 626 هـ. فهدم عدة (فنادق من عدوة الاندلس)⁽¹⁾. وعليه يمكن أن نتصور حجم الضرر الذي أصاب التجار إذا علمنا أن وظيفة هذه الفنادق كانت موجهة لتنشيط التجارة من خلال ما وفرته من خدمات تهم إيواء التجار الغرباء المسافرين⁽²⁾، وكذا خزن وحفظ السلع والبضائع⁽³⁾.

وخلال الربع الأول من ق 8 هـ / 14 م طاول مدينة فاس من جديد سيل مدمر ناتج عن فيضان واديها، فانتكست بسببه البنى التحتية من طرق وقناطر، فضلا عن تخريب وهدم عدد مهم من أسواق المدينة حين (أتى سيل بوادي مدينة فاس أول الليل منها (26 جمادى الأولى 725 هـ) لم يعهد قبله مثله فهدم السور (...) وهدم القناطر والديار (...) وخرّب سوق الصباغين وسوق الرصيف، وهدم القنطرة الكبيرة التي عليها سوق باب السلسلة، وهدم سوق الرملة (...) ومن الحوانيت أربعة وتسعين حانوتا)⁽⁴⁾.

أسهمت هذه السيول الجارفة في ركود تجاري أثر على التوازن الاقتصادي للمدينة، وأدى إلى تراجع دخل الفئات المرتبطة بالمرافق المتهدمة. ساعد

(1) روض القرطاس، ص 360.

(2) المعيار المغربي، ص 7، ص: 451 - 452 / حروج بن رشد، ص 1، ص 470.

(3) Deverdun (Gaston), Marrakech, des origines à 1912, T 1, Editions Techniques Nord Africaines, Rabat, 1959, P: 284.

(4) روض القرطاس، ص 545.

على ذلك بطل، عمليات الترميم التي قامت بها الدولة⁽¹⁾.

ومن بين الكوارث التي أسهمت في تراجع النشاط التجاري في العدوتين ما أوردته المصادر عن الحرائق المهولة التي التهمت أموال التجار وحولت بضائعهم إلى رميم وأسواقهم إلى أطلال. ففي قرطبة شب حريق بسوق الكتان عام 522هـ، ثم امتد لهيبه إلى سوق البر فالتهم سلع التجار وأمتعتهم⁽²⁾. الشيء الذي أثر في رؤوس أموالهم بسبب ارتفاع الخسائر المادية الناجمة عن ضياع بضائعهم، ومن لم يكن له احتياط ولا جاد يسنده فقد (صار إلى الفقر والخصاصة في الأكثر)⁽³⁾.

وتراجع الرواج التجاري بسبب قلة البضائع والسلع وعدم تدخل الدولة لمساعدة التجار، مما أثر على مستخلصاتها من الضرائب بسبب انقباض معظمهم عن الأسواق. وقد تنبه ابن خلدون⁽⁴⁾ إلى خطورة هذا الوضع على إيرادات بيت المال، فقال: (فإذا قعد التجار عن التجارة ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش). فتكون الأجواء حينئذ مؤهلة لتفاقم الأزمة وسيادة عوامل النهب والسلب والمصادرة خوفا من الاجتياح المفاجئ للمجاعة.

كما تعرضت الدكاكين التجارية المشهورة بتنوع بضائعها في بعض

(1) عن ترميم بعض المرافق والبنى التحتية الواردة في النص انظر ما جاء به أبو نصر الأرنؤمي في هذا الشأن. المستد الصحيح، ص 122.

(2) نظم الجمان، ص 222.

(3) القنعة، ص 494.

(4) نفسه، ص 297.

أسواق مدينة فاس إلى حريق شب سنة 533هـ، حسب ابن القطان⁽¹⁾ في عقبة الخرازين والقراقين، ولم ينج من ذلك سوى سوق البقالين. وعموازة مع وباء 571هـ الذي استغرق سنة كاملة، تعرضت أسواق فاس لحرائق التهمت بضائع التجار المعروضة والمدخرة وذلك في ليلة 24 جمادى الآخرة (طلع الحريق بالنار من سوق باب السلسلة حتى وصل إلى باب القرويين)⁽²⁾. ثم اندلعت النيران فداً حرق ما مرت به من الأسواق⁽³⁾. وبالمثل لم تسلم قيسارية مراکش من آفات الحرائق كأهم معلمة اقتصادية بالمدينة وما حظيت به من عناية شعبية ورسمية⁽⁴⁾. ففي سنة 607هـ (كان الحريق الشائع الضرر الجاري بقيسارية مراکش (...)) وما اتصل بها فتمكنت النار بياض العيدان وشفوف الثياب وأسرعت كالشهاب في سقف الأسواق (...) فخرج (الخليفة) الناصر مسرعاً من قصره (...) فعان أمره إلا مرد له فما طلع الصباح وبقي من أمتعة مراکش ذبالة مصباح⁽⁵⁾. وللعبارة الأخيرة مغزاها الواضح في كشف أثر كارثة الحريق في تعظيم أهم منشأة اقتصادية بحضرة الخلافة.

هذا النص الذي نحن بصدد لا يشير إلى مصدر الحريق صراحة مما يجعلنا

(1) نظم الحسن، د. م. م. ص. 246

(2) روض القوطان، د. م. م. ص. 75

(3) حتى زهرة الآس، د. م. م. ص. 66

(4) تتجلى العناية الشعبية في مكانتها عند المراكشيين الذين دأبوا على خزانة نفقاتهم في أموالهم فيها ولا سيما في مراحل الاضطراب والفتن. ففي حضم الصراع بين المرابطين الموحدين وأبو تيموس آخر خليفة موحدين؛ فر المراكشيون بأنفسهم (وأودعوا أموالهم بالقيسارية) روض القوطان، د. م. م. ص. 438. / لما سمع فقد جلب إليها الخليفة الموحدي ومقرب المعين كبار التجار لشحية من زدها وحبذلتها شحارية سنة 595هـ لاستبعاد د. م. م. ص. 210

(5) البيان المغرب، ق. م. م. م. ص. 257 - 258

نرجع كونه طبيعيا للاعتبارات التالية:

— أن الحريق شب في فصل الصيف ونحن ندرك مدى شدة الحرارة بمراكش صيفا وهذه قرينة تسند ما ذهبنا إليه.

— الاعتبار الثاني يتجلى في دور القيسارية في اقتصاد المدينة، وهي مكانة حظيت بها من خلال رواجها التجاري، وتوفرها على كل المواد، مما فيها القابلية للاشتعال كالكبريت وغيره. ولا ننسى أن القيسارية قرية من قصر الخليفة (لتأتي مؤنه وجميع لباناته)⁽¹⁾. وهذا يسمح بافتراض أن نشوب الحريق نتج عن احتكاك أو تفاعل بعض المواد ببعضها الآخر، مع العلم أن لعامل الربع الشرقية دورا مهما في تصاعد حدة اللهب، بدليل ما ورد في تلمة النص قول ابن عذاري⁽²⁾: (وأمد النار احتدام الهواء وموافقة زمن الصيف).

وبما أن وسائل مكافحة الحريق كانت بسيطة وتقليدية، فقد التهمت الحرائق سلع التجار وبضائعهم سواء منها الضروري الموجه للاستهلاك المعيشي، أو التحسيني الذي يلبي رغبات كمالية لفئات الخاصة، مما يكشف عن حجم الخسائر التي تكبدها التجار في ليلة واحدة (فما طلع الصباح وبقي من أمتعة مراكش ذبالة مصباح)⁽³⁾.

ومن النتائج المباشرة لهذه الحرائق أن فقد التجار المحليين والأجانب

(1) نفسه، ص: 258.

(2) البيان المغرب، في م. م. م.، ص: 258.

(3) نفسه، ص: 257 - 258.

مصادر أرزاقهم وموارد عيشهم، وحصل ركود اقتصادي في عاصمة الموحدين حيث (ذهب في هذه الكائنة للتجار الواردين والقاطنين والقاصين والدائنين من الأموال الجسيمة ما لا يحصى)⁽¹⁾.

ولوضع هذا الحريق في إطاره التاريخي الذي حدث سنة 607هـ، نستشف أن الوضع كان مزريا بالأندلس لأن الخليفة الناصر الموحي كان قد أمر عماله بادخار المؤن والأقوات والعلف استعدادا للجهاد بالأندلس، ومع ذلك (أكد الناصر في جبر هذه الأسواق وإقامتها وإعادةتها إلى ما كانت عليه من أحسن هياتها)⁽²⁾.

غير أن الوضع سرعان ما تفاقم وظهرت آثار الضيق والشدة حين أعلن الخليفة الناصر عن حركته المذكورة وفيها (لقي الناس من تنوع المسغبة وانتشار المجاعة وتعذر الأوطار وعدم الأقوات ما لم يعهده الناس)⁽³⁾.

وبالمثل شهدت مدينة فاس عام 646هـ حريقا مهولا اكتسح هذه المرة تجمعا اقتصاديا لأسواق ومرافق المهن المختصة بحيث يمكن عدده مركبا تجاريا، مما أصاب المدينة بشلل اقتصادي لا سيما وأن الحريق تزامن مع وفاة الخليفة السعيد الموحي، واحتدام الصراع حول السلطة وسيطرة أبي بكر المريني على فاس ورباط تازة (وفي هذه السنة 646هـ) وقع الحريق بأسواق فاس، فاحترقت أسواق باب السلسلة بأسرها إلى حمام الرحبة)⁽⁴⁾. غير أن

(1) نفسه

(2) نفسه، ص: 258

(3) البيان المغرب، ج ١، ص ٢٥٩، ص: 259

(4) روض القرطاس، ج ١، ص: 362.

ما بين باب السلسلة وحمام الرحبة من المرافق التي التهمت النيران تبقى مجهولة، وهو ما أفصحت عنه مصادر أخرى، لنذكر مدى فداحة الخسائر التي طالت السلع والبضائع والفضاء المادي للعرض والبيع (وفيها احترقت أسواق فاس من قنطرة الصباغين بقرب باب السلسلة فأحرقت سوق السقاطين والغمادين والسيطريين والصباغين والصوابيين، ووصلت إلى باب الجنائز من جامع القرويين)⁽¹⁾.

طبعي أن تبيد الحرائق أموال التجار وأمتعة المهنيين بالنظر إلى عجزهم عن إخمادها بسبب بدائية وسائل الإطفاء والصيانة، وعجز الدولة عن وقاية أموال التجار بسبب انشغالها بالخروب والفتن، ولم يجد الفاسيون من ملاذ في هذه النكبة سوى الشيخ الولي عبد الله الفشتالي (توفي 652هـ) الذي وضع حدًا لها من خلال كرامته، خاصة بعد أن امتدت النار (ووصلت إلى باب الجنائز من جامع القرويين)⁽²⁾.

وخلال القرن الثامن الهجري شب الحريق مرة أخرى بإحدى أسواق مدينة فاس عام 723هـ وفيها (احترق سوق العطارين الكبير من مدين فاس)⁽³⁾. وإذا رجعنا إلى جدول القحوط والمجاعات⁽⁴⁾ نلاحظ أن السنة المذكورة وما بعدها هي سنوات كارثية بامتياز، مع العلم أن للقحوط

(1) مؤلف مجهول: وفيات في التاريخ، مع ج.ع. الرباط، رقم (د 773)، ضمة ورقة: 103 / الدخيرة السنية، ص: 73.

(2) (موقف صالط الشيخ صالح عبد الله الفشتالي بعد أن احترق معارض باب الحمار فقال: إنها النار إلى أين؟ هذا حدثك فارجمي بإذن الله، فوفقت النار بقدرة الله تعالى هناك ولم تعد وثقت بموضع). الدخيرة السنية، ص: 73.

(3) رومن القرطاس، ص: 544.

(4) الكوارث الطبيعية وآثارها في ملوك وديانات الإسلام، ص: 39.

المتردة دور في اندلاع الحرائق خاصة في فصل الصيف إذا وافقت هبوب رياح شرقية.

فكان حريق 723 هـ عناية الشرارة التي أوقدت لهيب الفتن، حيث انضافت إلى واقع المحن الذي أملت أصفاء الكوارث الطبيعية المتزامنة معها. ذلك أن الصيغة التي جاء بها إفاد الخبر أنه (احترق) يجعلنا في حيرة عن كشف المسؤول المباشر عن الحريق.

هذه الحيرة نستشفها من الطريقة التي دبر بها السلطان المريني أبو سعيد عثمان إعادة بناء السوق وتهيئته. ففي هذه العملية نكتشف حساً أميناً رسمياً حاول من خلاله السلطان عبر عيونه أن يتعقب الجناة إن كانوا من بين العطارين، حيث ألزمهم بالسكن داخل السوق دون غيرهم، وجعل لهم باباً مصفحاً بالحديد، قال ابن أبي زرع⁽¹⁾: (فأمر أمير المسلمين - أيده الله - ببناؤه وتجديده، فبنى وجدد من باب المدرسة المذكورة إلى رأس عقبة الجزارين، وعمل عليه هنالك باباً عظيماً مصفحاً بالحديد، وبنى على رأسه سوراً مشرفاً فجاء كأنه باب مدينة. وأسكن السوق المذكور بالعطارين من الباب المذكور إلى المدرسة لا يشاركهم فيه غيرهم).

إن الحرائق التي اندلعت في المغرب والأندلس في حقبة الدراسة استهدف معظمها المرافق والأسواق التجارية والحرفية. وانطلاقاً من تحليل توقيتها المتزامن في الغالب مع فتن وحروب وكوارث طبيعية أخرى، يخيل للدارس

(1) روض الفرجان، ص 543 من: 543 المدرسة المذكورة (هي المدرسة المعروفة اليوم بمدرسة العطارين) نعمة هاشم رقم 724 / (عقبة الجزارين) تعرف اليوم بحقة التوالين) نعمة ص 544، هاشم رقم 725.

أن العملية تدرج - إضافة إلى التحليل السابق - في إطار خطة مبيتة لتأزيم الوضع، من خلال ضرب بنية السلطة الاقتصادية، سعيًا لمطامح سياسية أو ما يدور في فلكها.

ولهذا كانت الكوارث الطبيعية التي أصابت الأسواق من صنف الحرائق تجدد الدولة لها بالمرصاد، ترميمًا، وإصلاحًا، وتعميرًا، وشحنًا بالبضائع والسلع المتنوعة. فضلًا عن نهج خطط أمنية لحماية الأسواق وتعقب اللصوص ممن يفترض أنهم أضرموا النار فيها. وإلا فأسباب الحريق لا تخرج عن مصدرها الطبيعي كما أسلفنا.

وعموماً فمن بين الإجراءات الاحترازية التي اتخذها التجار في مثل هذه الظروف بإيعاز من (المحتسب الذي كان يطالب التجار بوضع ماء أمام حوانيتهم لإطفاء النار في حال اندلاعها)⁽¹⁾.

هذا الإجراء الاحترازي لا يمنع تكرار الحرائق ولا يخمدتها عند نشوبها إلا جزئياً، ولا سيما إذا وافقت فصل الصيف وشدة هبوب الرياح الشرقية مما كان يعرض أموال الناس للإتلاف والضياع. وإذا كان القطاع الفلاحي قد استفاد من رخص الشرع الإسلامي في إسقاط الكراء أو جزء منه بالنسبة لمؤجري الأراضي الزراعية، فضلاً عن المساعدة المقدمة لمشتري الغلات والمحاصيل، إذا أجيح منها ما يعادل الثلث فما فوق⁽²⁾. فإن التجار عانوا من مضاعفات مختلف الكوارث الطبيعية فانعكس ذلك على تراجع مداخيلهم

(1) بنوشيش الفخاري إبراهيم: إحصاءات م.س. ص: 108

(2) الكوارث الطبيعية وآثارها في ملوك وديارات الإسكندرية م.س. ص: 232 وما بعدها

بسبب ضعف قدرات السكان الشرائية، وتزايد نفقاتهم وإثقال كواهلهم بالضرائب فارتفعت الأسعار وعم الكساد. فاستفتى التجار علماء العدوتين عن حكم (الفنادق إذا قل واردها لسكنائها (...)) والحوادث المكررة إذا قلت التجارة لضعف الناس، هل يعد هذا جائحة يحط من كرائها⁽¹⁾.

غير أن طموحاتهم الهادفة إلى التخفيف من نفقات الكراء في ظل هذه الظروف الاستثنائية العصبية اصطدمت بفتوى الفقهاء الذين أكدوا (أن الكساد ليس بجائحة، وقلة الربح ليس بجائحة، وغلاء السعر ليس بجائحة)⁽²⁾. أما الغرناطي⁽³⁾ فقد أفتى بوضع الجائحة (في كراء الفرن إذا قل الطبخ) لتأثره المباشر بكوارث الجفاف والقحط وانعدام الحبوب.

وزادت المجاعات والأوبئة التي كان بعضها يتناسل من البعض الآخر في الحقبة المدروسة من ركود الإنتاج، وأضعفت الرواج التجاري من خلال تدني القدرة الشرائية بسبب ندرة المواد وغلائها. كما أغلقت المتاجر والدكاكين والأسواق احترازاً من خطر عدوى الوباء، مما فاقم من العوام بحدة. فتراجع الاستهلاك جراء ارتفاع وتيرة النزيف البشري، فضلاً عن احتكار الناس للأقوات وغلائها حتى انعدمت من الأسواق مثلما حدث بأشبيلية إبان مجاعة 543هـ، فاضطر الناس إلى بيع (أموالهم بالأسر اليسير

(1) ابن رشد: هاوي ابن رشد، ص 3، ص 1282 - 1283

(2) نفسه.

(3) الوثائق المختصرة، أعدها مصطفى ناهي، مطبعة النجاح الجديدة، مركز إحياء التراث المغربي، البيضاء، ط 1، 1408

هـ - 1988، ص 33.

واستوى الغني بها والفقير)⁽¹⁾. كما أصاب الكساد أسواق بعلبيوس سنة 565هـ بسبب قلة الرواج وانعدام الأقوات⁽²⁾. ولم يجد سكان بلنسية ما يسدون به الرمق من مواد غذائية بسبب مجاعة 567هـ.

وكل من سمحت له الفرصة بشراء مادة من المواد الغذائية، التي نادرا ما توفرت في السوق السوداء، لم يجد لها ثانيا إذا احتاج إليها في مثل ظروف المجاعة المذكورة، كما حدث لابن صاحب الصلاة لما جهده الجوع فلم يجد سوى حبة تين واحدة، فلم يتردد في اقتنائها، فقال: (وكنت واحدا ممن اشتراها تقوت بها ثم وجدت فقدها)⁽³⁾. الشيء الذي يعكس معاناة سواد العوام وبؤسهم ممن لا طاقة لهم على شراء مادون حبة تين.

ولما اشتدت المجاعة سنتي 618هـ و619هـ بمدينة فاس تقلصت مداخل الدولة من الضرائب بسبب تخلي التجار عن عمليات البيع والشراء نظرا لانعدام الأقوات. كما تضررت المرافق الدينية بسبب قلة ممواد الإنارة والإسراج، فكان من نتائجها أن (قلت الجبايات بالمدينة ومات أكثر الناس جوعا وقل الإنفاق على الجامع (القرويين) وعدم الزيت)⁽⁴⁾. ومما زاد من استفحال المجاعة كما تقدم، كثرة الضرائب المفروضة على التجار مما أقعد الكثيرين منهم عن السعي والتجارة فـ(فذهبت الجباية جملة)⁽⁵⁾.

(1) البيان المغرب، ق.م.م.، ص: 38 - 39.

(2) نفسه، ص: 110.

(3) ابن الأمامة، م.م.، ص: 511 - 512.

(4) روض القرطاس، م.م.، ص: 81 ابن القاصبي. جندوبة لاقياس في ذكر من حل من الأعلام منبهة فاس، دار المنصور للطباعة والبريد، الرباط، 1974، ج 1، ص: 34.

(5) القننة، م.م.، ص: 297.

كما تفيض المصادر بذكر أخبار الكساد التجاري الذي حل بأسواق وفنادق بلاد المغرب، نكتفي منها بالإشارة إلى المجاعة التي اجتاحت المغرب عام 632هـ. وخير من صور حالة الكساد التجاري بعدها، عما كشف ابن عذاري⁽¹⁾ بقوله: (وأما أسواق المدينة في هذه المجاعة فلم يكن بها ما ينطلق عليه (لعلها ما ينطبق) اسم شيء، بوجه من الوجود، والحوادث مغلقة، وما بقي بها من يلبس ثوبا يساوي عشرة دراهم إلا الأظفار المتغيرة الخلقة، وتغيرت الصور الجميلة وتنكرت الدنيا باستيلاء المجاعة).

وفي المنحى ذاته عصفت موجة غلاء، بمدينة سبتة نتج عنها حصول مجاعة عظيمة سنة 637هـ كان من مضاعفاتها أن كسدت التجارة جراء (انعدام الطعام بالكلية في هذا العام)⁽²⁾. ولم تكن المسغبة حبيسة في سبتة، بل كانت في المغرب عامة حتى وصفتها المصادر بـ (المجاعة العظيمة التي عذمت فيها الأقوات)⁽³⁾.

وفي الأندلس كان وضع التجارة والتجار مزرية سنة 663هـ بسبب الضيق والغلاء الذي كان (أكثره بمالقة فكان فيها المأكول غاليا ونيله عويص، وبيعت فيها الحاجة المثلثة بالثمن الرخيص)⁽⁴⁾.

فتأثرت بذلك القدرة الشرائية وانعدمت السلع الضرورية وأصبحت أنشطة التجار بالجمود فأقدم الناس على بيع كل غال ونفيس أو مبادلتها بما يسد خلة

(1) البيان المغرب، ق ٤، ص: 325.

(2) نفسه، ص: 351.

(3) روح القدس، ص: 81. / أوراق في التاريخ، ص: ورقة 66.

(4) البيان المغرب، ق ٤، ص: 435.

الجوع. وإن كان منطوق النص يكشف إبان هذه الظروف العvisية عن طفوح سلوكيات الاحتكار والمضاربة التي يقوم بها بعض التجار بهدف الاغتناء السريع.

وخلال الربع الأول من القرن الثامن الهجري توالى على بلاد المغرب سنوات عجاف⁽¹⁾ فانقبض الناس عن زراعة ما يدخرون تحسبا لأوقات الشدة التي تفرضها المجاعات عادة. كما قلت البضائع والسلع المعروضة في الأسواق، واشتدت حالات الغلاء عام 724هـ حتى قلت الخبواب (وعدمت الخضر بأسرها دام ذلك من أول سنة أربع وعشرين إلى شهر جمادى الأولى من سنة خمس وعشرين (وسبع مئة))⁽²⁾.

كما ألفت الأمراض والأوبئة بنكباتها على كساد التجارة بالعدوتين خلال الحقبة المبحوث فيها، حيث ضعفت العلاقات التجارية داخل المدن والبادي، وانقطعت السبل وقبل تنقل التجار خوفا من العدوى. ذلك أن طاعون 571هـ خلف آثارا وخيمة على التجارة بالعدوتين فانعكست تجليات ذلك على المنتجين والمستهلكين والتجار جراء ظهور سلوكيات شادة أفرزها واقع الضرورة والحاجة. وخير من عبر عن ذلك الوضع إسماعيل بن الأحمر⁽³⁾ بقوله: (وكثر المحن بالعدوتين وانقطع السفر والأسباب). وبالمثل زاد الطاعون الأسود من حدة تفاقم الركود التجاري بالمغرب

(1) انظر حداد في الفجوة والتجارات في كتابها الكمالات الطيبة والرهافة في سلوكيات الإنسان، ص: 37 - 38 - 39 - 40.

(2) راجع القرطاس، ص: 530.

(3) بيوتات فارس الكوي، ص: 31.

والأندلس في منتصف القرن 8 هـ / 14 م، حيث أسهم بتداعياته في خراب الأسواق والمرافق التجارية، فعدمت المؤن الضرورية وعلى رأسها الحبوب، مصداق ذلك ما أورده ابن عباد⁽¹⁾ قائلا: (وأما القمح فقد صار من جملة الأدوية التي يصفها الطبيب للمرضى)، كناية على ندرته الشديدة إن لم نقل انعدامه في الأسواق بالمرّة، وهو ما يعكس حجم المحن والمعاناة التي تخبط فيها من أخطائه سهام (الملحمة البوذية)⁽²⁾ الملاحقة.

نتيجة لذلك حصلت أزمة بنوية طالت الإنسان وموارده الاقتصادية ومرافقه الإنتاجية، فاستشرى الكساد والخراب مما عجل بهرم الأنظمة الحاكمة بالعدوتين وزاد من بؤس الفئات المستضعفة.

وخير من زودنا بصورة حقيقية عن هذا الكساد والخراب العام أمير المؤرخين⁽³⁾ بقوله: (وهذا ما نزل بالعمران شرقا وغربا في منتصف هذه المئة الثامنة من الطاعون الجارف الذي تخيف الأمم وذهب بأهل الجبل، وطوى كثيرا من محاسن العمران ومحاها وجاء للدول على حين هرمها وبلوغ الغاية من مداها فقلص من ظلالها وقل من حدها وأوهن من سلطانها وتداعت إلى التلاشي واضمحلال أحوالها وانتقض عمران الأرض بانتقاض البشر فخربت الأمصار والمصانع، ودرست السبل والمعالم وخلت الديار والمنازل وضعفت الدول والقبائل وتبدل الساكن).

(1) الرسائل الكبرى، ص 207

(2) النباهي: المرقبة العليا فيس برتحت القصص، وثغيا (تاريخ فصول الأندلس)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الحادية، بيروت، ط5، 1403 هـ / 1983 م، ص: 155

(3) القنمة، ص 33

ومما يدعم الرصد الخلدوني ويعضده أن الكوارث الطبيعية لم تستفحل آثارها وتتفشى في الواقع آفاتها إلا عند اضمحلال نفوذ الدول وهرمها. إذ ليس من قبيل الصدفة أن يتزامن وباء 610هـ مع بداية العد العكسي للريادة الموحدية في الغرب الإسلامي. وليس صدفة كذلك أن يواكب الطاعون الأسود نهاية حكم أبي الحسن المريني ويجهض محاولته لتوحيد أقطار المغرب الكبير بعد هزيمته في القيروان، ذلك أنه لما عزم على إعادة الكرة على الأعراب كان يصارع الموت الذريع ويمكن الطاعون من حصاد بعض فيالق جنده⁽¹⁾.

والغالب على الظن أن أسواق العدوتين أصابها شلل تام، والنموذج نسوقه من أحد أسواق فاس قبل الطاعون الجارف وبعده، قال ابن عباد⁽²⁾:
(لا تكاد تسمع فيها بأذن من كثرت الصياح والضجيج، ولكن كل هذا فيما خلا من الزمان، وأما اليوم فهو بمنزلة أحد أسواق الغبار الضعيفة التي تكون في البوادي). وبالمثل تعطلت وسائل الإنتاج وخربت المرافق والأسواق التي اشتهرت بها مراكش بعد الطاعون الأسود، حجتنا في ذلك الشهادة الحية التي أفادنا بها ابن الخطيب⁽³⁾ عندما زارها سنة 761هـ ووجدها خرابا وأطلالا موحشة.

وبعد الطاعون الأسود بثلاث عشرة سنة طاول وباء 763هـ من جديد

(1) الاستقصاء، ص 3، ص: 164

(2) الرسائل الكبرى، ص 176

(3) معيار الاختيار، ص 77

بمجال العدوتين فعاث هلاكاً في الإنسان والحيوان وانعكست آثاره كذلك على موارد عيشه ومصادر رزقه، بدليل قول ابن خلدون⁽¹⁾: (داء الطاعون الذي عاود أهل العمران عامئذ بعدما أهلكهم سنة سبع وأربعين قبلها). لا تظهر أثر الكوارث الطبيعية على التجارة إلا من خلال تعقب مضاعفاتها من زاوية غلاء الأسعار وظهور الاحتكار والمضاربة التجارية وهو محور العنصر الموالي.

3-1 الكوارث الطبيعية وقضايا الأسعار

إن فترات الرخاء التي سادت ربوع المغرب والأندلس خلال الحقبة المدروسة، لم تتعد مراحل قوة العصبية الحاكمة، فانعكست آثارها على مستويات العيش وتوفر المواد الاستهلاكية، وزيادة القدرات الشرائية في ظل سيادة الأمن واعتدال الضرائب وتفعيل وظيفة الحسبة المنظمة للعلاقة بين التجار وعموم المستهلكين، فضلاً عن الحضور الفعال لرقابة الدولة في الأسواق.

وفي هذا الصدد أورد المراكشي⁽²⁾ أن الخليفة المنصور الموحي أمر (أن يدخل عليه أمناء الأسواق وأشياخ الحضر في كل شهر مرتين يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم). فساد الرخاء (واستبحر العمران وكثر ساكنه) على

(1) كتاب العبر، ص: 7 ج: 152 - 151

(2) المعجب، ص: 168.

حد قول ابن خلدون⁽¹⁾.

إلا أن هذه الوضعية لم يكتب لها الاستمرار في ظل اندلاع الكوارث الطبيعية والأزمات البشرية، خصوصاً في المنعطفات الحرجة الموافقة للفتن وهرم الدول، حتى إن ارتفاع موجات الغلاء، وندرة المواد الغذائية الموجهة للاستهلاك المعيشي، وظهور المجاعات والأوبئة صار سمة الحقبة المدروسة. وكأنها بفعل كثرة تردها أضحت حالات عادية بالمغرب والأندلس وغداً الرخاء نعمة استثنائية نادرة.

إذا كان ابن خلدون قد كفانا مهمة رصد العوامل البشرية الداعية لغلاء الأسعار في بوادي وحوضر العدوتين بشكل عام⁽²⁾. فإن ابن هيدور قد بحث عن علل الغلاء في المؤثرات الطبيعية دون أن يفصلها عن العوامل البشرية، في إطار نظرة متكاملة شاملة تعكس تداخلهما التام.

وعلى هذا الأساس يكون الفصل بينهما على مستوى التحليل إجرائياً اقتضته طبيعة الموضوع فقط، مؤكداً (أن الغلاء لحدوثه سببان: إما احتباس المطر، وإما لظهور الفتن والحروب (...)) والوباء لازم من لوازم الغلاء، كما أن الغلاء لازم من لوازم الفتنة الدائمة⁽³⁾.

(1) المقدمة، ص. ص: 387.

(2) (أما الأسعار الصغيرة...) فيمكن أن يتحقق منه (الفتن) في أيديهم ويحزنونه، فيهر وجوده لديهم، ويظلمونه على مستانه (...). وقد تدخل أحد في قيمة الأقوات: قيمة ما يرض عليها من النكوس والغارة للسلطان في الأسواق، وإيراث الفهر والمخافة في مافع يرضيها على البعد لأعصم. وذلك كانت الأسعار في الأمصار أغلى من الأسعار في البادية (...). وبالعكس كثرة في الأمصار لأسباب في آخر الدولة. وقد تدخل أيضاً في قيمة الأقوات: قيمة علاجها في الفلج. ويحافظ على ثلث في أسعارها كما وقع بالأندلس لهذا العهد. المقدمة، ص. ص: 388.

(3) ماعية الفرض الوثائق، ص. ورقة 2.

إن تدهور الإنتاجين الفلاحي والحرفي بمجال العدوتين ألقى بظلاله على كساد النشاط التجاري وتقلص موارد، فاختلفت الأسواق وتراجعت الطاقة الاستهلاكية، وظل الغلاء إفرازاً طبيعياً لآثار التردد الدوري للكوارث الطبيعية.

فإذا كانت المصادر الإخبارية لا تسعفنا كثيراً في كشف الحجاب عن الأسعار في الأيام العادية وخاصة بالنسبة للمواد الموجهة للاستهلاك المعيشي بحيث (لا تذكرها إلا في حالة رخصتها أو غلائها)⁽¹⁾. فإن توسيع دائرة القراءة لتشمل المصادر الدفينة كفيل يرتق الثغرات ويرسم صورة تقريبية عن وضعية الأسعار في الفترات العصيبة والاستثنائية التي يهتم بها موضوع الكتاب.

وفي هذا المضمار نتوفر على سيل من النصوص المؤكدة لنظرية ابن هيدور بخصوص العلاقة التلازمية بين الكوارث الطبيعية وغلاء الأسعار، إذ قلما نجد كارثة من الكوارث الطبيعية لا تقترن بالغلاء. ومن مظاهر هذا التلازم تبادل الأدوار بينهما، فتارة يكون الغلاء سبباً لتفشّي الكوارث والأوبئة، وتارة أخرى يكون نتيجة لها والعكس صحيح.

ففي الربع الأول من القرن 6هـ / 12م (اشتدت المجاعة والوباء بالناس) في قرطبة) وكثر الموتى وبلغ مد القمح خمسة عشر ديناراً⁽²⁾. وكشفت الفترة الانتقالية بين المرابطيين والموحدين تداخل الكوارث الطبيعية بالبشرية،

(1) إبراهيم الفاسري، برنطيس: صاحب في التاريخ الإحصائي، ص 210.

(2) ابن القطان: نظم الحسان، ص 226.

حتى (غلت الأسعار بمراكش ووصل فيها الربع من الدقيق بمثلقال حشمي ذهباً)⁽¹⁾.

والملاحظ أنه كلما اندلع قحط أو مجاعة، أو هجم جراد⁽²⁾ على المحاصيل إلا وارتفعت أسعار المواد الموجهة لسد حاجيات الاستهلاك المعيشي، وخاصة منها الحبوب التي ارتكز عليها غذاء السواد الأعظم من سكان العدوتين، ولم يعد بإمكانهم الحصول على أصنافه الجيدة بسبب إقبال الخاصة على اقتنائه جملة ومحو آثاره من الأسواق.

فضلاً عن تدني مستوى دخل العوام، فاقترضوا على الأصناف ذات الجودة المتوسطة والضعيفة مثل الخنطة والشعير⁽³⁾، وقمع رقيق الحب يدعى (يردن تيزواو)⁽⁴⁾. إلى جانب تزايد إقبال المستضعفين على الذرة⁽⁵⁾.

أما عوام الأندلس فقد ارتبط غذاؤهم في ظل الفترات العصبية ببعض الحبوب الرديئة مثل (الدخن والملت)⁽⁶⁾. قد عبرت أزجال ابن قزمان عن نفور العامة منها لولا عامل الحاجة والضرورة⁽⁷⁾.

ولهذا فإن ارتفاع أسعار الحبوب قد يكون مؤشراً لقياس مدى حدة

(1) البيان المغرب، ج ٢، ص ٤٠٠، ص ٤٠١.

(2) بخصوص الخراف، انظر نظم الحسان، صفحات: 228 - 230 - 235 - 242 - 252.

(3) الأعرابي: راحة الشنق، ص ١٠٠، ج ١، ص 226 - 228. ابن قزمان: حيلة الصلة، ص ٥٠، ص 302.

(4) بيع عدالي (ص ١٥٧ ح 75 ح ١) مؤلف مجهول. الاستعارة، ص ٢٠١: راحة الشنق، ص ١٠٠، ج ١، ص 226.

(5) ابن الخطيب: الإحاطة، ص ١٠٠، ج ١، ص 143. الاستعارة، ص ٢١٥.

(6) الملت: هو الخنطة الفارسية) أبو الخو الأسدي: حيلة الصلة، ص ١٠٠، ج ١، رقم 607 ص 233.

(7) قزمان ابن قزمان: كيف ربي جيري بيع (الذرة) مسودة مسودة من بيع (الزيت). ديوان ابن قزمان، إحصاء الأغراض في

ذكر الأغراض، الخفين ونعلين فيميركم كـ... تقديم محمود علي مكي، نشر المجلس الأعلى للثقافة، جمهورية مصر

العربية، القاهرة، 1414 هـ / 1995، ص 318.

الكوارث وشدة القحوط والمجاعات، فضلاً عن قياس مدى معاناة الناس بسبب قلته أو انعدامه. وفي هذا الصدد كان بروديل⁽¹⁾ محقاً لما اعتبر (القمح صاحب القول الفصل في تاريخ بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط). ومن الطبيعي جداً أن تتأثر فئات العوام من قلة المؤن وغلاء الأسعار، نظراً لضعف قدراتهم الشرائية، وتدني مستوى دخلهم، فكان يؤسهم يتفاقم أكثر في حال تلازم الكوارث الطبيعية والفتن البشرية.

كما حال الغلاء المفرط بينهم وبين مايسدون به الرمق، ويطردون به شبح الموت والجوع، وذلك مثلما حصل إبان بعض فصول المرحلة الانتقالية بين المرابطين والموحدين. فقد أورد البيدق وهو شاهد عيان أصداء حمى الأسعار التي انتقدت سنة 536هـ بشكل متزامن مع الكوارث الدورية فقال: (وبلغ عندنا في ذلك الوقت سعر الشعير ثلاثة دنانير للسطل)⁽²⁾.

في خضم هذه الفتن المذكورة تعاقبت موجات القحوط والمجاعات بالمغرب وكان من مضاعفاتها السلبية أن تأثر أصحاب الدخل المحدود، بسبب (تتابع الغلاء في جميع بلاد المغرب)⁽³⁾ من سنة 537هـ إلى سنة 543هـ. في حين كانت أسعار اللحوم رخيصة نسبياً، فقد تعاقب الجفاف وتوالى هجوم الجراد على الأراضي الزراعية، وأصبحت المراعي بالبوار فانعدم العشب والكلأ، وابتليت قطعان المواشي بالأمراض. ففضل أصحابها

(1) بروديل البحر المتوسط والعالم الإسلامي، ملفه إلى العربية عمر بن حنبل، باريس 1990، ص: 32.

(2) البيدق: أخبار الموحدين، ص: 5253. كتاب المغرب، ص: 4، ص: 99.

(3) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ص: 9، ص: 155. كتاب المغرب، ص: 4، ص: 26 - 38 / تاريخ العرب الإسلامي، ص: 370.

التخلص منها بأقل خسارة ممكنة وبيعها بأبخس الأثمان بدليل ما سجله ابن عذاري⁽¹⁾ سنة 580هـ، مؤكداً (أن ثورا بيع بدرهم واحد، وبقرة (...)) بثلاثة دراهم).

فكان للكوارث الطبيعية وقعها الخاص في حصول نقص حاد في الأقوات وحدوث شرخ شاسع في الأسعار، ولهذا (فإن معظم الأسباب الجلية لتقلبات الأسعار الإقليمية هو نقص المؤن بسبب المجاعة والقحط)⁽²⁾.

وفي الأندلس عصفت بأشبيلية رياح غلاء مفرط عام 543هـ كان من نتائجها ندرة الأطعمة الضرورية، وغلاء المتوفر منها في الأسواق بسبب أعمال الاحتكار والمضاربة والادخار.

فزاد الضيق بالناس واضطروا إلى التسليم بكل غال ونفيس من الأموال الثابتة والمنقولة في سبيل الحصول على زاد لطرد الجوع والإفلات من شبح الموت. فاستطال تجار المؤن من خلال ما فرضوه من أسعار جائرة في الأسواق. في وقت تعطلت فيه وظيفة الحسبة، وارتفعت رقابة المحتسب على التجار والمضاربين حتى (بيعت خبزة بدرهم ونصف، وبيع قذح القمح بستة وثلاثين درهماً، وباع الناس أموالهم بالأيسر اليسير (...)) وبيع أصل زيتون بالشرف بنصف درهم، ودار تساوي مئة دينار بعشرة دراهم)⁽³⁾.

(1) البيان المغرب، ق ٤، ص ١٦٠.

(2) أوليفيرا يميني كويستيل: التجارة والتجار في الأندلس، تعرفت بعض عدد الفه، مكتبة العبيكان، الطبعة العربية الأولى، 1423 / 2002، ص 209.

(3) البيان المغرب، ق ٤، ص ٣٨ - ٣٩ / التتوف، ص ١٥٣.

ومن خلال التأمل في أسعار المواد الواردة في النص، نستشف أن معايير الغنى والثروة تهاوت قيمها تباعاً أمام قيمة القمح في فترة ضغط كارثة الجوع، فأصبحت قيمة خبزة وقمح من القمح أنفيس وأعلى من حقل زيتون في أرض خصبة كما هو شأن شرف أشيلية المشهور.

وعليه فقد رجحت في ظرف استثنائي كمية قليلة من القمح بقيمة عقار سكني. ومن ثم ندرك مدى ضلوع الكوارث الطبيعية في إحداث هزات قوية في مصادر الثروة والجهد. وغدت هذه الأخيرة لا قيمة لها كلما فقدت الأقوات واشتدت الأسعار وطال أمد المجاعة. وفي هذا الصدد زكت أمثال العامة حقيقة ندرة الحبوب وغلاء أنواعها الجيدة في ظل التحولات الطبيعية القاسية، وصارت عملة نادرة يعز العثور عليها في الأسواق⁽¹⁾.

وتجنباً للوقوع في مهاوي الإسقاط والتأويل الذي تقيم فيه أسعار العصر الوسيط بأسعار عصر آخر. نسترشد بالرؤية الخلدونية للأسعار ومن خلالها نحاول قراءة وتركيب بعض مشاهد التاريخ الاقتصادي للمغرب والأندلس في الحقبة المدروسة.

وقبل ذلك نرى من الأجدر ترك المجال لابن خلدون ليحدد معالم نظريته في الأسعار القائمة على مرتكز العمران الاجتماعي بقوله: (فإذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الضروري من القوت وما في معناه (...)). وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس من ذلك فترخص

(1) قالت العامة: إذا علا القمح مالو حصال. الرجائي: أمثال العمدة، ص 2، راجع رقم 24 ص: 9.

أسعارها في الغالب»⁽¹⁾.

تهمنا العبارة الأخيرة من النص في أسبابها ونتائجها فقوله: (إذا قل الساكن) و(ضعف عمراته) تخفي أمراله علاقة وطيدة بغلاء الأسعار. إذ لا يعدو أن يكون نتيجة لأسباب ومؤثرات مضمرة يمكن حصرها في الكوارث الطبيعية والاضطرابات البشرية.

والراجح أن ابن خلدون كان يعني المؤثرات الطبيعية كعنصر فجائي يفضي للنتيجة المذكورة بدليل ما كشف عنه في تمة النص المذكور، بقوله: ((...)) إلا ما يصيبها من بعض السنين من الآفات السماوية⁽²⁾. هذا الاستثناء في نظرية ابن خلدون انطبق على وضعية الأسعار بالمغرب والأندلس إبان الفترات العvisية من الحقبة المدروسة، وأضحى حالة عادية بفعل التكرار الدوري للكوارث الطبيعية. فالفحوط والمجاعات والأوبئة أتت على العنصر البشري النشط، وحطمت بنيته الإنتاجية، وطغت أمنه الغذائي بالندرة والغلاء المفرط.

ومما يذكى هذا التخريج ما نتج عن المجاعة العظيمة التي نزلت ببلنسية عام 567هـ، إذ يقدم لنا ابن صاحب الصلاد شهادة حية عما عاناه سكانها من غلاء، باعتباره واحدا ممن شمله شرره فقال: (وزاد بالناس الجوع والعدم، والضعف والألم...) وقد وصل الدقيق أربعة دراهم للرطل الواحد منه، ومد الشعير المراكشي أربعة دراهم، وكذلك القمح غير موجود، والخبزة

(1) المقدمة، ص: 387.

(2) المقدمة، ص: 387.

الواحدة من ذلك) التين (بدرهم)⁽¹⁾.

كما انتقل الغلاء في السنة الموالية إلى مدينتي مرسية⁽²⁾ ووبذة التي اشتد فيهما (الغلاء على المسلمين وعمدت الأقوات عندهم)⁽³⁾. وفي سياق وحدة الظاهرة (غلت الأسعار بمرأكش والأندلس)⁽⁴⁾ سنة 573هـ. أما في مستهل القرن 7هـ / 13م فقد كابد عسكر الناصر الموحد محنا صعبة أساسها الغلاء وقلة وجود الشعير⁽⁵⁾. يبدو أن الغلاء الذي عجل بالمجاعة التي لازمت عمليات الإعداد للجهاد بالأندلس منذ 607هـ قد طبع نتائج معركة العقاب بالفشل الذريع، فكانت هزيمة قبل أوانها بسنتين. في وقت كان بإمكان الخليفة الناصر الموحد تدارك الأمر بإصلاح الوضع الداخلي المنهار، وترتيب الأمن الغذائي بتحرير الأسعار عن طريق إخراج الخبواب المدخرة وتزويد الأسواق بها لتكسير حاجز الغلاء. غير أنه لم يلتفت سوى لمحاسبة عماله عن مسؤولياتهم في تدهور الوضع، في حين (تمادت حركته إلى قصر كتامة والأسعار قائمة النفاق، والبلاد قد تضيق في كل ما يؤول إلى الارتفاق)⁽⁶⁾. فكان لهذه

(1) (ماشراها من اضطر إليها ثبت واحدا من اشارها تقوت بها ثم وجدت فقدها) إلى بالإمامة، م، ص: 511 - 512 أو الرطل حسب المحقق يساوي 504 غراما حسب ص: 509 - 511.

(2) غلبه إلى بالإمامة، م، ص: 514. البيان المغرب، في م، م، ص: 124.

(3) تاريخ الغرب الإسلامي في العهد البسيط، م، ص: 432.

(4) البيان المغرب، في م، م، ص: 152.

(5) (فصل أبو الجحاح ابن مؤيد طبر (مؤيد طبر قرية قرية من بلسية) مؤيد طبر في الناصر فقال:).

ما العيد في حلة وطاف من تحرير... إلى العيد في التلاقي مع شعير

فاطلق له الناصر عشرة أمداد شعير كانت فيمنها في ثلث الوقت خمسين ديناراً إلى أبي الصيغة: عبود الأسامة، م، ج 3، ص: 127.

(6) (وسب سطره بعماله في هذه السنة 607هـ) أنه لم يفي الناس في هذه الحركة من نزع المظنة والشار المجاعة، وتعد الأوطار وعند الأقوات ما لا يعهد الناس ولا علموه في أسفارهم القاصيات، البيان المغرب، في م، م، ص: 259.

المقدمات ما يناسب من النتائج الكارثية.

هذا النص يكشف خبايا الوضع الإنساني المتدهور بسبب الأزمة الغذائية التي بلغت ذروتها بالارتفاع المفاجئ للأسعار، والاختفاء السريع للمعونات، فاستفحلت المجاعة وانعدمت الأطعمة. ومما زاد في توهجها نضوب مخازن الرعية بسبب نقل المعونة المفروضة عليهم لتجهيز مثل هذه الحملات العسكرية الضخمة. ومن ثم تتصور حجم المحن التي كابدها إنسان العدوتين في صراعه المرير ضد جبهات الغلاء والجوع والهزيمة. زاد من تفاقمها النزيف البشري الذي تسبب فيه وباء 610هـ⁽¹⁾.

ولم تسلم الأندلس من المضاعفات السلبية للكوارث الطبيعية المذكورة، ففقد عانت غرناطة من موجة غلاء شديد عام 608هـ⁽²⁾. في حين ساهم التعاقب الدوري للآفات والكوارث الطبيعية في حصول تلازم ذي ثلاث مستويات بين القحط والغلاء والمجاعة في المغرب والأندلس غير ما مرة في سياق مفهوم وحدة الكارثة.

وفي هذا الصدد أورد ابن عذاري أن من جملة تجليات هذا التلازم أن ارتفعت حدة الغلاء في العدوتين أزيد من ثلاث سنوات من 614هـ إلى 617هـ إلى أن اشتد الحال (في تناهي غلاء الأسعار بالبلاد الغربية والأندلسية)⁽³⁾. وتكرر الأمر نفسه حيث بلغ الغلاء مداه في الفترة الممتدة بين 617هـ

(1) الناصري: الاستقصاء، ص 3، ح 4.

(2) ابن عبد الملك: الديار والتكامل، ص 8، ح 411.

(3) البيان المغرب، ق 4، ص 266 - 267.

و625هـ كان أشده غلاء سنة 624هـ (بالمغرب والأندلس فبيع قفيز القمح بخمسة عشر دينارا، وفيها كان الجراد المنتشر بالمغرب)⁽¹⁾.

طبعي أن يفضي هذا التلازم الكارثي المتنامي إلى خراب العمران، وتبدل العادات الغذائية. واختفاء السلوكات الاجتماعية السليمة. وظهور الأنانية وبعض السلوكات العدوانية فضلا عن تدهور الوضع الصحي كلما أعقبت الأوبئة كوارث القحط والجوع. نظير ذلك ما حصل في المغرب بعد وفاة الخليفة المأمون الموحد سنة 630هـ (وفيها خلت بلاد المغرب وكثر فيها الجوع والوباء ووصل فيها قفيز القمح ثلاثين دينارا)⁽²⁾.

وبالتالي حرم الغلاء الفاحش فئات عريضة من سواد العدوتين من اقتناء الضروري من المؤن، فكان رد فعل الجوع القيام بأعمال النهب والسلب وقطع السابلة، فتفاقم الوضع الأمني، وتخوف التجار من مضاعفات ذلك على أموالهم فأغلقوا دكاكينهم وأصبحت الأسواق شبه فارغة مما زاد من حدة الغلاء، مصداق ذلك ما عرفتة أسواق مراكش من غلاء مفرط سنة 632هـ على إثر المجاعة التي (استولت على جمهور الناس ورأوا محنا يستعاذ بالله منها، وانتهى المد الواحد من القمح الفحصي إلى سبعة دراهم كبارا (...)). وأما أسواق المدينة في هذه المجاعة فلم يكن بها ما ينطلق عليه اسم شيء، بوجه من الوجود والخوانيت مغلقة)⁽³⁾. صورة مأساوية نستشف من

(1) راجع القرطاس، ج 1، ص: 359.

(2) راجع القرطاس، ج 1، ص: 361.

(3) البيان المغرب، ق 1، ج 1، ص: 325.

قسماتها عمق المحن التي عاركتها جمهور العوام.

ولا نحتاج إلى التأكيد بأن الغلاء ظل يطارد إنسان العدوتين إبان الفترات الحرجة من عمر العصبية الآيلة للأفول. ففي سنة 633 هـ كانت شدة بالمغرب فذكر ابن عذاري⁽¹⁾ أن (الجلود كانت تقشعر من ارتفاع السعر). واستمرت هذه الشدة متصلة إلى حدود السنة الموالية وفيها (كان الغلاء المفرط الذي انتهى فيه الربع الواحد من الدقيق إلى سبعة وثلاثين درهما)⁽²⁾. ولم تكن الأندلس أحسن حالا من بلاد المغرب ففي سنة 635 هـ (اشتد الغلاء والوباء بالعدوة (الأندلس) فأكل الناس بعضهم بعضا)⁽³⁾.

أما المناطق المعروفة بقلّة إنتاجها من القمح بحكم طبيعة مناخها البارد، واعتمادها في أقواتها على استيراده من مناطق إنتاجه. فإذا حل بها الغلاء يكون عادة مقرونا بالمجاعة، وهذا يصدق على المناطق الجبلية كما هو شأن المناطق الشمالية المغربية عصرئذ.

ففي سنة 637 هـ (كان الغلاء المفرط والمجاعة العظيمة بمدينة سبتة حتى عدم فيها الطعام بالكلية في هذا العام)⁽⁴⁾. مما يدل على بلوغ الأسعار أعلى مستوياتها ليس في سبتة وحدها، وإنما امتد أثرها إلى معظم مجال المغرب الشيء الذي يزكي نظرية ابن هيدور الأنفة الذكر، حين ربط الغلاء في علاقة

(1) غص، ص: 336.

(2) البيان المغرب، ق. م. ص: 339.

(3) روح الفرطاس، ص: 362.

(4) احتصار الأخبار، ص: 83 / المقصد الشريف والشرح المطيب في تعريف بسلطنة الشريف: تحقيق: أحمد سعيد

الحرب، الطبعة الملكية، الرباط، 1402 هـ / 1982 م، ص: 69 - البيان المغرب، ق. م. ص: 351.

جدلية بقلة الأمطار، وكثرة الفتن، وآية ذلك ما شهد به الواقع التاريخي للمغرب في السنة المذكورة وفيها (كانت أكثر بلاد الغرب غالية الأسعار بسبب كثرة الفتن وقلة الأمطار في تلك الأقطار)⁽¹⁾.

وتكرر مثل هذا في الأندلس بصور ووضعات مختلفة، ففي سنة 645هـ واجه سكان أشبيلية أزمة تداخل فيها العنصر الطبيعي بالبشري فكانت الحاصيلة غلاء الأسعار وكثرة الفتن حتى (عدمت الأطعمة من القمح والشعير)⁽²⁾. وبلغت حدة الأسعار منتهاها في مجال الأندلس حتى أقدم الناس على بيع أملاكهم وأمتعتهم النفيسة لمواجهة شدة الغلاء، واقتناء ما يسد خلة الجوع مثلما حدث ذلك سنة 663هـ. وفيها (كان بالأندلس غلاء مفرط أكثره بمالقة، فكان فيها المأكول غال ونيله عويص، وبيعت فيها الحاجة المشتمة بالثمن الرخيص)⁽³⁾. أما مؤجرو الدور والمنازل فقد طُلبوا بالزيادة في سوم الكراء في وقت عجز فيه العوام عن تأدية مستحقات الكراء الأصلي⁽⁴⁾.

ولعل هذا ما فطن إليه ابن خلدون وقرره مما يعكس وعي الرجل بطبائع العمران وأحواله، فقال: (واختص قطر الأندلس بالغلاء)⁽⁵⁾. ويقدم ابن

(1) نفسه، ص: 83.

(2) المراكشي، المعجم، ص، ص: 202 / البيان المغرب، في ص، ص: 380.

(3) البيان المغرب، في ص، ص: 435.

(4) بقده ابن خرداذبة، حاله ثم دجا حيا لحداثة هذه العلة فقال:

يا علي تعيق من الله وترامنا نعطى في الدار

إش تسال أي هم بيكي والنبي المنى فدار

ديك ابن خرداذبة، ص، ص: 208.

(5) القلعة، ص، ص: 388.

قرمان نموذجاً للغلاء الذي شهدته الأندلس إلى درجة تغيرت معه مقاييس الكيل والوزن⁽¹⁾. وفي المغرب طبق المرينيون بعد موجة الغلاء التي أعقبت مجاعة ووباء 693هـ إجراء تقنيا لتوحيد مكايل الحبوب من خلال (تبديل الصيعان)⁽²⁾.

واستمر تردد موجات الغلاء في الحقبة المدروسة وكأنه صار حالة عادية كتب على إنسان المغرب والأندلس التعامل مع تجلياتها كقدر محتوم. ففي العقدين الأخيرين من القرن 7هـ / 13م حصلت أسراب الجراد ما على وجه الأرض من محاصيل⁽³⁾. مما مهد لاندلاع غلاء فاحش طال مواد الاستهلاك الأساسية في بلاد المغرب سنة 679هـ حيث (وصل القمح فيها عشرة دراهم للصاع)⁽⁴⁾. في حين بلغ سعر (القمح سنة 693هـ عشرة دراهم للمد، والدقيق ست أواقي بدرهم)⁽⁵⁾.

والثابت أن الأسعار لم تكن على وتيرة تسعيرية موحدة داخل أسواق العدوتين، بل تفاوتت داخل القطر الواحد، ذلك ما كشفت عنه نوازل العصر، حيث استفتي ابن رشد⁽⁶⁾ في (رجل استاجر أجيرا بطعام في بحريط

(1) عن شدة الغلاء وتغير طرق الكيل قال ابن فرمان:

يالن ذا الدقيق هو علي والطعام أعلى من السهم

والشعير عند أكثر الناس بالعمد والقطر قسم

ديوان ابن فرمان، ص 209

(2) روض القرطاس، ص 507.

(3) الاستفصاء، ص 3، ص 89.

(4) روض القرطاس، ص 535.

(5) نفسه ص 540؛ الاستفصاء، ص 3، ص 90.

(6) هادي ابن رشد، ص 2، ص 936.

ثم اتفق خروجهم إلى قرطبة، فطلب طعامه منه فقال المستأجر لا أعطيك طعاما لأن ثمنه هنا مضاعف، ولا أعطيك إلا مثل ما كان يساوي هناك).
 إن المسافة الفاصلة بين المدينتين لا تدعو تكاليفها إلى مضاعفة السعر مما يوحي بوجود حالة غير طبيعية في قرطبة تضاعفت على أساسها الأسعار. ومما لا شك فيه أن هناك حالة استثنائية، تداخلت فيها العوامل الطبيعية بالفتن البشرية. وحسبنا أن استئجار عامل مقابل قوته اليومي يقوم حجة على أن الأزمة مستفحلة، وما سلوك رفعها للقضاء للبث فيها إلا دليلا على حساسية الظرفية التي استعرت فيها نار الغلاء في الأندلس.

على الرغم من قلة الكوارث الطبيعية في القرن 8هـ / 14م بالعدوتين⁽¹⁾ باستثناء الأوبئة الفتاكة، فإن الغلاء ظل شبيحا مخيفا جراء مضاعفاته الوخيمة. فالمصادر تذكر أن فترة حكم السلطان المريني أبي الربيع سليمان (708هـ/710هـ) التي لم تتعد (ستين وخمسة أشهر كانت كلها غالية لم يزل السعر بها مرتفعا)⁽²⁾.

ولم تدم فترة الرخاء بعدها أكثر من عقد من الزمن فعادت الكوارث الطبيعية من عواصف وسيول ومجاعات وغلاء بشكل تدريجي منذ 723هـ وفيها (كانت أمطار عظيمة ببلاد المغرب وتلوج كثيرة فعدم فيها البياض (الفحم) والخطب، فبيع البياض بمدينة فاس بدرهمين للرطل)⁽³⁾. وبلغت

(1) انظر جداول الكمالات الطبيعية الخاصة بالقرن 8هـ / 14م. في كتابنا الكوارث الطبيعية والزها في سلوك ونهيات الإنسان، ص: 159 وما بعدها.

(2) راجع القرطاس، ص: 521؛ الامتعاء، ص: ج 3، ص: 99.

(3) نقبه، القرطاس، ص: 543.

مداها سنتي 724هـ و 725هـ حيث (كانت المجاعة بالمغرب وارتفع السعر في جميع البلاد، وغلت الأسعار في جميع الأمصار، فوصلت صحيفة القمح تسعين دينارا، ومد القمح خمسة عشر درهما، والدقيق أربع أواقي بدرهم، واللحم خمس أواقي بدرهم، والزيت أوقيتان بدرهم، والعسل كذلك والسمن أوقية ونصف بدرهم، وعدمت الخضر بأسرها)⁽¹⁾.

فإذا تأملنا لائحة المواد التي طالها الغلاء، أمكن تصنيفها بحسب طبيعتها وأهميتها الغذائية إلى قسمين: مواد قابلة للتلف السريع كاللحم والخضر. وبما أن المواشي عادة ما يسرع إليها الهلاك في السنوات العجاف بسبب قلة الكلأ والمرعى، فإن أصحابها ياكرون بها الأسواق فيكثر العرض مقارنة بضعف الطلب لكساد التجارة، وتواضع قدرات الناس الشرائية، فتباع المواشي الهزيلة بأرخص الأثمان، وحينئذ يكون سعر اللحم في المتناول مقارنة بغيره من المواد ولا سيما منها الضروري الموجه للاستهلاك اليومي كالخضر المنعدمة بالمرّة كما هو ثابت في النص، ولذلك ظلت خارج دائرة التسعير لسيادة الجفاف. مما يبرز الأهمية القصوى للتساقطات. ومن ثم فلا غرو أن يمثل الماء أهمية خاصة في خلق التوازن المعيشي والاقتصادي للمعدوتين⁽²⁾.

أما المواد القابلة للادخار فهي حسب النص: القمح والزيت والعسل

(1) - الجزء من: 530 - 544 / الاقتصاد، ج 3، ص: 179. (والصحيفة تسميها في سنتين مدا في الاصطلاح المغربي القديم) الفجوة المبة، ج 3، ص: 89.

(2) - (اعتبر الباحث محمد مربي الماء أن جانب الدين والمعيشية أحد التقاطعات التي تقسم بعض معطيات تاريخ المغرب في أواخر العصور الوسطى) التاريخ المغربي وحسن الحاد - نموذج لموازن الفقهية، مجلة كلية الآداب فاس، ج 1، ص: 1985. ص: 118.

والسمن. ورغم توفرها النسبي في الظروف المذكورة فأسعارها كانت باهظة، وعجز العوام عن اقتنائها بسبب تواضع مداخيلهم، وقلة فرص العمل التي تأثرت بالتقلبات الطبيعية (فشلهم الجوع والهلاك)⁽¹⁾.

ونتيجة عن الغلاء، فقدان المواد الغذائية الأساسية وأصبحت حياة العوام مهددة بالمجاعة⁽²⁾. ساعد على ذلك تفشي ظاهرتي الادخار والاحتكار، فالأولى مرتبطة بسلوك سواد العدوتين سعيا لتأمين الغذاء لوقت الحاجة والضرورة. أما الثانية فطالما اعتمدها التجار والمضاربين تحينا لأوقات الشدة والمجاعة والغلاء لتحقيق الربح السريع بعد مضاعفة السعر. ولا أدل على شيوع مثل هذا السلوك ما تردد على السنة العامة من أمثلة تصب في هذا الاتجاه⁽³⁾.

لم تغب هذه النزعات المذكورة عن تفكير ابن خلدون الذي توصل بعد نظره ودقة تحليله للعناصر المؤثرة سلبا وإيجابا في طبيعة نظرية العمران البشري إلى تفكيك شبكة المؤثرات الطبيعية والبشرية الكامنة وراء الغلاء، والادخار والمجاعة، فقال: (وليس صلاح الزرع وثمرته بمستمر الوجود ولا على وتيرة واحدة، فطبيعة العالم في كثرة الأمطار وقلتها مختلفة، والمطر يقوى ويضعف، ويقل ويكثر، والزرع والثمار على نسبته. إلا أن الناس

(1) الفتنة، ص: 320.

(2) وصف ابن فرمان معاركه للجوع بسبب الجلاء الجوع فقال:

قد رجعت الآن باطل من عذاب الجوع هي
وأني عقل يقى لعاقل... والشجر هو جود هي؟

ديوان ابن فرمان، ص: 314.

(3) عر العوام عن ذلك قولهم (فعلوا بجلال) (الرجائي: أمثال شعراء، ص: 2، رقم: 286، ص: 68).

وائقنون في أقواتهم بالاحتكار (الادخار) فإذا فقد الاحتكار عظم توقع الناس للمجاعات فعلا الزرع وعجز عنه أولو الخصاصة فهلكوا⁽¹⁾. وإذا كان الغلاء سببا موضوعيا لاستفحال المجاعات كما تقدم، فإن استمراره مدة طويلة غالبا ما يؤدي إلى تقشي الأوبئة، مصداق ذلك ما قرره ابن هيدور⁽²⁾ وأثبتته الواقع بقوله: (إذا كان الغلاء وطال واشتدت أسبابه لزم عنه الوباء وهذا علم صحيح).

إن هذه العلاقة التلازمية التي قطع بصحتها ابن هيدور نجد صداها في الواقع التاريخي للعدوتين، فالطاعون الأسود الجارف الذي ضرب المجال المذكور، سجل فيه التلازم الواضح بين المجاعة والغلاء والوباء. فقد أورد ابن عباد في رسائله مقارنة بين سعر الباكور قبل الطاعون وبعده، ففي الوقت الذي كان المستهلك يشتري أربعين من الباكور بدرهم قبل وباء 749هـ أصبح الدرهم لا يفي سوى بعشرين من الباكور أثناء الطاعون وبعده، أي انخفض بنسبة تعادل 50 % وهي نصف الباكور تحديدا⁽³⁾.

وعلى هذا الأساس فالأوبئة تستفحل مع المجاعات، وتنتعش في أوقات غلاء الأسعار، وتدهور الوضع الصحي الناتج عن سوء التغذية، في وقت تكون الدول عادة ما تختضر وتلفظ أنفاس العجز والوهن. وهذا ما ينسجم ونظرة ابن خلدون للطاعون الأسود الذي (جاء للدول على حين هرمها

(1) المقدمة، ج 1، ص: 320

(2) ماعية المرض البائني، ص 2، ورقة 2

(3) الرسائل الكبرى، ج 1، ص: 196.

وبلوغ الغاية من مداها)⁽¹⁾.

من حصاد ما سبق اتضح أن الغلاء تارة يكون سببا في اندلاع الكوارث الطبيعية والأوبئة، وتارة أخرى يكون نتيجة لاستفحالها في العدوتين خلال الحقبة المدروسة. كما أن اهتمام المؤرخين بتسجيل نتائج الغلاء أثناء الكوارث وبعدها يزكي ما ذهب إليه ابن خلدون وابن هيدور بشأن العلاقة التلازمية بينهما، في الوقت الذي تغيب فيه أخبار الأسعار في الأيام العادية. وبالتالي نتساءل عن مدى أهمية التسعير زمن الكوارث الطبيعية في المغرب والأندلس؟ وهل نجد للنصوص الفقهية المتعلقة بالتسعير أثر في الواقع التاريخي للعدوتين إبان الحقبة مدار الدراسة؟

2-3 الكوارث الطبيعية وإشكالية التسعير

اتضح من خلال ما سبق أن الكوارث الطبيعية شكلت الدعامة الأساسية لتوهج الغلاء بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط. ساندتها مجموعة من العوامل البشرية الناتجة عنها كالغش والغبن، وثقل الضرائب، والاحتكار والمضاربة. وفي غياب معرفة تامة بلوائح الأسعار في الأيام العادية يتعذر ضبط نسبة الزيادة المجحفة على أساس أن المصادر لم تهتم سوى بالأسعار في حالتي الرخاء المفرط والغلاء الفاحش كما تقدم. وبالتالي فإن جلاء النقاب عن قضية الأسعار تبقى مسألة معقدة للغاية

(1) المقدمة، ص. 33.

لأن (دراسة الأسعار - في ظل الصعوبات المذكورة - هي كمن يحاول حل معادلة بأربعة مجاهيل هي: الطبيعة الدقيقة، والنمط ونوعية البضائع المتاجر بها، ونوعية الأوزان والمقاييس أو دلائل أخرى على الكمية التي تشير إلى قيمة العملة المدفوعة، وأخيرا الزمن والمكان والظروف الخاصة للصفقة المعنية)⁽¹⁾.

ونظرا لعدم اهتمام مصادر التراث الإخباري بهذه العناصر المذكورة، سنحاول كشف الحجاب عن بعض معالم التسعير زمن الكوارث اعتمادا على مؤلفات الحسبة، والفقه، والنوازل على اعتبار صلتها المباشرة بمشاكل الأسواق والأسعار، إضافة إلى كتب الأمثال والزجل الزاخرة بمحن عوام العدوتين.

وعلى هذا الأساس فإن عملية ضبط المعاملات والأسعار كانت توكل لـ (متولي السوق)⁽²⁾ و (صاحب الحسبة)⁽³⁾ ومساعدة الأمين الذي كان يشرف بمعية المحتسب على (التعامل في الأسواق وسلامة السلع وتوفرها وصحة المكايل والموازين حماية للمستهلك)⁽⁴⁾.

فهل كان قرار المحتسب ساريا في الأسواق المغربية والأندلسية حتى في الظروف الطبيعية الصعبة؟ وهل كان يتدخل في الفترات الاستثنائية لفرض قوة القانون ووضع حد لجشع التجار ومراجعة الأسعار حماية للمستهلك

(1) التجارة والتجار في الأندلس، ص 110.

(2) روح الفرطاس، ص 109.

(3) نفع الطيب، ص 1، ص 218؛ الدليل والمكمل، ص 8 ق 2، ص 389 - 404.

(4) النشاط الاقتصادي، ص 294.

في مجال العدوتين؟

تفصح النصوص عن وجود نظام للتسعير ومراقبة الأثمان والأوزان داخل أسواق العدوتين (فالخبز عندهم معلوم الأوزان للربع من الدرهم رغيف على وزن معلوم، وكذلك للثمن (...)) وكذلك اللحم تكون عليه ورقة بسعره، ولا يجسر الجزار أن يبيع بأكثر أو دون ما حد له المحتسب في الورقة⁽¹⁾. وذلك شريطة أن (لا يباع لحم مختلط في وضم واحد (و) لا يباع سمين ومهزول في وضم واحد أيضا)⁽²⁾.

يبدو أن محاولات التسعير في حالات الرخاء قوبلت بمعارضة شديدة من قبل علماء العدوتين، إذ الأصل تحرير الأسعار وفق قانون العرض والطلب، دون تدخل الدولة في ذلك. ووفق هذه المعادلة يكون (التسعير ظلم لا يعمل به من أراد العدل)⁽³⁾.

في حين ذهب ابن عبد البر ورواف إلى أنه (لا يحل التسعير إلا عن تراض)⁽⁴⁾. وهذا الشرط يقتضي موافقة الأطراف المدعوة لعقد شروط التوافق والتراضي وهما الإمام العدل والتجار (فيجمع وجود أهل سوق ذلك الشيء، (الأطعمة) ويحضر غيرهم استظهارا على صدقهم)⁽⁵⁾.

يعكس هذا التوافق الحضور القوي لسلطة المخزن (في تنظيم كلف

(1) فتح الطيب، ص 1، ح 1، ص: 218 - 219

(2) ثلاث رسائل أنثوية، ص 44

(3) المعيار العربي، ص 6، ح 6، ص: 425

(4) ثلاث رسائل أنثوية، ص 89

(5) ثلاث رسائل أنثوية، ص 89

البضائع الأساسية⁽¹⁾. وذلك بعد أن يسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون فإن رأى شططا في البيع، نازلهم على ما فيه لهم وللعمامة صلاح وسداد، حتى يرتضوا به ويتعاهدوا على ذلك منهم بعد ذلك في كل حين⁽²⁾.

ولهذا كان المنصور الموحدى حازما في فرض الرقابة على المحتسبين، وأعيان التجار حيث كان يجتمع بهم مرتين في الشهر (يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم)⁽³⁾.

إلا أن التوافق المبرم بين الطرفين سرعان ما كانت تختل عراه في حال اندلاع القحوط والمجاعات والأوبئة، فتقل المواد الاستهلاكية، وترتفع الأسعار، وتغدو حياة الإنسان مهددة بخطر المجاعة والهلاك.

وهكذا اعتبر العلماء تحديد الأسعار وتنظيمها ضرورة ملحة، وساقوا لذلك مجموعة من الأدلة الشرعية الداعمة لموقف الضرورة ومحاربة الغلاء، في وقت الضيق والشدة خصوصا وأن (أكثر التجار يحبون نفاق سلعهم، وذلك مكروه في حق من يتجر في الأقوات لأنهم يريدون غلو الأشياء على إخوانهم المسلمين، وتكون في حق بائع الدقيق أشد كراهة، بل يؤول ذلك إلى التحريم)⁽⁴⁾.

إن منطق الضرورة أملى على أهل الفتوى والاجتهاد التخفيض من كمية

(1) التجارة والتجارة - ص 211

(2) ثلاث رسائل أندلسية، ص 89

(3) المعجب، ص 168

(4) ابن الحاج: المدخل، ص 4، ح 4، ص 172

الخجوب التي تجزئ المكفر عن خطايا⁽¹⁾. في حين نهى محمد بن سعد الأنصاري⁽²⁾ الناس عن غمّي الغلاء في كل الأحوال. في الوقت الذي عجز فيه بعض المتصوفة عن إيجاد حلول لمعضلة الغلاء مكثفين بالصمت بدعوى أنه لا يستجاب لهم برفعه⁽³⁾.

في حين لم يلتفت أبو يعزى للمجاعة التي كانت تفتك بالناس في عهده، وفضل إرشاد الحيوانات إلى حيث وجود طعامها (وكان الوقت وقت غلاء، فكان يقول للوحوش: اذهب إلى مكان كذا وكذا فهناك قوتك، ويقول للطير مثل ذلك فتتقاد لأمره)⁽⁴⁾.

قد يفهم من سلوك أبي عبد الله الأندلسي الذي امتنع عن الدعاء برفع الغلاء إشارة إلى أنه عقاب إلهي للإنسان عما اقترفه من معاصي وآثام. وفي هذا السياق يفهم من تعليق صاحب المدخل⁽⁵⁾ أن الغلاء، عقاب للذين امتنعوا القوت.

نستشف من توجيه أبي يعزى للوحوش والطيور إلى أمكنة القوت في وقت الشدة والغلاء، خطاب مرموز مفاده الاستجابة للحيوانات

(1) وفي هذا الصدد سنرى الصانع (ص) يجزئ أهل من عده في زمن شدائدهم الآية في الوسط، القوله حالي. (ص) أو سبط ما تطعمون أهلهم) فأجاب: شرب كفاً والأكل بما عند حبل شمر (الاجتهاد والتجديد، تكلفة ومشقة، والاجتهاد أولى). المعيار العربي، ص 2، ج 2، ص 702.

(2) معتمداً في جهة على ما ذكر عن رسول الله (ص) أنه قال: (ص) ليس الغلاء في الطعام على أنبي ليلة تحيط عمله أربعين سنة). الحزم القاب فيما لأولياء الله من معاصر الخلفاء، ص 60.

(3) قال أبو عبد الله القرطبي المحدث في الأندلسي (توفي 599 هـ) (ص) من أوعى ربيع الغلاء فقبل لي. لا تدع معاً مسمع لأحد منكم في هذا الأمر دعا). جمع الطيب، ص 2، ج 2، ص 54 - 55.

(4) التليدي: انظره بمشاهير أولياء العرب، دار الأمان، الطبعة 3، 2000، ص 60.

(5) قال ابن الحاج: (إن القوت إذا امتنع يستغنى لوجه عر) وحسن أن يكرمه. وإذا أكرمه الله تعالى رفع سعره) المدخل، ص 4، ج 4، ص 175.

المطبعة للصلحاء، عكس العصاة والمذنبين من بني البشر الذين لا يلتفتون لنصائحهم، الشيء الذي يعكس ملامح الخطاب الإصلاحي الذي بشر به دعاة التصوف.

أما ابن العريف فلم يكن يتقيد حسب منهجه بهذه الاعتبارات التي يكون فيها التأويل سيد الموقف، بحيث كان من دعائه المأثور عنه في مثل هذه الظروف العصبية قوله: (اللهم رخص أسعارنا، وريح تجارنا)^(١٦).

وبرزت خلافات بين العلماء على مستوى تصنيف الأطعمة التي يجب في حقها التسعير من تلك التي لا يلزم فيها، فإذا كان فقهاء قرطبة قد أجازوا التسعير في (الزيت والعسل واللحم)^(١٧)، فإن ابن عبد الرؤوف انفرد بجمع عدد من الآراء الفقهية التي تدعو إلى تسعير المواد المعدة للاستهلاك المعيشي مستحضرا مقاصد الشريعة التي تحث على التيسير، وعليه (لابأس بتسعير السوق إذا كان الإمام عدلا، وكان ذلك نظرا أو صلاحا للمسلمين)^(١٨). وفي مقدمتها (الحبوب كلها التي هي قوت العباد وعلوفة للدواب)^(١٩).

ولهذا وجه ابن خلدون^(٢٠) دعوة ضمنية لأولي الأمر في عهده بالتدخل لتحرير أسعار الحبوب، والضغط على التجار والمضاربين لاحترام أسعارها المحددة بقوله: (إنما يحمّد الرخص في الزرع من بين المبيعات لعموم الحاجة

(١٦) مفتاح السعادة ونخيل طريق الإرادة، جمعة أبو بكر حبيب بن مومن، دراسة ونخيل عصمت محمد اللطيف دبلش، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣، ص: ٧٥.

(١٧) ثلاث رسائل أنثوية، ص: ٨٩.

(١٨) ثلاث رسائل أنثوية، ص: ٨٨.

(١٩) نفسها، ص: ١٠٩.

(٢٠) المغلة، ص: ٤٢٤ - ٤٢٥.

إليه واضطرار الناس إلى الأقوات من بين الغني والفقير، والعالاة من الخلق هم الأكثر في العمران فيعم الرفق في ذلك، ويرجع جانب القوت على جانب التجارة في هذا الصنف الخاص).

وبما أن حصول الضرر من غلاء أسعار المواد الأساسية، عادة ما يؤثر في معيشة العوام، من خلال تراجع دخلهم، وتقلص قدراتهم الشرائية، وتفاقم بؤسهم في فترات الكوارث الحرجة، فإن الأزجال عكست بصدق معاناة المستضعفين من غلاء الحبوب ونفاذها إلى درجة أن آتية تحضير الأطعمة والخبز في بيت ابن قزمان ظلت فارغة فاتخذ الفأر منها دار قرار⁽¹⁾.

فاستنكر العلماء هذا الوضع معتبرين غلاء المواد الأساسية زمن الشدة (منكرًا يلزم تغييره إذ لا يصح أن يترك الناس (لمواجهة الغلاء والمجاعة) وفي البلد طعام عند من يريد للبيع وما يشبه هذا من مصلحة العامة)⁽²⁾.

والحق أن هذه الاحتجاجات من جانب علماء العدوتين في الحقبة المدروسة، وجدت أذانًا صاغية لها في مراحل قوة العصبية الحاكمة،

(1) وما قاله في هذا الصدد.

يا فقي القمح طاب والنخب أعلى وأعلى

والطن كلما علمت لا حزن من جعلي

شوان ابن قزمان إصابة الأعراس م.س. ص: 212

وأضاف عن فلة القمح وعلاقه قائلاً:

يا ثلاث آباء في دابة... عطفطن بها غربال

أول أمس وأمس واليوم... وأنا مه مشغول بال

واراد الفأر دوبرة... وأخذ الفعري يزال

شوان ابن قزمان م.س. ص: 213

الطقطقة: كالنخب من حكاية صوته وهي طاق الفعري. م.س. ص: 213. هو عيش م.س: 213.

(2) العقابي أبو عبد الله تحفة الناظر وعية الناظر في تحرير التذكرة، مخرج ع، الرباط م.س: 13، ص: 155-156

فاتخذوا عدة إجراءات لحماية المستهلك من تجاوزات التجار والمضاربين لا سيما في الفترات العصيبة، من خلال تفعيل مؤسستي الحسبة والقضاء. ومن بين الإجراءات التي دأب عليها المحتسب للتحقق من مدى التزام التجار بأسعار وأوزان المواد الاستهلاكية أنه (كان يدس (على التاجر) صيبا أو جارية يتتبع أحدهما منه، ثم يختبر الوزن، فإن وجد نقصا قاس على ذلك حاله مع الناس فلا تسأل عما يلقي)⁽¹⁾. ذلك أن من لم ينضبط من الباعة لأسعار السوق المتفق بشأنها مع وجود التجار والأمناء (وزاد في الثمن (بأمره المحتسب) أن يبيع كبيع أصحابه وإلا أخرجه من السوق وأدبه)⁽²⁾. أما إذا عاد التاجر للزيادة في أسعار المبيعات (وكرر ذلك منه ولم يتب بعد الضرب والتجريس (أي الفضح) في الأسواق نفى من البلد)⁽³⁾. كما أفتى العلماء بأن (يمنع الخناطون أن يشتروا (الحبوب) في الدور إذا كان السعر غالبا وأضر بالسوق)⁽⁴⁾، حفاظا على قدرات العوام الشرائية لمواجهة واقع الآفات والكوارث المفجعة.

ونظرا لأهمية الحبوب ومشتقات القمح في غذاء إنسان المغرب والأندلس فقد شدد المحتسب إجراءات المراقبة على بائعي الدقيق والخبز في الأسواق. ويكون في العادة مرفوقا في جولاته بخبراء الجودة والوزن تحسبا للتطفيف في الكيل إذ (العادة فيه أن يمشي بنفسه راكبا على الأسواق، وأعوانه معه،

(1) فتح العليب، د، ص، ج، 1، ص: 218

(2) ثلاث رسائل أندلسية، د، ص، ص: 89.

(3) فتح العليب، د، ص، ج، 1، ص: 219

(4) أخبار المغرب، د، ص، ج، 6، ص: 426

وميزانه الذي يزن به الخبز في يد أحد الأعوان لأن الخبز عندهم معلوم الأوزان⁽¹⁾.

وأحيانا كانت الإجراءات المذكورة تعطل زمن الكوارث الشديدة التي تعصف بأقوات الناس في أواخر عمر الدول. علاوة على إسهام المخزن في تردي الأوضاع من خلال إقبال كاهل التجار بالضرائب المجحفة، لحاجته المتزايدة إلى الأموال بسبب تزايد نفقات الحروب والفتن.

وفي خضم هذه الظروف غالبا ما كان ينحاز المحتسبون المتكسبون وأعوانهم إلى صف المضاربين والتجار على حساب المستهلك، فتشتد الأسعار وتندم الأقوات، مصداق ذلك ما ورد على لسان الجرسيفي في سياق التحسر عن الوضع الذي آلت إليه الحسبة في ظل المنعطفات المذكورة فقال: (ولكن لما أعرض عنها (الحسبة) السلطان، وندب إليها من هان، وصارت عرضة للتكسب وقبول الرشا، لأن أمرها، وهان على الناس نظرها. وليس إذا وقع الإخلال بقاعدة سقط حكمها. ولا بد من قائم لله بحجة إلى يوم القيامة)⁽²⁾. فغلت الأسعار، وغدا القمح في زمن ابن عباد⁽³⁾ (من جملة الأدوية التي يصفها الطبيب للمرضى) كناية على غلاته الشديدة وفقدانه في الأسواق.

ومن مضاعفات الكوارث الطبيعية ظهور سلوكيات الاحتكار والمضاربة

(1) فتح العلي، ص 118.

(2) ثلاث رسائل أندلسية، ص 119.

(3) الرسائل الكونية، ص 207.

مما أدى إلى الغلاء المفرط وتحكم زمرة من التجار والمضاربين، والمتنفذين من رجال السلطة في حركة الأسواق بمجال العدوتين.

فكيف إذن أسهمت الكوارث الطبيعية في جنوح التجار إلى تغذية سلوكيات الاحتكار والمضاربة؟ وماهي آثار ذلك على المستهلك بالمغرب والأندلس في حقبة الدراسة؟

3-3 الكوارث الطبيعية ومسألة الاحتكار

شكلت الكوارث الطبيعية فضاءات موسمية لنشاط حركة التجار المحتكرين والمضاربين بمجال المغرب والأندلس إبان الحقبة المدروسة. مما جعل إنسان العدوتين في رهان غير عادي مع الغلاء المتوهج في الأسواق وندرة الأقوات. فكلما عصفت الكوارث بمجاله إلا وعكست المصادر حالة الأسواق من خلال ترداد عبارات من فصيلة (وعلت الأسعار وقلت الميرة في الأسواق)⁽¹⁾.

وتلك أفضل المناسبات التي نعينها التجار لاحتكار المواد الاستهلاكية الضرورية، التي تزايد عليها الطلب في زمن المسغبة، وفي طليعتها أصناف الحبوب، مستفيدين في علاقاتهم بالمستهلكين والمتججين من خلال عمليات البيع بالأجل أو السلف (الذي كان أكثر الأنواع انتشاراً، وربما كان نقداً بنقد أو نقداً بسلعة (...))، والظاهر أن بيع السلف ساعد التجار على

(1) البيان المغرب، د.س. ج 2، ص: 166

استغلال الزراع، والاحتكار لاسيما للطعام، فيسلفون الزرع مستفيدين من اختلاف السعر في أول الموسم وآخره⁽¹⁾.

ولهذا أقبل المضاربون وقت الرخاء على (شراء البضائع والسلع وادخارها، يتحين بها حوالة الأسواق بالزيادة في أثمانها)⁽²⁾. متجاوزين بذلك المحاذير الشرعية التي نادى بها علماء العدوتين، منها (أن لا يزاحم (التاجر) الناس حين شرائه بل يأتي إلى الشراء في آخر النهار، فإن فضل شيء عن المسلمين في ذلك اليوم اشتراه وإلا فلا، وتكون نيته أن يبيعه في شهر غير معين، غلا السعر أو رخص)⁽³⁾.

تقوم هذه المحاذير في حد ذاتها دليلا على نفشي ظاهرة احتكار الأطعمة بهدف تحين أوقات الشدة والغلاء. ولا نعدم من القرائن الدالة على شيوع هذه الظاهرة في عصر الدراسة بالمغرب والأندلس ذلك (أن الاحتكار كان ظاهرة منتشرة أيام المرابطين، وصنهاجة الشرق، حتى أن بعض المتصوفة كانوا يأخذون الطعام وقت رخصه، ويتاجرون به أيام غلائه)⁽⁴⁾.

وبالمثل امتنع المحتكرون في عاصمة الموحدين عن إخراج الخنطة إلى الأسواق في وقت اشتدت فيه المجاعة سنة 632هـ، وقلت الأقوات وارتفعت الأسعار علما أنه (كان عندهم منها ما تمشي به أحوال الناس مدة طويلة،

(1) النشاط الاقتصادي، ص: 295 - 296

(2) النعمة، ص: 424.

(3) ابن الحاج: المحال، ص: 4، ص: 172

(4) النشاط الاقتصادي، ص: 296.

لكن حب النفس منعهم من إخراجه والتمسك به⁽¹⁾، إلى أن اشتدت وطأة المجاعة بسبب الغلاء وانعدام الطعام (وتغيرت الصور الجميلة وتنكرت الدنيا باستيلاء المجاعة)⁽²⁾. حينئذ بلغت الغاية من الاحتكار وأخرج التجار ما بحوزتهم من حنطة وشعير، فبذل الناس من الأموال ما كان يطمح إليه المضاربون، فإن ظهر في السوق بعد أيام كثيرة شيء، من خبز الشعير يحشر الناس عليه، وإنهم لقيام ينظرون⁽³⁾.

ولم يسلم العصر المريني بدوره من سلوكات الاحتكار التي تحين أصحابها أزمنة الكوارث والاضطرابات. وحسبنا ما قام به أبو الحسن المزدغي صاحب خطة التركات وخطيب جامع القرويين زمن السلطان أبي الحسن المريني، عندما طلب منه تسديد ثلاثين ألف دينار ذهبية، فقال: (كان عندي زرع كثير معولا على ادخاره إلى سنة يرتفع فيها السعر، فيوفي ثمنه بالمال وزيادة، فلما افتقدته وكان نحوا من كذا، وقدرته بكذا مما يبلغ هذا العدد، وجدت أولادي تصرفوا فيه، وليس في ذمتي الآن ما يفي بربعه)⁽⁴⁾.

إن هذا السلوك الاحتكاري المبيت عرقل النشاط التجاري وعجل بكساده، وفتح آفاقا ملائمة للمضاربة في المواد المعيشية وفي طليعتها القمح، الذي (قل أن يظهروه للناس ليجدوا بذلك السبيل إلى الزيادة في

(1) البيان المغرب، ق ٥، ص 321.

(2) البيان المغرب، ق ٥، ص 325.

(3) نفسه.

(4) المستدرك الصحيح للحسن، ص 230 - 232.

السعر⁽¹⁾. وغالبا ما كان يتم الاحتكار من خلال تواطؤ السماسرة والدلالين مع المضاربين. لذلك أمر المحتسب أن ينهي الدلالون ألا يبيعوا من محتكر أكثر من عولته، ويتوقف ذلك منهم فهو سبب لغلاء السعر⁽²⁾. كما اتخذ القضاة قرارا مفاده إن اشتكى الناس (بالدلال أنه يفعل ذلك أدب)⁽³⁾.

وعلى النقيض من ذلك أباح الفقهاء الاحتكار الذي يهدف من خلاله المرء إلى ادخار قوت عياله، تحسبا لوقت الشدة لا نحينا لقرص ارتفاع الأسعار فإذا كان السعر رخيصا ولم يضر بالسوق، خلى بين الناس وبين أن يشتروا حيث أحبوا ويدخروا⁽⁴⁾. وإلى هذا المعنى أشار صاحب المقدمة⁽⁵⁾ بقوله: (فإذا فقد الاحتكار عظم توقع الناس للمجاعات، فعلا الزرع وعجز عنه أولو الخصاصة فهلكوا).

إن الرخصة الشرعية الممنوحة للادخار مقبذة بزمن الرخاء لتأمين الغذاء، لا بنية ترقب قرص الغلاء، لتحقيق مكاسب مادية، ولذلك كان شرط عدم إلحاق الضرر بالناس حسب العلماء هو الفاصل بين سلوك المحتكر وسلوك المدخر⁽⁶⁾. وإذا انتفى الضرر وساد الرخاء فالإنسان مخير بين الادخار وغيره

(1) ابن الحاج المدخل، ج 4، ص 172.

(2) ثلاث رسائل أندلسية، ص 42.

(3) نفسها.

(4) المغار العرب، ص 6، ح 426 البيان والتحصيل، ص 17، ح 285.

(5) ابن خلدون، ص 320.

(6) وأما الاحتكار (الأطعمة) في وقت لا يضر احتكارها فيه بالناس فيه أربعة أقوال: أحدها إجازة احتكارها كلها: القمح والشعير وسائر الأطعمة والثاني منع من احتكارها كلها جملة من غير تعصيص للكل الواردة في ذلك عن النبي (ص) فقد روي عنه أنه قال: (لا يحتكر إلا جاهل). والثالث إجازة احتكارها كلها ما عدا القمح والشعير. والرابع المنع من احتكارها كلها ما عدا الأده والبركة والسمن والخبز والحب والترييب وقه ذلك. البيان والتحصيل، ص 17، ح 285.

(فأما من جلب طعاما فإن شاء باعه وإن شاء احتكر)⁽¹⁾.

أما الاحتكار المذموم فهو الذي يلحق الضرر بالأسواق⁽²⁾ من خلال استفادة المضاربين من الفترات الاستثنائية التي تصاعد فيها موجات الغلاء، مما أضعف قدرات الناس الشرائية. ولهذا اتفق علماء العدوتين (على أن علة المنع من الاحتكار، تغلية الأسعار)⁽³⁾، من خلال تحين واقع الأزمات البشرية، والكوارث الطبيعية التي يشتد فيها الغلاء. وفي ظل تكرار سلوكيات احتكار الأقوات بالمجال المذكور، وتضور الفئات المستضعفة جوعا، فقد أفتى ابن زكون⁽⁴⁾ بعدم جوازها لأن (احتكار الطعام لا يكون أبدا إلا مضرا بالناس). ولم يختلف تقييم بعض المفكرين وأرباب القلم لأبعاد ومساوئ تأثير هذه الظاهرة على إنسان العدوتين. وفي هذا الصدد قال ابن خلدون⁽⁵⁾: (ومما اشتهر عند ذوي البصر والتجربة في الأمصار، أن احتكار الزرع لتحين أوقات الغلاء مشووم، وأنه يعود على فائدته بالتلف والخسران). ويقدم ابن عبد الملك⁽⁶⁾ نموذجا لذلك أواخر أيام الخليفة المستنصر الموحدي، من خلال تزايد ثروات المربعين والقشاشين في ظروف الشدة التي واكبت المجاعة

(1) مجهول المؤلف في الفقه والبيع، مع ج ٤، الرباط، رقم: 1627، ص: 11 (لارحمة في احتكاره إلجالب أو زارع).

اللات، بحث أندلس، ص: 109.

(2) القصار المغرب، ص: 6، ص: 425، البيان والتحصيل، ص: 17، ص: 285.

(3) البيان والتحصيل، ص: 17، ص: 285.

(4) اعتماد الحكام، ص: 414.

(5) القسمة، ص: 423.

(6) السيل والتكملة، ص: 8، ل 1، ص: 178 (المربعون المعروفون بأمر لهم وأعمالهم في مستغلات الأملاك، مسافة في سوادها أو مراعاة في ياصها، وهم في عرف أهل مراكش المرحون، لأنهم كانوا يعملون في ذلك أن يكون لهم الربع من فولدها، أو للمحاملين من غلظها من زيتون وعنب ونحو ذلك وحجم ذلك وغير ذلك لم يجمع بها. وهم في عرف أهل مراكش أيضا القشاشون) نفسه ص: 177-178.

العظمى، حيث (اتسعت أحوالهم وبنائهم بما صار إليهم في تلك المدة من الفوائد لتوالي غلاء الأسعار، وتفاق سلعهم، وارتفاع أثمانها إلى حد لم يعهد مثله فيما تقدم).

أما تعامل أجهزة الدولة مع سلوكيات الاحتكار والمضاربة المصادفة للكوارث الطبيعية، فقد اختلف بين مرحلتين القوة والضعف. ففي طور القوة أدت مؤسسة الحسبة دورها في ملاحقة المحتكرين والضرب على أيدي المضاربين، مدعمة بالحضور الإيجابي للمخزن، ففرضوا رقابة على الأسواق والأسعار، حماية للمستهلك من تجاوزات التجار والمضاربين⁽¹⁾. فالمحتسب عادة ما كان يقلل من فرص الاحتكار بإجبار التجار على بيع منتوجاتهم في أوقات الضيق والشدة المراد استغلالها من طرف المحتكرين، لتحقيق الربح السريع على حساب ضعف القدرات الشرائية للمستهلكين، وتزايد حاجاتهم إلى الأطعمة في الأوقات العصيبة. فكان يتبع مسطرة زجرية متدرجة في حق المضاربين والمحتكرين فيأمر بأن (يبيع عليهم) (الطعام) ويكون لهم رأس مالهم، والربح يتصدق به أدبا لهم وينهون على ذلك، فمن عاد ضرب وطيف به وسجن⁽²⁾.

ومن الإجراءات الاحترازية المطبقة كذلك في فترات المسغبة، قطع السبل المؤدية إلى الاحتكار، وذلك بأن (لا يترك حاضري بيع لباد، وذلك في كل مجلوب من الأطعمة وما أشبهها. ولا يترك أهل الخوانيت، وسائر أهل

(1) المراكشي، المعجب، ص 168.

(2) المعيار المغربي، ص 6، ص 425 / اعتماد الفكاك، ص 414.

الادخار أن يقتنوا شيئاً مجلوباً من إدام وغيره مثل الزيت والعسل والسمن والتين وما أشبه ذلك، مما بالناس حاجة إليه ولا يحتكرونها⁽¹⁾. كما أصدر المحتسب أمره بمنع التجار من اعتراض سبل أهل البوادي إذا أتوا بالطعام إلى السوق⁽²⁾. وألا ينزلود في الدور⁽³⁾، ولا الفنادق حتى لا يستأثر به الحناطون والتجار ويتحكموا بعد ذلك في ثمنه فيرتفع السعر⁽⁴⁾.

وبالتالي فغاية منع الاحتكار أن (لا يستبد أهل القوة بالسلع دون الضعفاء)⁽⁵⁾ والمساكين⁽⁶⁾. ولذلك كان القضاة والمفتين على دراية تامة بطرق الاحتكار، التي تلحق الضرر بالمستهلك، فرتبوا على كل من أدين عقوبات زجرية، وأذاعوا في الأسواق فحوى فتاوى تخاطب إيمان التاجر وضمير المحتكر، فمن اشترى منهم دقيقاً أو قمحاً (بنية أنه يمسكه حتى يغلو فهو حرام)⁽⁷⁾.

فطن ابن خلدون⁽⁸⁾ لمثل هذه السلوكات، وصنفها ضمن (التسلط على أموال الناس بشراء ما بأيديهم بأبخس الأثمان ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان...) فتكسد الأسواق ويظل معاش الرعايا). ثم امتدت

(1) ثلاث رسائل أندلسية، ص 109.

(2) تيسر الحكام في أمور الأقدسة ومناهج الأحكام، ج 2، ص 200. ثلاث رسائل أندلسية، ص 88 - 89.

(3) أخبار المغرب، ص 426.

(4) المحقق أحمد سعيد كتاب التيسير في أحكام التيسير، ج 2، ص 52 - 51.

(5) نزهة الحكماء، ص 2، ص 200.

(6) ثلاث رسائل أندلسية، ص 42.

(7) المدخل، ص 172.

(8) القنعة، ص 305.

الإجراءات الاحترازية كذلك إلى تشديد الرقابة على المواد التي تشكل دعامة الأمن الغذائي كأصناف الخبواب التي تبلغ أعلى مستويات غلائها في الفترات الشديدة⁽¹⁾.

وبما أن المحتسب عادة ما يكون خيرا بحيل ودسائس المحتكرين، من خلال عمق تجربته الميدانية فقد كشف بعضها، وأصدر أوامره (أن لا يباع من الحنطة ممن يعرف أنه محتكر أكثر من قفيز، فإنهم يتفقون مع الدالين في سوم الشراء، وينهضون لمنازلهم، ولا يحضرون كيلا ولا غير ذلك، والدلال يكيل ويرسل لهم الجملة كلها، ولا يشتريها أحد سواها، فسوى الطعام بذلك إذا منع السوق وأعطى للبيع. ومن هذا يغلى السوم والسعر أيضا)⁽²⁾. كما شمل المنع كذلك، كل من أراد (أن يشتري في الغلاء قوت سنة)⁽³⁾. لكونه يحوم حول شبهة الاحتكار. وفي هذا السياق أورد ابن رشد نازلة كشف من خلالها حقيقة سلوك المحتكرين الذين تحينوا فرص الغلاء، مبرزا تغير خطابهم في حال ضبطهم متلبسين بشبهة الاحتكار في زمن الشدة، فقال: (كان عند رجل طعام كثير، فعلا الطعام، فأتى الناس يغبطونه بذلك، قال فإني أشهدكم أنه للناس بما أخذته، وقال: أبجوع الناس تغبطونني)⁽⁴⁾. ورغم هذه الإجراءات الصارمة فإن ظاهرة الاحتكار استفحلت في مراحل انهيار الدول وقيامها، وأسهمت الكوارث الطبيعية في توفير الفضاء

(1) البيان المغرب، م.س، ج2، ص: 168.

(2) ثلاث رسائل أندلسية، م.س، ص: 42.

(3) البيان المغرب، م.س، ج2، ص: 425 - 426.

(4) قال ابن رشد: (في قوله هو للناس بما أخذته دليل على أنه اغتار بالحقرة) البيان والتحصيل، م.س، ج17، ص: 284.

الملائم لأنشطة المحتكرين في الأسواق، فكسدت التجارة وغلّت الأسعار، وتعذر الحصول على المواد الاستهلاكية الأساسية.

فكان رد فعل فقهاء العدوتين إصدار فتاوى تبيح استغلال مدخرات الحبوب الرسمية والشعبية، لئلا يهدد خطر المجاعة التي كانت تهدد النوع البشري وذلك بعد موافقة الإمام وتزويد الأسواق بالموّن لتكسير حاجز الاحتكار المضروب على أقوات الناس.

وبالتالي يلزم المحتكر (بيع الطعام المحتكر في السوق برأس ماله)⁽¹⁾ وهو (الواجب عليه)⁽²⁾. أما إذا (لم يعلم ثمنه، فيتسعيره يوم احتكاره)⁽³⁾. فإن الطعام المدخر في مخازن السكان يلجأ إليه إذا اشتدت السنة وارتفعت الأسعار، (واحتجاجة الناس فلا بأس أن يأمر الإمام بإخراجه إلى السوق، فيباع وليس يفعل هذا في كل وقت وزمان، ولكن عند حاجة الناس إليه)⁽⁴⁾. يلاحظ اختلاف في الصيغ الواردة بشأن المدخر والمحتكر، فبالنسبة للأول جاءت الصيغة بلفظ (فلا بأس أن يأمر الإمام بإخراجه) (شريطة أن تدعو إلى ذلك ضرورة ملحة، عكس تلك الصيغة الجزرية التي وردت بالنسبة للثاني (أن يلزم بيع الطعام).

ولهذا أورد الونشريسي⁽⁵⁾ في نازلة مماثلة أنه إذا أخرج الناس مدخراتهم

(1) اعتماد الحكام، ص: 414.

(2) البيان والتحصيل، ص: ج 17، ص: 284.

(3) ثلاث مسائل أنثوية، ص: 109.

(4) اعتماد الحكام، ص: 415.

(5) القواعد العرب، ص: ج 6، ص: 425.

المعدة للقوت لتحرير الأسعار في وقت الشدة (يبيعون ما عندهم مما فضل عن قوت عيالهم (...)) (يعني) أن يترك لهم قوت سنة) كحد أقصى لتأمين عيشتهم نظير تكافلهم في وقت الضرورة.

إذا كان هذا التكافل الذي تفاعل معه السكان استجابة لنداء العلماء ومصادقة الخليفة أو الإمام، فمن باب أولى أن يكون المخزن المبادر لإخراج الحبوب المدخرة والأقوات المخزنة، لتحرير الأسعار وإغاثة المستضعفين من خلال تكسير حاجز الغلاء المفرط في زمن الكوارث الشديدة.

وفي هذا الصدد أمر الخليفة المستنصر الموحي خلال مجاعة 616هـ والغلاء الذي أعقبها (بفتح المخازن المعدة لاختزان الطعام، ففتحت للعمامة وفرقت عليهم فذكر أنها كانت بثمان للأقوياء وبغير ثمن للضعفاء)⁽¹⁾.

وتكرر هذا السلوك في العهد المريني غير ما مر، وحسبنا أن المجاعة والغلاء اللذين عانى منهما المغاربة سنتي 724هـ و725هـ دفعا السلطان المريني أبا سعيد إلى الإسهام في حل معضلة الغلاء، وتدخل لإفشال خطة المضاربين والمحتكرين، وأسهم في تحرير الأسعار فأصدر أمره (بفتح أهراء الزرع (...)) فبيع أربعة دراهم للحد، والناس يبيعونه بخمسة عشر درهما⁽²⁾.

خلاصة القول إن الكوارث الطبيعية شجعت المحتكرين على تخفيف المواد والأطعمة من الأسواق بطرق ووسائل مختلفة. وسمحت لهم

(1) البيان المغرب، ج 1، ص 267.

(2) روضة القوطان، ج 1، ص 401.

بهوامش الاستفادة من واقع الشدة والغلاء خصوصاً في مراحل ضعف الدول وانهيارها.

كما فقدت الأجهزة الحاكمة بالعدوتين سلطان الرقابة على الأسواق، فانعكس ذلك على ضعف مؤسسة الحسبة في محاربة المحتكرين، وفرض قوانين السوق.

وبالمثل تأثرت مؤسسة الإفتاء بانكماش هيبة السلطان الحاكمة، وتعاقب الكوادر الطبيعية مما نقص من إلزامية قراراتها، ولم يبق للفقهاء سوى أسلوب الترغيب والترهيب، ومحاطة إيمان الناس ووجدانهم من خلال التذكير بالمحاذير الشرعية لمكافحة الغلاء، وتقليص هامش الاحتكار والمضاربة.

خاتمة

ظل اقتصاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط رهنا في فتراته العادية لعدة عوامل كالأمن والاستقرار والسياسة الضريبية ووسائل العمل والإنتاج. أضيف إليها في المنعطفات الاستثنائية دور المؤثرات الطبيعية القاسية، ذلك أن مضاعفاتها كانت أشد في اقتصاد المجال المدروس المعتمد على الإنتاج الفلاحي الذي يشغل نسبة كبيرة من السكان.

وفي هذا الصدد سجلت الدراسة أن الزراعة ظلت رهينة برحمة الطبيعة، فإن أجادات السماء بغيثها في بداية الموسم الزراعي يحسم نسبيا حاجس الخوف مما قد يصيب الغذاء من نقص وما ينجم عنه من بوأس اجتماعي، وما يعقب ذلك كله من أوبئة وأمراض فتاكة، وعادة ما كان الثمن يتلخص في ارتفاع ونيرة النزيف الديموغرافي، مما كان ينعكس بعد انتهاء كل كارثة على قلة الأيدي العاملة المؤهلة في ميداني الزراعة والرعي.

كما كشفت الدراسة، أن تردد الكوارث الطبيعية بشكل مستمر أثر على طبيعة الإنتاج الفلاحي المعاشي الموجه لسد الخلة وتحقيق حاجات الاستهلاك الداخلي، الذي لم يف بهذه الحاجة في الغالب لارتباطه بالتساقطات وهو ما حكم على الإنتاج في هذه الفترة بالندرة المستدامة، زاد من تعميق هذا الوضع ضعف الاهتمام بالسقي، وتقليدية وسائله ومحدودية انتشارها في المدن.

كما تعرضت المزارع للتخريب جراء السيول والفيضانات الدورية التي

عصفت بمصادر عيش الفلاح والمستهلك على حد سواء. كما خضعت الحقول الزراعية لموجات من القحوط والحرائق مما هدد إنسان المغرب والأندلس في استقراره، ولهذا اختار في بعض الأحيان أسلوب الفرار والهجرة من مجال إلى آخر هروبا من آثارها المدمرة، وحفاظا على بني نوعه من الهلاك المحقق، خصوصا وأن العنصر البشري تكبد نزيفا في صفوفه في بعض المراحل الخرجة التي امتدت فيها الكوارث والأوبئة للبوادي عن طريق العدوى.

وبالمثل تأثرت بعض الحرف والصنائع بطريقة مباشرة بكوارث السيول التي جرفت الدكاكين وهدمت القيساريات في المدن والأسواق في البوادي. كما التهمت السنة الحرائق ورشات الصناع وأنت على إنتاجاتهم اليدوية.

كما نالت كوارث القحط والجفاف والفيضانات بشكل غير مباشر كذلك من مكانة النشاط الحرفي، هذا الأخير ظل عالقة على المواد الأولية الزراعية منها والحيوانية، دون البحث عن موارد أخرى من شأنها تخفيف الضغط على المنتجات الفلاحية. وعلى هذا الأساس كانت الكوارث المذكورة سببا في تعطيل بعض المهن الحرفية كالجزارة والدباغة والغزل والطحن...، مقابل استمرار الصنائع المرتبطة بالعمل العسكري كالأخدادة والبناء والنجارة لاعتناء السلط الحاكمة بها.

وكذلك ساهمت الكوارث الطبيعية والأوبئة بنصيب وافر في اضمحلال التجارة من خلال قلة المواد والسلع، وارتفاع التزيف البشري في صفوف

التجار، فضلاً عما ترتب على هذه الأوضاع من سلوكيات الاحتكار والادخار وغلاء الأسعار، واختلال التوازن الغذائي وظهور سلوكيات اجتماعية شاذة. وصدق ابن خلدون حين قال: (إن الأمصار إذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع)⁽¹⁾

(1) المقدمة، ص 430

قائمة المصادر والمراجع

1 - المصادر المخطوطة

- ابن زكون (أبو الحسن) اعتماد الحكام في مسائل الأحكام، مخ خ ع، الرباط رقم (ق 413).
- ابن سلمون (أبو محمد عبد الله بن عبد الله الكتاني الغرناطي): العقد المنظم للحكام في ما يجري بين أيديهم من الوثائق والأحكام، مخ خ ع، الرباط رقم (ك 197).
- ابن سعد (أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل الأنصاري): النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب، مخ خ ع، الرباط رقم (د 1910).
- ابن هيسور (أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد القادلي الفاسي): ماهية المرض الوباشي، (وتسمى أيضا: الخطبة المكية في الأمراض الوباشية) مخ خ ع، الرباط - رقم (9905).
- البويغقوبي (أحمد): تحفة القضاء ببعض مسائل الرعاة، مخ خ ع، الرباط ضم، رقم (د 1079).
- الزهري (أبو عبد الله): كتاب الجغرافية، مخ خ ع، الرباط، رقم (5935).
- الطفيري زهرة البستان ونزهة الأنهار، مخ خ ع، الرباط، رقم (د 260).
- العقباني (أبو عبد الله): تحفة الناظر وغنية الذاكر في تغيير المفاكر، مخ خ ع، الرباط رقم: (ك 13).
- مؤلف مجهول: تأليف في الفقه والبيوع، مخ خ ع، الرباط، رقم: (د 1627).
- مؤلف مجهول: وفيات في التاريخ، مخ خ ع، الرباط، رقم (د 773)، ضم.

2- المصادر المطبوعة

- ابن أبي أصيبعة (موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم السعدي الخزرجي): عيون الأنباء في طبقات الأطباء، بيروت، 1376هـ - 1956م، دار الفكر.
- ابن أبي زرع (علي بن محمد الفاسي): الأئیس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط 2، 1420هـ / 1999م.
- ابن أبي زرع (علي بن محمد الفاسي): الذخيرة السنية في تاريخ المولى المرينية، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م.
- ابن الأثير (أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد الواجد الشيباني): الكامل في التاريخ، ط 1967م.
- ابن الأحمر (أبو الوليد إسماعيل بن يوسف): بيروتات فاس الكبرى، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م.
- ابن بهسال (أبو عبد الله محمد بن إبراهيم): كتاب الفلاحة، تحقيق: خوسي مارية بييكرومسا ومحمد عزيزان، معهد مولاي الحسن، تطوان، 1955م.
- ابن الحاج (أبو عبد الله العبدري الفاسي): المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبية على بعض البدع والعوائد التي انتشرت وبيان شناعتها وقبحها، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1972م.
- ابن الخطيب (لسان الدين أبو عبد الله محمد): أعمال الأعلام فيمن بويغ قبل الاحتلال من ملوك الإسلام وما يجر ذلك من شجون الكلام، حققه ونشره أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني تحت عنوان (تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط وهو القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام)، البيضاء، دار الكتاب، 1961م.
- ابن الخطيب (لسان الدين أبو عبد الله محمد): كناسة المكان بعد انتقال السكان، تحقيق محمد كمال شبانة، مراجعة حسن محمود، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، وزارة الثقافة، القاهرة، 1966م.
- ابن الخطيب (لسان الدين أبو عبد الله محمد): معيار الاختيار في نكر المعاهد والديار، دراسة وترجمة إسبانية للنصر العربي أحمد كمال شبانة، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي بالمغرب، الرباط، 1397هـ / 1977م.
- ابن الخطيب (لسان الدين أبو عبد الله محمد): نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، تحقيق: أحمد مختار العبادي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985م.
- ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن الحضرمي): كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1413هـ - 1992م.
- ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن الحضرمي): المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت 1992م.
- ابن رشد الجد (أبو الوليد محمد بن أحمد): البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، تحقيق مجموعة من الأساتذة، بيروت، 1408هـ / 1988م، ط 2، دار الغرب الإسلامي.
- ابن رشد الجد (أبو الوليد محمد بن أحمد): فتاوى ابن رشد، تحقيق: المختار بن الطاهر التلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1407هـ / 1987م.
- ابن الزبير (أبو جعفر أحمد بن إبراهيم): كتاب صلاة الصلاة، تحقيق عبد السلام الهراس وسعيد أعراب،

- المغرب، 1995م. نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- ابن الزيات (يوسف بن يحيى التاللي): التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السميّتي، تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب، الرباط، ط 1، 1984م.
- ابن سعيد (علي بن موسى القرطاطي): بسط الأرض في الطول والعرض، تحقيق خوان قرنيط خينيس، تطوان، 1958م.
- ابن صاحب الصلاة (عبد الملك بن أحمد الباجي): تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أشعة وجعلهم الوارثين، تحقيق: عبد الهادي التازي، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، 1383 هـ - 1964م.
- ابن عباد (أبو عبد الله محمد الوندي النفزي): الرسائل الكبرى، طبعت بتصحيح أحمد بن محمد المهدي بن العباس بن صابر البوعزاوي، مطبعة المعلم الأزرق، ط، حصرية، 1320 هـ.
- ابن عبد الملك (أبو عبد الله محمد الأنصاري): القيل والنكلة لكتابي الموصول والصلة، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984م.
- ابن عذاري (أحمد بن محمد المراكشي): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط 2، 1400 هـ - 1980م.
- ابن عذاري (أحمد بن محمد المراكشي): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، قسم المرحدين، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني، محمد زنيبر، محمد بن ثاويث، عبد القادر زعامة، دار الغرب الإسلامي، دار الثقافة، بيروت - البيضاء، ط 1، 1400 هـ / 1985م.
- ابن العريف (أبو العباس أحمد بن محمد الصفهاني): مفتاح السعادة وتحقيق طريق الإرادة، جمعه أبو بكر عتيق بن مومن، دراسة وتحقيق عصمت عبد اللطيف بندش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1993م.
- ابن العطار (محمد بن أحمد الأموي): كتاب الوثائق والسجلات، اعتنى بتحقيقه ونشره شاميتا وكورينطي، المعهد الإسباني العربي للثقافة، مدريد، 1983م.
- ابن غازي (محمد بن أحمد المكتاسي): الروض المثلون في أخبار مكناسة الزينون، المطبعة الملكية، الرباط، 1384 هـ / 1964م.
- ابن فرحون (برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم المدني): تبصرة الحكام في أمور الأفضية ومناهج الأحكام، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- ابن القاضي (أحمد بن محمد بن أبي العافية المكتاسي): جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1974م.
- ابن قزمان (أبو بكر بن عبد الملك): نيوان ابن قزمان، إصااية الأغراض في نكر الأعراض، تحقيق وتصدير فيديريكو كورينتي، تقديم محمود علي مكي، نشر المجلس الأعلى للثقافة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1414 هـ / 1995م.
- ابن القطان (أبو علي حسن بن محمد الكتامي): نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق: محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1990م.
- ابن ليون التجيبي (أبو عثمان): اختصارات من كتاب الفلاحة، البيضاء، دراسة وتحقيق أحمد الطاهري، مطبعة النجاح الجديدة، ط 1.

- ابن موزوق (أبو عبد الله محمد التلمساني). المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن. تحقيق: ماويا خيسوس بغيرا، تقديم: محمود بوعباد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.
- ابن مغيث (الطليطلي). المقنع في علم الشروط، تقديم وتحقيق فرانتيسكو خافييرو أغيري شادابا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية معهد التعاون مع العالم العربي مدريد 1994م.
- ابن هلال (السجلعاسي). توارث ابن هلال، طبعة فاس، 1310هـ.
- الإشبيلي (أبو الخير). عمدة الطبيب في معرفة النيات، قدم له وحققه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطابي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية - الرباط - (1990م).
- الإشبيلي (أبو الخير). كتاب في الفلاحة، طبع على نفقة قاضي وريزات: الشهامي الجعفري، فاس، ط، 1357هـ.
- الإريسي (أبو عبد الله الحموي). نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1414هـ / 1994م.
- الأنصاري (محمد بن قاسم السيتي). اختصار الأخبار عما كان يثغر سبته من سني الآثار، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ط2، 1403هـ، 1983م.
- البادسي (عبد الحق بن إسماعيل الفرناطي). المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف، تحقيق أحمد سعيد أعراب، المطبعة الملكية، الرباط، 1402هـ / 1982م.
- البكري (أبو عبيد عبد الله). المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب - وهو جزء من كتاب المسالك والممالك - نشر دي سيلان، مطبعة الحكومة، الجزائر، 1857م.
- البديق (أبو بكر بن علي الصنهاجي). أخبار المهدي بن توموت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1971م.
- التجاني (أبو محمد عبد الله بن محمد). رحلة التجاني، تقديم وتحقيق حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب ليبيا - تونس، 1981م.
- التليدي المطرب بمشاهير أولياء المغرب، دار الأمان، الرباط، ط3، 2000م.
- التتبكي (أحمد بابا السوداني). نيل الابتهاج بتطريز الديباج، القاهرة، ط1، 1351هـ.
- ثلاث رسائل في آداب الحسبة، تحقيق إ- ليفي بروفنصال، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955
- الجزفاني: جنس زهرة الأس في قضاء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط1، 1411-2، 1991م.
- الحسن الوزان: وصف أفريقيا، الشركة المغربية لنشر المتحدة، الرباط، 1982م.
- الحموي (ياقوت). معجم البلدان بيروت، 1957م، ج1.
- الحميري (أبو عبد الله بن عبد المنعم الصنهاجي). الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م.
- الزجالي (أبو عبد الله أحمد بن أحمد بن يحيى القرطبي). ري الأوام ومرعى السوام في تكت الخواص والعوام (أمثال العوام في الأندلس)، تحقيق محمد بن شريفة، فاس، 1971م، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصيل.

- العباس (ابن إبراهيم السعلاي). الإعلام بمن حل مراكز وأعلنت من الأعلام. المطبعة الملكية. الرباط. 1394هـ - 1974م.
- الغرناطي (أبو حامد عبد الرحيم بن سليمان بن ربيع القيسي). تحفة الألباب ونخبة الإعجاب. تحقيق: إسماعيل العربي. دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1 - 1413هـ - 1993م.
- الغرناطي (أبو حامد عبد الرحيم بن سليمان بن ربيع القيسي). الوثائق المختصرة. أعدها مصطفى ناجي. مطبعة النجاح الجديدة، مركز إحياء التراث المغربي، البيضاء، ط 1. 1408 - 1988م.
- الملقشندي (أبو العباس أحمد بن علي). صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه نبيل خالد الخطيب. دار الكتب العلمية. بيروت، ط 1. 1407هـ / 1987م.
- المجليدي (أحمد سعيد). كتاب التيسير في أحكام التسعير، تقديم وتحقيق القبالي موسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر. (د - ت).
- المراكشي (محيي الدين أبو محمد عبد الواحد بن علي). المعجب في تلخيص أخبار المغرب. تحقيق محمد سعيد العريان، ومحمد العربي العلمي. دار الكتاب، البيضاء، 1978م.
- المراكشي (محيي الدين أبو محمد عبد الواحد بن علي). وثائق المرابطون والموحدين، تحقيق: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية - الظاهر، ط 1، 1997م.
- المقرئ (أحمد بن محمد التماساني). نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس. دار صادر، بيروت، 1408هـ / 1988م.
- الناصري (أبو العباس أحمد بن خالد الناصري). الاستقامة لأخبار دول المغرب الأقصى. تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري. دار الكتاب، البيضاء، 1997م.
- الملوذي (أبو فارس عبد العزيز). نظم السلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك، نشر عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1382هـ - 1963م.
- النباهي (أبو الحسن بن عبد الله المالقي). الرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والغنى (تاريخ قضاة الأندلس)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي. دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط 5. 1403هـ / 1983م.
- الزويري (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب). تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب، (ج 22) تحقيق وتعليق مصطفى أبو سيف أحمد، دار النشر المغربية، البيضاء، 1984.
- الزويري (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب). نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق حسين نصار ومراجعة عبدالعزيز الأهواني، القاهرة، 1403هـ / 1983م.
- الونشريسي (أبو العباس أحمد بن يحيى). المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي. نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م.
- مؤلف مجهول. الاستيعار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، مطبعة جامعة الإسكندرية، 1985م.
- مؤلف مجهول. الحلل الموشية في نكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهير زكار وعبد القادر زمامة، البيضاء، ط 1. 1399هـ - 1979م.

3 - المراجع

- أحمد محمود (حسن). قيام دولة المرابطين، القاهرة، 1957م.
- أحمد موسى (عز الدين). النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرنين العاشر والحادي عشر، دار الشروق بيروت - القاهرة ط 1، 1403 هـ - 1983 م.
- برويل (فرناند). البحر المتوسط والعالم المتوسطي. نقله إلى العربية عمر بن سالم، تونس (1990)م.
- البركة (محمد). فقه التوازن على المذهب المالكي (فتاوى أبي عمران الفاسي)، نشر أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط 1 (1410)م.
- الجراز (محمد الأمين). تاريخ الأوبئة والجوائح بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1992
- بنحمانة (سعيد). الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7 و8 هـ / 13 و14 م. إسهام في دراسة المجال، المجتمع، الفهنية، دار الطليعة بيروت، ط 1، 2007م.
- بنسباغ (مصطفى). السلطة بين التصوف والتشيع والتصوف ما بين عصري المرابطين والموحدين، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، تطوان، ط 1، 1999م.
- بونشيش (إبراهيم القانري). أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة (250 هـ - 316 هـ) منشورات عكاظ، الرباط 1992م.
- بونشيش (إبراهيم القانري). إسهامات في التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل، 1997م.
- بونشيش (إبراهيم القانري). إسهامات حول الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، مارس، ط 1 - 2002.
- بونشيش (إبراهيم القانري). مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة، بيروت، ط 1، يونيو 1998.
- البياض (عبد الهادي). الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوكه ونفسيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق 5 - 8 هـ / 12 - 14 م)، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 2008م.
- حسن (محمد). المدينة والبناية بأفريقية في العهد الحفصي، جامعة تونس الأولى، 1999م، ج 2.
- بندش (عصمت عبد الطيف). الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، بيروت، 1988م، ص 160.
- دي كاسترو (جوزويه). جغرافية الجوع. ترجمة زكي الرشيد ومراجعة محمود موسى، دار الهلال (د - ت).
- علي حسن (حسن). الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخانجي مصر، ط 1، 1980م.
- عفان (محمد عبد الله). عصر المرابطين والموحدين بالمغرب والأندلس، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط 1، 1383 هـ - 1964 - ج 2.
- كونستيل (أوليفياري). التجارة والتجار في الأندلس، تحرير فيصل عبد الله، مكتبة العبيكان، ط 1، 1423 - 2002م.
- النوني (محمد). ورقات عن حضارة المرينيين، مطبعة الفلاح الجديدة، منشورات كلية الآداب، البيضاء، ط 3، 1420 هـ / 2000م، الرباط.

4- المقالات

- البزاز (محمد الأمين): حول المجاعات والأوبئة بالمغرب خلال العصر الوسيط، مجلة كلية الآداب، الرباط، ع 28، 1993م.
- بوتشيش (إبراهيم القادري): أثر الحروب في المجال الخريبي، مجلة الاجتهاد عدد 34 - 35، السنة 9، 1417 هـ - 1997م.
- بوتشيش (إبراهيم القادري): واقع الأزمة والخطاب (الإصلاح) في كتب المناقب والكرامات (أواخر ق 6 وبداية ق 7 هـ / 12 - 13 م) إسهام ضمن الأسطوغرافيا والأزمة، دراسات في الكتابة التاريخية والثقافية، إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، منشورات جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط 1، 1994م.
- تابور (ريتشارد): الأنتروبولوجيون والمؤرخون والقبيلة، مجلة الاجتهاد عدد 17، السنة الرابعة، خريف عام، 1413 هـ - 1992م.
- زنبير (محمد): الصناعة في نسق ابن خلدون الاجتماعي، إسهام ضمن أعمال ندوة ابن خلدون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1979م.
- العبادي (أحمد مختار): الزراعة في الأندلس وراثتها الطمي، ضمن ندوة بحوث ندوة الأندلس، الترس والتاريخ، دار المعرفة للجميع، 1414 هـ - 1997م.
- مايرهوف (ماكس): ملخص عن تاريخ الصيدلة والنبات عند مسلمي إسبانيا، مجلة الأندلس، الرباط، 1953م، ع 3.
- مزين (محمد): التاريخ المغربي ومشكل المصادر، نموذج للنوازل الفقهية، مجلة كلية الآداب فاس، ع خاص، 1985.
- الفتوني (محمد): التخطيط المعاصري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور، مجلة الثقافة المغربية، م 7 سنة 1972م.
- مؤنس (حسين): تصوره سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، مجلة المعهد المصري، مدريد، ع 3، 1995م.

5 - الرسائل الجامعية المرقونة

- البياض (عبد الهادي): أثر الكوارث الطبيعية في المجال الفلاحي بالغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، موسم 2000 - 2001م. (مرقونة).
- غازي جرادة (سعيد): الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العصر المرابطي بالمغرب، نكتوراه الدولة في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب جامعة محمد الخامس، الرباط، 1991 - 1992م. (مرقونة).
- محمد مستيتو: الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب القرن السادس عشر، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب فاس، 1988م. (رسالة مرقونة).

6 - مراجع باللغة الفرنسية

- Bolens lucie , la Révolution agricole Andalousse du XIe siècle, dans studia Islamica, XL,V2 Paris, Maisonneuve la Rose, 1978
- BIRABEN(J.N) (La Peste noire en terre d'Islam), l'histoire, N 1, 1979
- Deverdun (Gaston), Marrakech ,des origines à 1912 , T 1, Editions Techniques Nord Africaines, Rabat, 1959.
- El Alaoui Abdelaziz, le Maghreb et le commerce transsaharien (milieu du XI , milieu du XIV) (Contribution à l'histoire économique sociale et politique au Maroc médiéval) , thèse en vue du doctorat de 3e cycle , Université de Bordeaux III institut d'étude arabes et islamique , bordeaux 1983
- Grigorie La Zarev, Aspects du capitalisme agraire au Maroc avant le protectorat ,A.A.N, T: XIX ,1975.
- Kably Mohamed; Société pouvoir ■ religion au Maroc à la fin du moyen âge, Paris, 1986
- Marçais Georges, la Berbérie musulmane et l'orient au Moyen Age, édition montagne, Paris,1946
- Maya shatzmiller, Islam de ville et Islam de campagne, le facteur religieux à l'avènement de Merinides, studia Islamica 1979
- Rosenberger Bernard, Hamid TRIKI: Famines et épidémies au Maroc au XVI et XVII siècle, 1er partie , Hespéris Tamuda vol X IV, Fasc. - unique 1973
- Rozali Ben Younes, Recherche sur le mode de production au temps des Almohades sous la direction, Robert Fossier, Université de Paris, Sorbonne, 1986
- Terrasse Henri, Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat Français, édition Atlantide, Casablanca, 1949.

العربية

يعد موضوع هذا الكتاب من الموضوعات البكر التي لم تطرق بعد في الحقبة الوسيطية، بدليل أن ما كتب في الموضوع غطى عصوراً لاحقة أهمت التاريخين الحديث والمعاصر. من خلال تتبع الظروف الطبيعية المؤثرة في طرق وأساليب الإنتاج الزراعي فضلاً عن الأساليب المعتمدة في تربية الثروة الحيوانية، ويكشف حدود تدخل الدولة زمن اندلاع الأزمات والكوارث.

ويرصد تأثير الكوارث الطبيعية في الصناعات الموجهة للاستهلاك المعيشي، وكذلك نتائج الكوارث الطبيعية على التجارة بالمغرب والأندلس. كما يكشف النقاب عن وضعية الأسعار وأساليب الاحتكار في الفترات الاستثنائية، ويعيد النظر في مدى صحة سمفونية الرخاء العام التي دأبت على تردادها المصادر التراثية الرسمية خلال العصر الوسيط.